البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة

مستقبل أفريقيا

أفريقيا 2025

أى مستقبل؟



تحرير: أليون سال

تقديم: عبد الله جانح

تصدير: ثابو مبيكى

ترجمة: سعد الطويل

مركز البحوث العربية والأفريقية

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
مستقبل أفريقيا

أفـــريقيا 2025

أى مستقبل؟

تحرير: أليون سال

تصدير: ثابو مبيكي

مقدمة: عبد الله جانح

ترجمة: سعد الطويل

مركز البحوث العربية والأفريقية

هذه ترجمة لكتاب:

Africa: What Possible Futures For Sub - Saharan Africa?
Edited by: Alioune Sall, Foreword by Thabo Mbeki
Preface by Abdoulie Janneh
UNDP/ African Futures (Cape Tawen)University of South Africa (Pretoria), 2003

اسم الكتاب: أفريقيا 2025- أى مستقبل؟

تحرير: أليون سال

مقدمة: عبد الله جانح

تصدير: ثابو مبيكي

ترجمة: سعد الطويل

إعـــــداد فنى: ناهد عفيفى

مركز البحوث العربية والأفريقية – ٨/١٠ ش متحف المنيل- منيل الروضة

القاهرة – ت/ف: ٣٦٢٠٥١١

البريد الإلكترونى: arc@ie-eg.com

الطبعة الأولى: ٢٠٠٤

الناشـــــر: المدينة برس
طباعة - نشر - تسويق إعلامى
٠١٠٥٤٧٥٧٤٧-٧٤٠٥٠٥٧

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/٩١٢٠

الترقيم الدولى:٢-٠٦-٦١٣٠-٩٧٧

المحتويات

ملاحظة لابد منها

كان برنامج الأمم المتحدة (وحدة مستقبل أفريقيا) قد دعانى لحضور ندوة فى كيب تاون فى أكتوبر /٢٠٠٣ - للمشاركة مع مجموعة مثقفين أفريقيين لمناقشة تقرير (مستقبل أفريقيا ٢٠٢٥). وقد بدأت مناقشتى بالاعتراض على وضع التقرير مقتصرًا عن "أفريقيا جنوب الصحراء"، وذلك لكل الاعتبارات الــتى يثيرها هذا العنوان. خاصة وأن رئيس جنوب أفريقيا -مقدم التقرير- شــديد الاهتمام بخطة "نيباد" للشراكة الأفريقية والتى تعتبر مصر والجزائر من الدول الرئيسية فى تقديمها.

لذلــك اتفق الجميع على أهمية مناقشة البحث من قبل مثقفى شمال القارة وجنوبها على السواء. ومن ثم تحمل البرنامج نفقات ترجمة المشروع للعربية وطرحه للمناقشة فى الشمال الأفريقى باللغة العربية.

ومن هنا وجب الشــكر للجميــع،،،

حلمى شعراوى

تصـــديـــر

مشــروع المســتقبل الأفريقـــي "أفريقــيا ٢٠٢٥ ـ صور المستقبل المحتملة لأفريقــيا جــنوب الصـــحراء"، محاولـــة جريــئة لفهم مستقبل القارة. ومثل بقية المشـــروعات المماثلة، عليه أن "يتصور غير المعقول"، وفي الوقت نفسه، عليه أن يقترح سيناريوهات محتملة يمكن أن تكون ذات فائدة لمتخذي القرار.

ولا شــك أن الســيناريوهات المقــترحة فـــي هذه الوثيقة تفتح المجال للتأمل والتفكــير. ولعــل ذلك أمر مفهوم، فالوثيقة التي قام على وضعها بالدرجة الأولى أكاديمـــيون وباحـــثون، تعمــل علـــى الوصـــول إلى أعماق المنطق الاجتماعي، والسياســـي، والاقتصادي، الذي يحدد المستقبل. ويبدو أن هذه القوى العميقة تشير إلـــى الحاجـــة إلى المزيد من الجهد الدائب لضمان نجاح أفريقيا في تحسين طبيعة حياة مواطنيها.

وإذا لــم يكــن من المقبول رفض التنبؤات السلبية لمجرد أنها سلبية، فإنه من غـــير المقبول به كذلك، الرضا بها بوصفها قدرًا لا فكاك منه. غير أن ما تشير به الســـيناريوهات هـــو أنـــه عند تحديد الأهداف السامية للاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد)، على القادة أن يحترسوا من الوقوع في المزالق.

والواقع أن القوى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، التي تتحدث عنها هذه الســـيناريوهات موجودة اليوم بالفعل في أفريقيا جنوب الصحراء، وإن كانت تتخذ أشـــكالاً شـــديدة الاخـــتلاف بيـــن بلد وآخر بسبب الاختلافات في تاريخ كل منها، وأوضاعها الاجتماعية الحالية، والقوى الدافعة للتغيير، وما إلى ذلك.

وليســـت هـــناك قوة إلهية تضمن لأفريقيا النجاح في مساعيها الحالية، كذلك ليســـت هناك قوى خارقة للطبيعة تفرض علينا الفشل. وما سيحدث خلال العشرين عاماً القادمة يتوقف، قبل كل شيء، على ما نفعله نحن الأفريقيون.

وبـــدون هذه الوثيقة، أو بدون تصور اللامعقول، نكون قد حُرمنا من الإنذار، وبالتالي من السلاح الضروري لمواجهة الأحداث.

ثابو مبيكي
رئيس جمهورية جنوب أفريقيا
رئيس الاتحاد الأفريقي
٢٠٠٣/٦/٣

مقـــدمــــة

أيــــة دراســــة مســـتقبلية هي محاولة للإجابة على أسئلة وجودية ذات طبيعة اجتماعية ثقافية. وكانت المهمة في حالة "أفريقيا ٢٠٢٥" صعبة بشكل خاص لكثرة عــدد المساهمين في هذه الدراسة، فقد شارك في هذه العملية، بين وقت وآخر، ما يــزيد عن ألف شخص ينتمون إلى ٥٤ بلداً أفريقياً، ساهموا جميعاً في هذه الرحلة الثقافية التي بدأت في جنوب أفريقيا. وقد وافق الرئيس تابو مبيكي على رعاية هذه المــبادرة من قِبل "مستقبل أفريقيا" للقيام بالدراسة باستقبال الاجتماع الأول للدراسة في بلاده، وكلف اثنين من وزرائه هما الدكتور إسوب باهاد، والدكتور بن نجوبان، بحضور حفل الافتتاح في ضيعة جالاجر. وخلال الجلسات التي جرت خلال الأيام مــن ٩ إلـــى ١١ نوفمـــبر ١٩٩٩، تبادل ٨٥ خبيراً الأفكار حول التوجه الفكري والتحليلـــي الـــذي اقـــترحه مستقبل أفريقيا، ووضعوا قائمة بالأسئلة الاستراتيجية المطلـــوب الإجابـــة علـــيها مـــن قِبل الخبراء المرموقين بمن فيهم عمر سيسي، وصـــمويل جايزي، وجاك بيجاتينان، وسمير أمين، وأحمد محي الدين، وبيتر تار، وجاكـــي تار، وروث ماينا، وفيليب هيجون، ورولان مارشال، وليوبولد موريثي، وشـــارل واسيكاما، وبابا توب، وجاك جيري، وأليون سال. كذلك تقرر جمع آراء عينة من الأفريقيين بشأن مستقبل القارة، وجرى ذلك بوضع قائمة بأسئلة استقصاء أرســلت لألفـــي شـــخص في ٥٤ بلداً، وذلك بمساعدة المكاتب الإقليمية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وكانـــت داكـــار، عاصمة السنغال، المحطة الثانية في رحلة "أفريقيا ٢٠٢٥" هـــذه، فقـــد شـــهدت هذه المدينة، التي كانت تتوهج بعملية تداول للسلطة نموذجية بجمـــيع المقاييس، أول ورشة عمل لتحديد أساليب العمل في المشروع. وقد دعمت حكومـــة السنغال ورشة العمل التي استضافها المعهد الأفريقي للتخطيط الاقتصادي والتنمية. وفي هذه الورشة التي حضرها عشرون أخصائياً، تقرر إعداد تقرير عن الأوضاع في أفريقيا في نهاية القرن العشرين، يتلوه تحليل هيكلي لأفريقيا. وكانت الدراســـات الســـابق الإشـــارة إليها أساس التقرير عن الأوضاع الحالية في أفريقيا والذي اكتملت مسودته الأولى في يناير ٢٠٠٢. أما التحليل الهيكلي، فقد أوكل إلى مجموعـــة تضـــم ١٠ مـــن الخبراء الأفريقيين هم كومفورت لامبتي، ودوميسيلي شـــابانجو، وســـيبونجيلي مخابـــيلا، وزينب بَنجورا، وسوزان كالا-لوبي، وديرك هانسوم، وفيدل بيير نزي-نجويما، وكاليسا مباندا، وماكاي أوكوري، ومحمد ديالو.

وقـد اختـير هـؤلاء الخـبراء بعـناية ليمثلوا التنوع الجغرافي، واللغوي، والسياسـي، والاجتماعـي لأفريقـيا، ولكن المؤرخين في المستقبل لن يفوتهم أن يلاحظـوا أن الفريق الذي قام بالتحليل في أبيدجان في مارس ٢٠٠٢، حافظ على المسـاواة الكاملة في النوع الاجتماعي، ربما لأول مرة في عمل من هذا القبيل في أفريقيا.

وقـد كُلـف نفـس الفـريق، الـذي انضـم إليه لاحقاً، سوجودوجو، وديو نياموسـينجي، ومامادو لامين ديالو، وبيتي ماينا، بوضع السيناريوهات المقترحة. وقـد تقابل أعضاء الفريق مرتين، الأولى في جراند بسام (ساحل العاج)، في يوليو ٢٠٠٢، لوضـع الفرضـات الأساسية للسيناريوهات، والثانية في أكرا (غانا) في أكتوبر ٢٠٠٢، لدراسة السيناريوهات ذاتها.

وطـوال السـنوات الثلاث للعمل المبدئي في مشروع "أفريقيا ٢٠٢٥"، كان يـتلقى التوجيه من اللجنة التوجيهية التي تضم عدداً من الشخصيات ذات الخلفيات الجغرافية والمهنية المختلفة، ولكن المختارين على أساس قدراتهم الشخصية. وتضم اللجـنة البروفيسور أديبايو أولوكوشي، والسفير إميل جوفرو، والسفير فاليلو كان، والسـفير فـيجاي ماخان، وجاك لو، وجون أوهيورهينوان، والبروفيسور جورج نـزونجولا-نتلاجا، وثانديكا مكانداويري، والبروفيسور ستانسلاس سبيرو أدوتيفي، وجاكليـن دامـون، وجوزفين أويدراوجو، وإيلين جونسون سِرليف. واجتمعت هذه اللجنة ثلاث مرات: الأولى في نيويورك في ديسمبر ٢٠٠١، والثانية في أديس أبابا في يونيو ٢٠٠٢، والثالثة في جنيف في نوفمبر ٢٠٠٢. وبخلاف هذه الاجتماعات، أبـدى جميع أعضاء اللجنة الاستعداد الكامل لمراجعة الكثير من الوثائق، وتقارير تقدم العمل، المقدمة من مستقبل أفريقيا.

وأود هنا أن أسدي عميق الشكر لجميع أولئك الذين، من مدينة الكاب للقاهرة، ومـن مـيدراند إلـى أنتاناريفو، استجابوا لأسئلة الاستقصاء بشأن مستقبل أفريقيا، ولجمـيع أعضاء فريق التحليل الهيكلي، ولجميع تلك الشخصيات التي شاركت في اجـتماعات اللجـنة التوجيهـية، ولجميع أولئك الذين شاركوا في الاجتماعات في مـيدراند، وداكـار، وجـراند بسـام، وأبيدجان، وأكرا، وأديس أبابا، ونيويورك، وجنيف. لهم جميعاً أعمق الشكر.

كذلـك أود أن أسدي الشكر لجماعة المانحين الذين، عن طريق التمويل الذي وفره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وغيره، مكنوا المشروع من العمل. ومن بين

هؤلاء المانحين، تستحق دولتان الشكر بصفة خاصة، وهما فرنسا التي مولت ثلاث دراسات استراتيجية وبعض الاجتماعات، وكندا التي وفرت الترجمة للإنجليزية للكثير من الوثائق المحررة بالفرنسية، ولهذين البلدين أزجي عظيم الشكر.

كذلك أود أن أزجي التقدير لشخصين لولاهما لما ظهر هذا الكتاب، أولهما جاك جيري المستشار الرئيسي لهذه الدراسة منذ أكتوبر ٢٠٠٠، الذي حضر جميع الاجتماعات، وقام بالتجميع الأخير للدراسات. وبصفة خاصة، أليون سال، المنسق الإقليمي لبرنامج مستقبل أفريقيا، فقد ناضل منذ ١٩٩٧، من أجل القيام بهذه الدراسة، وقام بدور "المهندس، والنحلة" للمشروع في الوقت نفسه. وكان من الطبيعي أن يضع السيدان جيري وسال اسمهما بوصفهما مؤلفي هذا الكتاب، ولكنهما، بكل تواضع، رفضا ذلك، الأمر الذي يرفع من قدرهما كثيرا في نظري، وفي نظر جميع أولئك الذين شهدوا جهدهما المتفاني لإنجاز هذا العمل المحفوف بالكثير من المزالق.

وأختم، بعد توجيه أعمق الشكر للرئيس تابو مبيكي الذي تفضل بكتابة المقدمة، بالتعبير عن الأمل في أن تحظى الأفكار المعبر عنها هنا بأوسع قدر من المناقشة. وأود أن أضيف، أنه، مع عدم إهمال الأساس الفلسفي لأفريقيا ٢٠٢٥، ولا الطبيعة التقديرية للسيناريوهات المقترحة، فإن على هذه المناقشات أن تأخذ في الاعتبار كذلك، المشاغل العملية لواضعي السياسات الأفريقيين وشركاءهم. ومع الاهتمام المركز على الاتحاد الأفريقي، والنيباد، وأهداف الألفية للتنمية، فإنه لا بد من إعطاء المزيد من الاهتمام لوسائل تحقيق هذه الأهداف من جانب جميع أولئك المهتمين، مثلنا، بتوسيع الفرص التي يفتحها "مستقبل أفريقيا"، والمساهمة في خلق الظروف التي تحول السيناريوهات المتفائلة اليوم، إلى حقائق الغد.

عبد الله جانح
مساعد مدير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
المدير الإقليمي لأفريقيا

تمهيـــد

تقديم تحليل جماعي

عـــادت النظرة بعيدة المدى مرة أخرى إلى الواجهة التي تستحقها في الدوائر المعنـــية بالتنمـــية، بعد أن كانت، هي والتخطيط المرتبط بها، قد أهملت واعتبرت أمراً ممجوجاً. فقد حددت الأمم المتحدة عام ٢٠١٥، موعداً لتحقيق الأهداف الألفية للتنمـــية، في حين يُحدِّد العام ٢٠٢٥، أي على بعد جيل كامل، هدفا لما يقرب من العشـــرين مـــن الدراســـات القومية بعيدة المدى في بلدان أفريقية، بتأييد تقني من بـــرنامج مســـتقبل أفريقـــيا تحـــت إشراف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وهكذا اكتســـبت الدراســـات المستقبلية الشرعية من جديد، ويعود الفضل في ذلك، لأولئك الذيـــن بذلـــوا في السنوات الأخيرة، المزيد من الجهد لشرح مغزى وأهمية التوجه المســـتقبلي لمـــتخذي القـــرار الذين يتعرضون لضغوط الإدارة لمواجهة الأوضاع الطارئـــة مـــن يوم لآخر، والذين يتعرضون بصفة خاصة، لقيود سياسات التكيف الهيكلي.

ويثير هذا التغيير الانتباه لأنه يحدث في ظل التوسع في العولمة، والتحسن في أنظمة الاتصال، وتحدث جميع الأمور بسرعة فائقة في أيامنا. وجميع هذه العوامل تدفـــع في اتجاه المرونة، وردود الفعل بدلاً من المبادرة واستباق الأحداث باعتبار ذلك أمراً غير واقعي، وصعب التحقيق.

ويصـــاحب هـــذا التغير، وعي متزايد بأن التحولات الهيكلية المؤدية للتنمية تســـتغرق بعض الوقت لتتجسد، على الأقل لأن عوامل القصور الذاتي، والجمود، والقـــيود التي يجب التغلب عليها من أجل إطلاق القوى الخلاقة للشعوب والأفراد، تمتد جذورها إلى ماضٍ بعيد، ولا يمكن التخلص منها بين يوم وليلة.

ومـــع الاعتراف الجديد بالنظرة بعيدة المدى، جاء الاعتراف بأن المستقبل لا يأتـــي تلقائياً، وأن علينا أن نخرج لملاقاته، أو على الأقل، أن نخلق الظروف التي تســـمح له بـــالظهور، أي بعـــبارة أخـــرى، أعيد الاعتبار لفكرة التخطيط كوسيلة للتحضـــير للمستقبل. ومع ذلك فالتخطيط لم يعد أمراً سهلاً، فالعوامل غير المؤكدة بشأن المستقبل صارت الغالبة في عصرنا الحافل بالتغيرات العميقة، حيث تفقد القيم التقلـــيدية المســـتقرة مـــع الزمن، مرجعيتها ووضوحها، بالضبط كما تفقد حدودنا الســـابقة مغزاها. لم يعد المستقبل شيئاً واضحاً كما كان من قبل، بل الشيء الوحيد

المؤكد اليوم هو أننا لا نعرف كيف سيتوجه المستقبل. وما يزيد من الالتباس هو أننا نرى الآن أن الطريق إلى المستقبل متعدد المسارات، وبالتالي يقود إلى أكثر من مستقبل واحد ممكن، أو محتمل.

وفي ظل هذه البيئة التي تزداد اضطراباً وعدم وضوح، فالطريق الوحيد للتقدم سواء للبلدان أو المؤسسات، هو وضع نظام يسمح بالتنبؤ بالتغير، والتعامل مع الأوضاع غير المؤكدة والمعقدة وجمع المعلومات الاستراتيجية المنتظر أن يكون لها أثر محسوس على فرص المستقبل. إنها جميعاً تحتاج إلى نوع التخطيط المسمى "بالتخطيط الاستراتيجي"، أي استطلاع احتمالات المستقبل المختلفة عن طريق اقتراح السيناريوهات المختلفة لرسم الاستراتيجيات.

وتحتاج هذه العملية لعدة متطلبات، اثنان منها على الأقل حيويان: الأول هو أن نحسن قراءة الواقع، والثاني هو القدرة على استكشاف الاحتمالات المختلفة بالنسبة لمستقبل النظام المعني، الأمر الذي يمثل تحدياً لأفريقيا.

ويعود التحدي بالنسبة للمتطلب الأول إلى أن قاعدة البيانات المتوفرة ضعيفة وناقصة لحد كبير. وصحيح أن ما يقرب من عشرين بلداً أفريقياً قد أجرت دراسات مستقبلية خلال السنوات العشر الماضية، وقد تلقت ١٧ منها دعماً تقنياً من "مستقبل أفريقيا"، مما حقق وفرة في البيانات. ومع ذلك، فهذه البيانات لا تضيف كثيراً في مجال الديناميات الإقليمية، ويتوقع أن تعالج الدراسات الإقليمية هذا النقص. ولكن الدراسات الإقليمية لا تزال محدودة العدد، وقد تم منها خمسة فقط، ولكن مضى عليها بعض الوقت، فأحدثها جرى عام ١٩٨٨، وعنوانه "أفريقيا جنوب الصحراء، من الأزمة إلى التنمية المستدامة"، وصدر عن البنك الدولي. ومن ناحية الأسلوب، فقد كانت لهذه الدراسات أوجه ضعفها، وسنعود لهذا فيما بعد. ولم يكن وضع تقرير الأوضاع الحالية، كأساس للدراسات المستقبلية، سهلاً لأنه بالرغم من التقدم الذي تحقق مؤخراً في الدراسات المستقبلية على مستوى البلدان، فإنه لا زالت هناك فجوة ضخمة يجب ملؤها قبل التوصل إلى تخطيط استراتيجي بالمعنى الحقيقي.

وازدادت الحاجة لتقرير الأوضاع الحالية بقدر ما لحق التغيير بأفريقيا خلال الأعوام الخمس عشرة الماضية، كما لحق التغيير بالبيئة المحيطة بها، فأفريقيا عام ٢٠٠٣ ليست أفريقيا عام ١٩٩٠، ومن باب أولى تختلف عن أفريقيا عام ١٩٨٨. وبالطبع، لا زالت بعض الاتجاهات التي رصدها تقرير البنك الدولي منذ ١٥ عاماً،

باقية، ولكن مع تقرير تلك الحقيقة، فإن المرء لا يسعه إلا أن يلاحظ التغيرات الكثيرة والمتسارعة منذ تلك الحقبة. وبعض هذه التغيرات تثير القلق مثل شروط التجارة العالمية التي اتجهت بقوة ضد مصالح أفريقيا. ولكن هناك تغيرات أخرى، أقل وضوحاً لأنها ملموسة بدرجة أقل، تثير مزيداً من الأمل، ومنها الشعور بالثقة المتزايدة بالنفس من جانب الأفريقيين خاصة الشباب منهم. وفيما يخص دراستنا هذه، يمكن التخمين بأن التقدم الكبير في الدراسات القومية بشأن المستقبل بعيد المدى، إنما تعود إلى اقتناع المسئولين بأن العمل الاستباقي أصبح ضرورة حيوية لمن يريد الاستمرار في توجيه الأمور في اقتصاد بلاده ومجتمعاتها. وفي مواجهة هذه التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية في أفريقيا، كان لا بد من إجراء تقييم للأوضاع، وإعادة النظر في الآليات المؤثرة في القارة، وتقييم المناخ التنموي الجديد، أي باختصار، تحديث المعلومات.

ومن خلال هذا التقييم، يتحدى تقرير الأوضاع الحالية الذي يبدأ به الكتاب، عدداً من المفاهيم المستقرة. فالتقرير يتحدى بقوة التحليلات السطحية سواء في مجالات السكان، أو الاقتصاد، أو الاجتماع، أو الأنظمة السياسية، التي تدعم الفكرة القائلة بأن أفريقيا تمثل مشكلة مستعصية على الأفهام. والتقرير يصحح الوقائع المغلوطة التي تدعي أن أفريقيا تمثل حالة استثنائية خاصة، تبرر وضعها في معزل خاص، وتبرر نظرة الاستعلاء إليها من جانب الآخرين. إن أفريقيا ليست قارة يمكن الإلقاء بها إلى الساحة الخلفية مع المهملات لأن اختفاءها كلية من على سطح الأرض لن يؤثر كثيراً على الاقتصاد العالمي لضعف مساهمتها فيه، ولدورها الغائم في مجال المعرفة. وهناك بعض الدوائر التي تدافع عن هذا الموقف الذي يرى "إهمال ما لا أهمية له". كذلك، فأفريقيا ليست القلعة الأخيرة للروحانيات بين جماعة الأمم، والتي ربما ستكون الملاذ لحجاج المستقبل. وقد دافع بعض المثقفين عن هذه المقولة بحجة أن العالم بدون أفريقيا ستسوده المادية، وأنه بدون ما تمثله أفريقيا من روحانية، يصبح العالم في القرن الواحد والعشرون، كما يرى أندريه مالرو، عالماً لا يمكن العيش فيه.

وتقرير الأوضاع الحالية يرفض كلاً من التفاؤل أو التشاؤم بشأن أفريقيا، فالصورة التي يرسمها لأفريقيا أكثر بساطة، وأكثر تعقيداً في الوقت نفسه. أكثر بساطة، لأن أفريقيا لا تختلف عن بقية القارات، فمن الصعب تبين مستقبلها سواء للأفضل أو الأسوأ بسبب الاتجاهات "والأحداث" الحالية. وأكثر تعقيداً، لأن هناك

اعـتقاد عـام يشارك فيه جميع اللاعبين، بأن الوضع الحالي هناك لا مستقبل له. وحيـث إن سـيناريوهات الاتجاهـات المشار إليها في هذا الكتاب تحت العنوان: "الأسـود تقـع في الفخ"، تشي بمستقبل أقل إشراقاً، فعلى أفريقيا أن تفكر في بدائل أخـرى. وحيـث يمكن للآخرين أن يتصوروا مستقبلاً يكون امتداداً للحاضر، فإن البحـث عـن بدائل يمثل لأفريقيا أولوية أولى. ولكن ما هي هذه البدائل؟ وفي أي مجـال توجـد؟ وما العملية التي تجعل من هذه البدائل حقيقة واقعة وليست مجرد حقـيقة تخيلية؟ ومن الذين سيكونون اللاعبين الأساسيين؟ ولم تكن الإجابة على هذه الأسـئلة أصـعب مـنها اليوم، حيث تتداخل المتغيرات الداخلية والخارجية بشكل كامل، وبلا أمل في فض الاشتباك. وللإجابة على هذه الأسئلة نحتاج لقدرات على التنبؤ، وهذه ليست متقدمة في أفريقيا، وهنا نصل للتحدي الثاني الذي يجب التغلب عليه لتحقيق التخطيط الاستراتيجي في أفريقيا.

وبـناء السـيناريوهات كوسيلة لاستكشاف المستقبل ليس أمراً سهلاً، خاصة والسـيناريوهات تـتعدد كمـا تبيـن "مسـتقبل أفريقيا" في كتيبها "دليل للدراسات المستقبلية في أفريقيا" الذي أصدرته منذ عامين.

قـرر فريق العمل الذي قام على دراسة "أفريقيا ٢٠٢٥" اتباع أسلوب مختلف عـن الـتوجهات المعتادة في الدراسات المستقبلية السابقة القارية أو الإقليمية منها. فباسـتثناء بعض المتغيرات القليلة، يرسم واضعو هذه الدراسات تخطيطاً لمستقبل مرغوب فيه ويحاولون إيجاد طريق لتحقيقه. وهذا التوجه مفيد جداً حيث إنه يضع الأسـاس المباشـر للتفكير والتحرك الاستراتيجي. ولكن فائدة هذا التوجه في حالة أفريقـيا، في أحسن الأحوال، محدودة لأنه لا يجري التأكد من أن المستقبل المبتغى يقـع فـي إطـار الممكـن، كما لا تجري محاولة بناء ما يسميه خبراء المستقبل سـيناريوهات استطلاعية. ويعمل واضعو "أفريقيا ٢٠٢٥" على معالجة هذا الخطأ المـتكرر، فقـد فضلوا، في مواجهة التوجهات النمطية الصرفة، وكذلك التوجهات المـتطلعة لأهـداف مأمولة قد تكون غير واقعية، أن يتبعوا الأسلوب الاستطلاعي المتشـدد. وعلـى حد علمنا، هذه من أوائل المرات، إن لم تكن الأولى، لاتباع هذا الأسـلوب، وبكل جدية. وتكمن صعوبة هذا الاختيار في أنه لا يفترض فقط تقييماً دقـيقاً للأوضاع الحالية والتوجهات الماضية والمستقبلية فحسب، وإنما يجب كذلك، أن يسـتطيع المـرء وضـع فروض معقولة بشأن القضايا الملتبسة المتعلقة بالبيئة

الأفريقـــية، وعوامـــل التغيـــير المؤثرة عليها، لأن دقة هذه الفروض تتوقف عليها بشكل كبير، نوعية السيناريوهات الموضوعة.

ولهـــذا فليس من المستغرب تخصيص فصل كامل لهذه القضايا الملتبسة. ففي الفصـــل المعـــنون "تحديد نقط الافتراق الحرجة"، وهو فصل ذو طبيعة تعليمية لا تخطـــئها العيـــن، تُقـــدم فـــروض لا تتمشى دائماً مع الإدراك التلقائي، أو الأحكام التقلـــيدية. وقـــد قُدم فيه فرضان مستحدثان بشأن السلوك الإنساني: "الأول هو أن الأغلبـــية العظمـــى ممن بيدهم الأمر يفضلون الاستمرار في التمسح بالعلاقات بين البشـــر بدلاً من الاستفادة من الوسائل الكثيرة المتاحة لرفع إنتاجية هؤلاء البشر... فيســـود مـــنطق العلاقـــات في مقابل منطق الاقتصاد. والفرض المقابل هو سيادة مـــنطق الاقتصـــاد بصفة عامة." والخط الفاصل الذي يرسمه "أفريقيا ٢٠٢٥" بين منطق العلاقات ومنطق الاقتصاد سيكون مجالاً للمناقشات بلا شك، فالخط الفاصل بينهما ليس بدرجة عالية من الوضوح، ولكن واضعي المشروع اختاروا أن يجعلوا مـــن هذا الاختلاف خطاً مميزاً بين السيناريوهات. وقد يستغرب الكثيرون من هذا الاختـــيار الـــذي يضـــع "الـــرابطة" وهي علاقة اجتماعية، في مقابل "الأصل" (أو الموجودات) وهي قيمة اقتصادية بطبيعتها. كذلك سيثير الوزن الممنوح للمؤسسات والممارسات الدينية الاندهاش لدى بعض الدوائر، ولكن هذا قد يكون دليلاً على أن الكثير من المثقفين الأفريقيين، مثل أولئك الذين ساهموا في التحليل الهيكلي، قد نأوا بأنفسهم عن المقولة الماركسية التي تعتبر الدين أفيون الجماهير.

وأيـــاً ما كان الأمر، فسواء قبلنا التحليل أم رفضناه، أو قبلنا تقرير الأوضاع الحالـــية والســـيناريوهات أم رفضناها، فإن مشروع "أفريقيا ٢٠٢٥" يجب أن يشد انتـــباه جميع المهتمين بأفريقيا، حيث إنه، بدلاً من أن يكون مجرد امتداد أو تحديث للدراسات المستقبلية للعقد الماضي، اختار أن يجدد توجهه، وأسلوبه، ومحتواه.

وقـــد تبين خصب العملية التي بدأت استطلاعية فحسب. أما بالنسبة للأسلوب، فهذه أول مرة يطبق أسلوب التحليل الهيكلي على أفريقيا، فقد استخدم هذا الأسلوب مـــن قبل في بعض البلدان (جابون، ومالي، والسنغال)، ولكنه لم يُستخدم من قبل، فـــيما نعلم، على مستوى القارة. وأخيراً، بالنسبة للمحتوى، لم يُعطَ الاهتمام من قبل للأبعـــاد الاجتماعـــية الثقافية للتنمية كما في هذه الدراسة المستقبلية. وينبع الاهتمام الخـــاص بهذه السيناريوهات من أنها تبرز الظواهر الاجتماعية لا مجرد الجوانب الاقتصادية لقضايا التنمية كما هو الحال في السيناريوهات السابقة.

ومــع ذلــك، فمثل أي دراسة تحليلية أو تأملية، فأفريقيا ٢٠٢٥ لها حدودها، وواضـــعو الدراسة واعون جداً بهذه الحقيقة، ويشيرون إلى بعض هذه المحددات، التــي يمكــن اعتبارها ذات موضوع محدد، في الفصل الأخير. ومنها أثر مرض الملاريــا على الإنتاجية في أفريقيا، وكذلك تطور منظمة التجارة العالمية، والآثار المحــتملة علــى موقع أفريقيا في التجارة العالمية. وكانت هذه المتغيرات تستحق تحلــيلاً مســتقبلياً تفصــيلياً بالــنظر لأهميتها المؤكدة. كذلك كان من الأفضل أن يخصـــص الكــتاب بعــض الحــيز للعلاقات الإقليمية الأوروبية-الأفريقية كبديل لاتفاقيات كوتونو، أو لقانون النمو والفرص لأفريقيا الذي أصدره الرئيس كلينتون، ويــتابعه الرئيس بوش. وفي هذا الصدد، يحتاج المرء لمزيد من الدراسات لتعميق تحليل هذه القضايا، وعلاقات أفريقيا الخارجية بصفة عامة.

وتضــاف لهــذه المحددات قيود أخرى ذكرها واضعو الدراسة، وأحدها هو المجــال الجغرافــي. فالكتاب يتحدث عن أفريقيا جنوب الصحراء، مع أن أفريقيا تتعدد بقدر عدد دولها، وأنه مع قيام الاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية، فقد اختار متخذو القرار أن ينظروا إلى الصحراء بوصفها حلقة وصل لا حدود فاصلة. ولذلك فالحديث عن أفريقيا جنوب الصحراء يمثل طموحاً مبالغاً فيه، ومحــدوداً جــداً في الوقت نفسه. وقد نستعيد تعليقات أستاذ الاجتماع الأمريكي بل على الدولة قائلين إن أفريقيا جنوب الصحراء كبيرة جداً بالنسبة للأمور الصغيرة، وصــغيرة جــداً بالنســبة للأمور الكبيرة. والطبيعة الاستطلاعية للدراسة، والتي نعتبرها أحد مميزاتها، تبدو بلا شك واحداً من القيود على الكتاب، لأن هذا التوجه مــا كــان يجــب أن يقوم عائقاً أمام النظر في السيناريوهات التقليدية المنتشرة في أفريقــيا، والتي تعتبر النيبلاد أحدثها. وقد تكون هذه الاختيارات في الأسلوب محلاً للتساؤل، ولكن ما لا يجوز التساؤل بشأنه، هو الوضوح بشأن الهدف الذي وضعوه لأنفســهم، والثبات الذي يتابعونه به. ففي حالة "أفريقيا ٢٠٢٥" نجد التوافق الكامل بيــن الهــدف الموضــوع والأسلوب المتبع لتحقيقه. ألا يدعونا هذا التوافق النادر الحــدوث إلــى التوقف لنلحظه؟ ألا يعطي هذا الكتاب من الأهمية ما يدعو كل من يطمــح إلــى تزويد أفريقيا بالوسيلة لاختيار مستقبلها، وتحقيق أهدافها، إلى قراءته بإمعان ؟

أليون سال
المنسق الإقليمي
مستقبل أفريقيا

الهدف والمنهج

لماذا ندرس المستقبلات الممكنة لأفريقيا جنوب الصحراء؟

في عام ١٩٩٠، نظمت الحكومة الهولندية مؤتمراً في مدينة ماستريخت، ضم بعض الحكومات الأفريقية مع وكالات المساعدة الدولية والقومية، للنظر في وسائل معالجة الأزمة الاقتصادية التي ألمت بأفريقيا جنوب الصحراء لعدة سنوات.

وقد اتفق المشاركون في المؤتمر أن تنمية أفريقيا لا يمكن تحقيقها بالإجراءات الاقتصادية وحدها كما كان البعض يظن في الماضي. وقد اتفق المشاركون على أنه وإن كانت السياسات الاقتصادية السليمة ضرورية بالتأكيد، فإنه يجب أن تصحبها تغيرات في سلوكيات الناس، وفي الهياكل الاجتماعية والسياسية كذلك. كما اتفق المشاركون أن هذه التغيرات لا يمكن أن تتحقق دون وجود رؤية للمستقبل تشارك فيها أوسع الجماهير المعنية.

ورأى المؤتمر أن الدراسات المستقبلية القومية بعيدة المدى هي الوسيلة لتحقيق هذه الرؤية المشتركة، ولذلك أوصى بالقيام بمثل هذه الدراسات.

واستجابة لهذه التوصية، قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتنفيذ مشروع "مستقبل أفريقيا" بهدف مساعدة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء على وضع تصور لمستقبلها على المدى البعيد. وبعد أن قدم المشروع المساعدة لاثنين و عشرين بلداً في وضع دراسات مستقبلية قومية، رؤيَ أنه من الضروري القيام بدراسة أوسع تغطي القارة بأكملها.

ولنكن واضحين من البداية، **فهذه الدراسة لا تهدف إلى اقتراح مستقبل أياً كان لأفريقيا بأي شكل من الأشكال.** إنه ليس من حق مشروع مستقبل أفريقيا التقدم باقتراح كهذا، ولا هو من حق أولئك الذين قاموا بهذه الدراسة. وبناءً عليه، فهذه الدراسة لا تحاول رسم صورة مثالية لأفريقيا المستقبل، بأمل أن يجري التوافق العام حولها، وتصبح دليلاً لتحرك الأفريقيين.

فهذه الدراسة تعمل فقط على استطلاع المستقبلات الممكنة، فما الذي يقتضيه هذا الاستطلاع؟

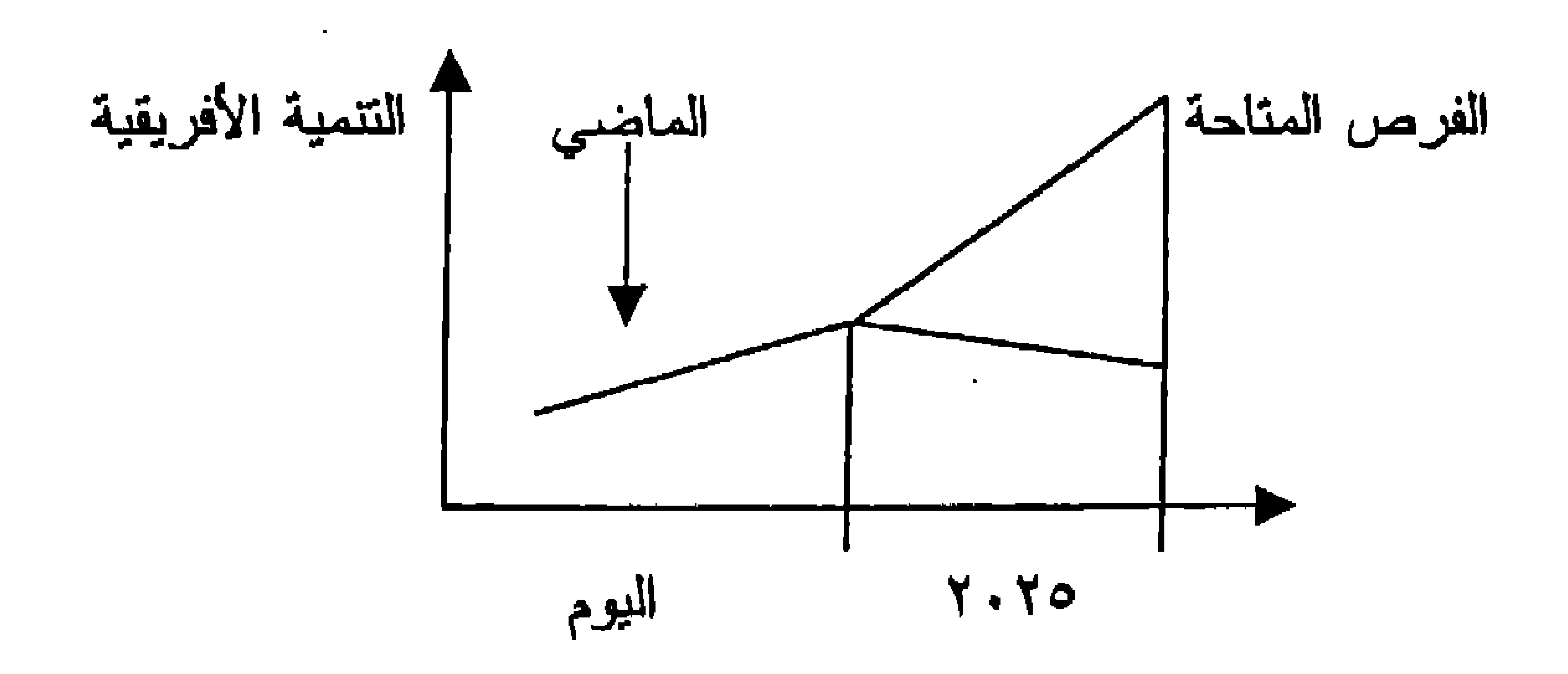
إن مستقبل أفريقيا هو ما سيبنيه أبناؤها، وهذا لا يعني أن الأفريقيين بإمكانهم بناء أي مستقبل يريدون. إذا ما حاول الأفريقيون أن يجعلوا أفريقيا مثل الولايات المتحدة أو الصين بحلول عام ٢٠٢٥، فإنهم لن ينجحوا في ذلك مهما حاولوا،

فتأثير الماضي كبير بدرجة ستُفشل أي جهد يبذلونه. ولكن تأثير الماضي ليس ثقيلاً بتلك الدرجة التي تجعل من مستقبل أفريقيا أمراً محتوماً مقدماً.

وبعد مرور شهر من اليوم، لن تكون أفريقيا قد تغيرت كثيراً، ولكن حتى شهر واحد يعني فرصة يمكن اقتناصها، فكل شيء يتوقف على ما يفعله الأفريقيون خلال تلك المدة، وعلى ما يحدث في بقية العالم. إن باب الفرص لمستقبل مختلف ليس مفتوحاً على مصراعيه، ولكنه ليس مغلقاً تماماً كذلك.

ومرور عام يعطي الأفريقيين مجالاً أوسع للفرص، ويحقق مرونة أكبر، بما يسمح بمستقبل مختلف.

وليست كل أنواع المستقبل متاحة خلال فترة ٢٥ عاماً، ولكن باب الفرص مفتوح ولا شك، وهذا ما يبينه الشكل أدناه.



والهدف من الدراسة هو إتاحة فرصة لرؤية المستقبلات الممكنة. ولتحقيق ذلك، سنضع عدداً من السيناريوهات يرسم كل منها صورة لمستقبل ممكن. وهذه السيناريوهات هي مجرد بعض السيناريوهات الممكن تصورها، وقد اخترناها لتعطينا فكرة عن الرؤية التي يمكن تحقيقها بالنظر من خلال طاقة الفرص المتاحة، حتى العام ٢٠٢٥.

وبعض هذه السيناريوهات ستبدو غير مرغوبة، بل مرفوضة، وبعضها يبدو أكثر قبولاً، ولكن واضعي الدراسة لا يريدون اتخاذ قرار. وفي ما يلي سيكتفون برسم الصور للمستقبل، وفي الختام سيحاولون بيان الشروط لتحقيق أي سيناريو بعينه.

لمن نوجه هذه الدراسة؟

يتوقع "مستقبل أفريقيا" أن يكون لهذه الدراسة تأثير على عدة مستويات:

- ينتظر أن تؤثر هذه الدراسة على الدراسات القومية المستقبلية بعيدة المدى. فكل بلد أفريقي لديه قيوده الخاصة، وعليه أن يرسم رؤيته الخاصة للمستقبل، ولكن هناك في الوقت نفسه، قسمات مشتركة بين جميع البلدان الأفريقية. وإلقاء الضوء على المستقبل الممكن لأفريقيا بكاملها يوفر الوقت والجهد الدي يمكن تخصيصه حينئذ للمشاكل الخاصة بكل بلد على حدة.
- لقد ظهرت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد) مع بداية القرن الواحد والعشرين، وقد قوبلت في بعض الأحيان بالشك، وإن كانت قد أثارت الكثير من الأمل في الوقت نفسه. ولا تنوي الدراسة الحالية التدخل في هذه المبادرة، ولكنها قد تساعد على نجاحها، وذلك بإتاحتها رؤية المستقبلات الممكنة لأفريقيا. ويشمل هذا مستقبل اقتصاد أفريقيا، ولكنه يشمل كذلك مجالات أخرى تؤثر بالضرورة على الاقتصاد.
- كذلك قام الاتحاد الأفريقي مع بداية القرن الجديد، واستطلاع المستقبل الممكن لجزء من أفريقيا يعني استطلاع اتجاهات يمكن للاتحاد الجديد أن يسير فيها، بل قد تقود الخطوات الأولى للاتحاد.
- أخيراً، هناك الكثيرون ممن يودون مساعدة أفريقيا، من وكالات المساعدة الحكومية، أو المنظمات غير الحكومية في البلدان المتقدمة، وهؤلاء القوم يتساءلون عن مستقبل أفريقيا وكيفية مساعدتها. وكذلك يهتم رجال الأعمال الصغار، والشركات الكبرى في القارات الأخرى، ويتساءلون عن الفرص المتاحة أمامهم في أفريقيا جنوب الصحراء. والدراسة المقترحة تمكن جميع هؤلاء من التعرف على رؤية الأفريقيين للمستقبل في مطلع القرن الواحد والعشرين. وهذا بالتأكيد يمكن الجميع من معرفة ما يجب فعله، والطريقة المثلى لذلك.

فإذا ساعدت دراسة "مستقبل أفريقيا" الأفريقيين على بناء مستقبل جدير بتطلعاتهم، وساعدت شركاء أفريقيا على مساندة جهود الأفريقيين في ذلك، فإنها تكون قد حققت هدفها.

المجال الجغرافي للدراسة

هذه الدراسة جزء من مشروع مستقبل أفريقيا، ومجالها المختار أفريقيا جنوب الصحراء، ولذلك سنركز على هذا الجزء من القارة.

والآن بعد إنشاء الاتحاد الأفريقي، ربما كان من المفضل أن تشمل الدراسة القارة بأكملها، ولكن هناك عدة أسباب منعتنا من ذلك. فأولاً، كانت هناك أسباب عملية، فالدراسات السابقة لمستقبل أفريقيا قد جمعت كميات من البيانات والتحليلات حول أفريقيا جنوب الصحراء، واعتمدت عليها هذه الدراسة بشكل كبير. ولم تتوافر مثل هذه البيانات والتحليلات بشأن شمال أفريقيا.

وكانت هناك كذلك، أسباب أكثر عمقاً، فشمال أفريقيا (من مصر إلى المغرب) قد احتفظت بعلاقات قوية مع أوروبا وآسيا، ولكن أفريقيا جنوب الصحراء لم تكن لديها مثل هذه العلاقات فقد أبقتها الصحراء الكبرى معزولة، أو ضعيفة الارتباط. وبفضل التقدم التكنولوجي لم تعد الصحراء ذلك العائق الكبير الذي مثلته لوقت طويل، وصارت العلاقات بين شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء أوثق من ذي قبل. ولكن ثقل الماضي ما يزال محسوساً، فأفريقيا جنوب الصحراء تحتفظ بطابع فريد من أسلوب الحياة الجماعية، تطور بشكل مستقل عن بقية العالم. وهذا أعطى المبرر الكافي لتركيز هذه الدراسة على هذا الجزء من أفريقيا، عند دراسة المستقبلات الممكنة للمجتمعات الأفريقية.

ومن باب الاختصار، سنستخدم كثيراً التعبير"أفريقيا"، أو "القارة" لنشير إلى أفريقيا جنوب الصحراء، إلا إذا حددنا غير ذلك. ويشمل هذا التعبير جنوب أفريقيا، مع أنها ليست دائماً متضمَّنة في بيانات المنظمات الدولية.

وحتى مع التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء، هل من الممكن دراسة مستقبل أفريقيا ككل؟

قبل أن نبدأ دراسة مستقبل أفريقيا، علينا أن نوجه لأنفسنا السؤال: نحن نعلم أن أفريقيا جنوب الصحراء لها قسمات مميزة، كما نعلم أنها تحتوي تنوعاً لا حدود له، ألا تمثل أفريقيا جنوب الصحراء موزاييكاً من الجماعات البشرية؟ وكثيراً ما تكون هذه الجماعات صغيرة، بل صغيرة جداً، ولكل منها تاريخها، وثقافتها، وأسلوبها في العيش معاً، فهل من المعقول دراسة المستقبلات الممكنة لأفريقيا جنوب الصحراء ككل؟

وعلى الرغم من هذا التنوع، تشترك أفريقيا جنوب الصحراء، في الكثير من القسمات بما يسمح بأن تكون دراسة مستقبلها الممكن مفيدة لبلدانها، وللمؤسسات بين الأفريقية، ولكل أولئك الذين يطمحون لمساعدة أفريقيا. بناء عليه، قررنا التركيز على القسمات المشتركة التي تميز أفريقيا في مطلع القرن الحادي والعشرين عن بقية القارات. وفي الوقت نفسه، سنرصد القسمات المميزة لإقليم أو بلد ما، خاصة عندما يكون الاختلاف محدداً تماماً.

التوجه المعتمد

يتوقف مستقبل أي جماعة بشرية على تاريخها، فالتاريخ هو الذي يشكل الجماعة البشرية على الوضع الذي تعيشه اليوم، بما لها من صفات خاصة، وأصول تمتلكها، والتزامات قِبَل الغير، ورأسمال مادي، ورأسمال ثقافي. والجماعة البشرية تواجه مستقبلها محملة بماضيها، وكما قلنا من قبل، فالماضي يحددُ اتساع طاقة المستقبلات الممكنة.

بناءً عليه، فنقطة البدء عند استطلاع المستقبِلات الممكنة، هي وصف **أوضاع أفريقيا في مطلع القرن الحادي والعشرين.** فما هي أوضاع أفريقيا؟ وكيف يفسر تاريخها القديم والحديث هذه الأوضاع؟ ستكون هذه الخطوة الأولى في الدراسة، وموضوع الجزء الأول.

ولا يحدد تاريخ الجماعة وحده مستقبلها، فهذا التاريخ ليس محدداً بشكل قاطع مقدماً، بل هو يتوقف كذلك، على ما يفعله البشر به، والخطط التي يضعونها لحاضرهم ومستقبلهم، سواء أكانت صريحة أم ضمنية. ونظراً للأوضاع السائدة، فليست جميع الطرق مفتوحة أمام الأفريقيين، وإن كان الكثير منها مفتوحاً. فأين تقع نقط الافتراق على الطريق، حيث يمكن الاختيار بين طريق وآخر؟ سنحاول تحديد **نقط الافتراق على الطريق** حيث تختلف الاختيارات وسنطلق على نقط الافتراق هذه تعبير "نقط الافتراق الحرجة".

وهناك وجه آخر يجب أخذه في الاعتبار عند دراسة مستقبل جماعة ما، فهذا المستقبل يتوقف كذلك على **عوامل خارجية** لا تستطيع الجماعة التحكم فيها. وهذه قد تكون عوامل طبيعية مثل المناخ، أو عوامل تتوقف على جماعات بشرية أخرى مثل استراتيجيات منتجين منافسين، أو البحث عن زبائن محتملين، أو حتى عوامل تؤثر على جميع البشر مثل التقدم التكنولوجي. وهذه العوامل، في نهاية المطاف، لا يمكن التنبؤ بها، ولكننا سنحاول وضع بعض الفروض بشأن كيفية تطورها.

وسـيكون البحـث حـول نقط الافتراق الحرجة، والفرضيات بشأن العوامل الخارجـية، موضوع الفصل الأول من الجزء الثاني من هذا العمل، والمتعلق ببناء السيناريوهات.

وبـناءً علـى جمـيع هـذه الاعتبارات المبدئية، سنحاول بناء **سيناريوهات استطلاعية لإعطاء فكرة عن طاقات الفرص المتاحة أمام أفريقيا.**

وأخـيراً، فبعض هذه السيناريوهات (أو سيناريوهات أخرى مشابهة) قد تبدو مفضـلة عن غيرها ولكننا لن نختار، كما لن نرسم سيناريو نموذجياً. وفي الختام، سـنحاول علـى الأقل، **أن نبدأ في التفكير الاستراتيجي حول الشروط التي يجب توافرها لاختيار طريق دون الآخر.**

تقرير الأوضاع الحالية

الأولويات الأفريقية	سيناريوهات استطلاعية	عوامل خارجية

الأساليب المتبعة

عـبأت مسـتقبل أفريقـيا خـبرات كثيرة، خلال عام ٢٠٠٠، فجرى سؤال الأفريقيين عـن تطلعاتهم للخمس والعشرين سنة القادمة. وأجريت دراسات بشأن موضـوعات اسـتراتيجية مـثل نظم الحكم، والسلم الدائم، والدَّين، وتنمية الموارد البشـرية، والبيئة والتنمية المستدامة، والنوع الاجتماعي، والسكان، والتحضر (نمو المـدن)، والإقليمـية. وطلـب مـن عدد من الخبراء المساهمة في وضع تقرير الأوضاع الحالية في أفريقيا، وقد ذكرنا أسماءهم في التمهيد.

وقـد تكـون فـريق عمل من خبراء أفريقيين، رجالاً ونساء، ممن يتحدثون الإنجلـيزية أو الفرنسية، ومن خلفيات، ومشاعر مختلفة. وقد طلب من فريق العمل أن يضع تحليلاً هيكلياً، وأن يختار الفروض الأساسية التي بنى عليها السيناريوهات الاسـتطلاعية، وأن يضـع الفرضـيات بشـأن العوامـل الخارجـية، وأن يضع السيناريوهات.

وأخـيراً، قامت لجنة توجيهية بتوجيه مجموعة مستقبل أفريقيا، وفريق العمل في جميع مراحل الدراسة. وضمت اللجنة التوجيهية عدداً من الشخصيات الأفريقية وغير الأفريقية، وأسماء هؤلاء جميعاً وردت في المقدمة في صفحة [؟]

الجزء الأول

أفريقيا في مطلع القرن الواحد والعشرين
تقرير الأوضاع الحالية

تمهيد

هل من ضرورة لتقرير آخر عن الأوضاع الحالية؟

يوجد الكثير من التقارير عن الأوضاع في أفريقيا جنوب الصحراء، والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنشر التقارير عن الأوضاع المالية والاقتصادية الأفريقية. وقد عمدت في السنوات الأخيرة لإضافة فصل دائم عن أوضاع الحكم. والهيئات الأخرى تنشر وثائق بشأن السكان، والزراعة، والبحث العلمي، وانتشار مرض الإيدز، وغيرها من الموضوعات. كما تنشر المنظمات الأفريقية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبنك التنمية الأفريقي، تقاريرها الخاصة عن الأوضاع. ولكن هذه الوثائق جميعها تركز على موضوعات بعينها بدرجة أو أخرى.

والملاحظ، أنه أياً كانت الأساليب المتبعة، فإن جميع الدراسات المستقبلية بعيدة المدى، تشترك في قَسَمة واحدة، ألا وهي أنها تنظر للجماعة البشرية التي تدرسها نظرة شاملة، تدرك الترابط بين كل عناصر الجماعة، وكذلك العلاقة بينها وبين العوامل الخارجية. فالدراسات المستقبلية تنظر للجماعة كنظام متكامل ينبغي دراسته في تكامله.

وتقرير الأوضاع التالي، يعمل على وصف أوضاع أفريقيا بكاملها في مطلع القرن الواحد والعشرين. وهو يبرز كذلك، الروابط التي تجمع النسيج الاجتماعي الأفريقي.

وحيث إن هدفنا كان التخطيط لدراسة مستقبلية، فقد حاولنا تحديد ما يعرف **بالاتجاهات العامة** وهذه الاتجاهات لها جذورها في الماضي، ولكن من المنتظر استمرارها خلال الخمس والعشرين سنة القادمة، وإن كان بعضها على الأقل، سيتغير بشكل أو بآخر. فما هي **عوامل التغيير** التي ستؤثر في ذلك؟

مشكلة وضع تقرير عن الأوضاع

وهناك صعوبة في وضع تقرير عن الأوضاع كما تخيلناه، فجميع مكونات المجتمع مترابطة، وعلينا أن نحدد أهم هذه الروابط إذا أردنا وضع دراسة جيدة عن المستقبلات الممكنة. وليس من السهل رسم صورة شاملة لجميع هذه الترابطات في وثيقة خطية واحدة، فهذا يقتضي كتابة نص متعدد الأوجه المتراتبة، مما يجعله يستعصي على الفهم.

ومـن أجل الوضوح، قسمنا تقرير الأوضاع الحالية إلى أربعة أقسام متبعين الشـكل التقلـيدي. فالفصـل الأول يهـتم بالشئون الديمغرافية (السكان، والتعليم، والصـحة). والفصـل الثانـي يركز على الاقتصاد. والفصل الثالث يناقش تنظيم المجـتمع وأدائـه. أمـا الفصل الرابع فيغطي السلطة القائمة، وعلاقتها بالمجتمع المدنـي. وقـد حاولـنا أن نركز على الأقل، على الارتباطات الرئيسية بين هذه الوجوه المقسمة اعتباطياً للمجتمع. وأخيراً، وكمحاولة تركيبية، حاولنا تحديد بعض المميزات الأساسية لأفريقيا في مطلع القرن الواحد والعشرين.

١-الشئون الديمغرافية

يختص الفصل الأول من تقرير الأوضاع الحالية بالشئون الديمغرافية: السكان، والتوزيع الجغرافي، والصحة، والعمر المتوقع، والتعليم. وسيركز الفصل على ثلاث حقائق ذات أهمية حيوية لمستقبل أفريقيا.

- أولاً، ليس هناك **استثناء لأفريقيا**. عندما يتحدث الناس عن أفريقيا جنوب الصحراء، فإنهم يذكرون عادة العبارة المكررة أنها تمر بمرحلة نمو سكاني كبير يفوق أي جزء آخر من العالم. وصحيح أن أفريقيا تمر بمرحلة نمو سكاني مستمرة، ولكن التحليل يبين أن أفريقيا لا تمثل استثناءً في هذا المجال. فالأمر ببساطة، **هو أن أفريقيا متأخرة سكانياً عن بقية بلدان العالم**، وأنها تلحق الآن لتصل بسكانها إلى نسبتها السابقة من سكان العالم. ولكنها لن تعبر هذه الفجوة بين ليلة وضحاها، وهذا سيؤثر على سرعة تبوُّؤ أفريقيا لمكانها في العالم الحديث.
- ونظراً لتأخره، **فإن النمو السكاني لأفريقيا كان له أثر أشد من أثر النمو السكاني في بقية أنحاء العالم**. أي أن الزخم الاجتماعي المترتب على هذا النمو، يزيد الآن عن مثيله (المستمر) في بقية أنحاء العالم، وربما يستمر في ذلك في المستقبل. وهذا سيؤثر كذلك، على حياة الناس في المجتمع، وخاصة على الاقتصاد، والتعليم.
- وأخيراً، لا نستطيع أن نتحدث عن الديمغرافية في أفريقيا دون أن نناقش **مأساة انتشار مرض الإيدز** في الكثير من مناطق أفريقيا. فالإيدز مستمر في الانتشار، بل وبسرعة متزايدة، وهذه الكارثة تؤثر على حياة الناس من نواحٍ كثيرة.

أفريقيا متخلفة عن بقية القارات

تلحق أفريقيا اليوم بنسبتها السابقة من سكان العالم

منذ ظهور البشرية، ازداد عدد السكان بانتظام، وإن كانت هناك بعض فترات من النمو السكاني السلبي، ولكن كانت كل من هذه الفترات مؤقتة، وجرى تعويض النقص، بل وتجاوزه في فترات لاحقة. وطوال آلاف السنين، كان متوسط النمو السكاني بطيئاً، وكذلك كان متوسط معدل المواليد السنوي منخفضاً.

وتغيرت الأحوال، وبدأ معدل نمو السكان يزداد في القرن الثامن عشر، ولم تبدأ هذه الظاهرة في جميع الأنحاء في الوقت نفسه، ولكن لم تلبث أن اتسعت الظاهرة لتشمل الكرة الأرضية بكاملها. وبالمقارنة بتاريخ البشرية، فإن هذه

الظاهرة لم تمتد إلا لوقت قصير. وفي المناطق التي بدأ النمو السكاني فيها مبكراً، توقفت الظاهرة، فبعد فترة من النمو السكاني السريع، بدأ في الهبوط، ثم توقف عدد السكان عند مستوى معين، بل حتى أخذ يتجه للانخفاض. وفي المناطق التي بدأت فيها الظاهرة في وقت متأخر، نلاحظ نفس التطور.

وأفريقيا جنوب الصحراء هي آخر قارة يحدث فيها النمو السكاني. فقد بقي عدد السكان ثابتاً، وانخفض في بعض المناطق، ولم يزد إلا ببطء شديد حتى العشرينات من القرن الماضي. ولم يبدأ النمو السكاني الكبير إلا في منتصف القرن العشرين، ولذلك فأفريقيا متخلفة عن بقية العالم.

وهذا التخلف أثر على وضع أفريقيا بالنسبة لبقية العالم، ففي نهاية القرن السادس عشر كانت أفريقيا تمثل ١٥% من تعداد البشرية.[1] وفي عام ١٩٥٠، كان يسكنها أقل من ٧%، أي أن نسبتها إلى البشرية انخفضت إلى النصف خلال ثلاثة قرون ونصف. **وفي عام ٢٠٠٠، وقد بلغ عدد سكانها ٦٤٠ مليوناً، أي أكثر بقليل من ١٠% من البشرية، فقد استعادت أفريقيا بعض ما فقدته من وزن نسبي.**

ولهذا التأخير نتيجتان رئيسيتان، ففي مطلع القرن الواحد والعشرين، **تحتفظ أفريقيا بأعلى نسبة للعائل/المُعال** (النسبة في أفريقيا حوالي ١، في حين أنها هبطت في جنوب شرق آسيا إلى ٠,٥). كذلك **يصل عدد الشباب المطلوب تعليمهم لأرقام قياسية.** وهذه الأعداد بسبيلها للانخفاض في القارات الأخرى.

وضع كل من أفريقيا والصين في العالم

"حوالي عام ١٦٠٠، كان سكان أفريقيا ربما يقلون قليلاً عن سكان الصين، ولكن الأعداد كانت متقاربة. وفي عام ١٩٥٠، كان عدد سكان أفريقيا حوالي ثلث عدد سكان الصين، وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، بلغ عدد سكان أفريقيا نصف سكان الصين. ويتنبأ خبراء السكان بأن عدد سكان أفريقيا سيساوي عدد سكان الصين بحلول عام ٢٠٢٥. وهذا النمو السكاني سيكون له ولا شك، آثار جيو سياسية".

---

[1] بحسب ج. ن. بيرابان، Essais sur levolution du nombre des homes. Population، العدد الأول، باريس، ١٩٧٩.

وكمـــا حـــدث فـــي بقـــية بلدان العالم، كان النمو السكاني في أفريقيا سببان، انخفـــاض الوفيات بشكل ملحوظ مع بقاء الخصوبة مرتفعة. ولكن هاتين الظاهرتين كانت لهما في أفريقيا مميزات خاصة سندرسها فيما يلي.

معدلات الوفيات تتغير

انخفضت معدلات الوفيات بشكل كبير في النصف الثاني من القرن العشرين، وينطـــبق هـــذا علـــى المعدلات بصفة عامة، وعلى معدل وفيات الرضع (أقل من عـــام)، وعلى معدل وفيات الأطفال (أقل من ٥ سنوات). وقد انخفض معدل وفيات الرضع بمقدار النصف خلال هذه الفترة. ومع ذلك، فما زالت معدلات الوفيات في أفريقـــيا أعلـــى مـــنها في بقية القارات، وهذا يدل على أن أفريقيا متخلفة عن بقية العالم.

كذلـــك تلاحـــظ اخـــتلافات ذات مغـــزى بين البلدان المختلفة، فمعدل وفيات الأطفـــال في بعض بلدان الساحل في غرب أفريقيا، تصل إلى ٣٠٠ في الألف، في حيـــن أنهـــا فـــي زيمـــبابوي وناميبيا، ٨٠ في الألف. وهناك اختلافات كبيرة بين المـــناطق الحضـــرية والمناطق الريفية، كما تسبب الاختلافات في مستويات تعليم الأمهات فروقاً كثيرة ذات مغزى.

وقـــرب نهايـــة القـــرن العشرين، أثرت عدة عوامل على هذا الانخفاض في معدلات الوفيات، فقد أصيبت أفريقيا بظهور بعض الأمراض مثل الكوليرا التي لم تكـــن تعـــرفها تقريـــباً مـــن قبل. كذلك ظهرت أنواع أكثر ضراوة من الملاريا، وتدهورت الخدمات الصحية في كثير من المناطق، حيث انخفضت ميزانية الصحة فـــي بعض المناطق بمقدار النصف. وفوق كل شيء، انتشر وباء الإيدز مثل النار فـــي الهشيم في أغلب مناطق أفريقيا. **وهكذا توقف الاتجاه لانخفاض الوفيات، بل انعكـــس في بعض البلدان، وعاد للزيادة.** ونظراً لعدم دقة الإحصائيات في أفريقيا لا يمكـــن تقدير أثر هذه العوامل بدقة، ولكن يبقى التساؤل: كيف ستتطور معدلات الوفيات في العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين؟

بدأت معدلات الخصوبة في الانخفاض

اســـتمرت معـــدلات الخصوبة تحقق أرقاماً قياسية حتى الثمانينيات من القرن الماضـــي، فكـــان معـــدل الأطفـــال لكل امرأة ستة أطفال، وبلغ ثمانية في بعض

المناطق. ولم يبدُ أن هناك اتجاهاً قريباً لانخفاض هذه المعدلات، بل بالعكس، كانت الخصوبة تتجه للارتفاع. ولعل هذا كان يرجع لتحسن الأحوال الصحية، وربما لعوامل أخرى غير ظاهرة. وفسر بعض المراقبين ذلك بالعوامل الثقافية المميزة لأفريقيا جنوب الصحراء، واستنتجوا من ذلك أن هذه العوامل ستستمر في التأثير لمدة طويلة.

ولكن التاريخ القريب أثبت خطأ هذه النظرة، ففي نهاية القرن العشرين، **بدأت الخصوبة في الهبوط.** والهبوط يسير ببطء، ولا يشمل جميع البلدان الأفريقية، ولا جميع الطبقات، ولكنه هبوط حقيقي. وفي البلدان التي جرت فيها دراسات بطريقة متماثلة وفي فترات مختلفة، تبين أن عدد الأطفال للمرأة الواحدة قد انخفض بمقدار طفل أو اثنين. ولكن أفريقيا رغم ذلك، ما زالت متخلفة كثيراً بالنسبة لآسيا (٢و٣ طفل لكل امرأة)، وأمريكا اللاتينية (٧و٢ طفل لكل امرأة).

وانخفاض الخصوبة ظاهرة بيولوجية بالطبع، ولكن لها محددات اجتماعية. وقد كانت الخصوبة تُثمن عالياً في المجتمعات الأفريقية في الماضي، لأن قوة العمل كانت المُدخل الأساسي في نظم الإنتاج كثيف العمالة. ولذلك كانت الخصوبة مصدر قوة، كما كانت مصدراً للوجاهة الاجتماعية، لأنها تسمح بتوسيع الارتباطات العائلية عن طريق الزواج. وأخيراً كانت مصدر الأمان عند تقدم السن.

وقد تغيرت النظرة للأمور، فلم تعد كثرة الأبناء المستعدين للعمل ميزة، فقد بدأت مشاكل تنمية الثروة وتوزيعها في الظهور. ويرى الكثير من المراقبين أن "الأزمة الاقتصادية" في الثمانينيات والتسعينيات، عامل دفع إلى تغيرات سلوكية. ونجد هنا نوعاً من التناقض، فقد كان الكثير من الخبراء يؤكدون في السابق، أن النمو الاقتصادي هو أكبر عامل مؤدٍ لخفض الخصوبة.

ومع التغير الثقافي، ظهر تغير في السياسات العامة، فبعد الاستقلال، كانت أغلب الحكومات تنظر للنمو السكاني كميزة، واستمر هذا الموقف حتى المؤتمر العالمي للسكان (في بوخارست عام ١٩٧٤). ولكنها غيرت مواقفها بشكل جذري في الثمانينيات والتسعينيات، وشاعت الفكرة القائلة بضرورة التحكم في النمو السكاني كجزء من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهـــذا يثير السؤال التالي: لقد لاحظنا بداية انخفاض في الخصوبة، فهل هذه ظاهـــرة مؤقتة مرتبطة بالأزمة الاقتصادية؟ فهل سينتهي هذا الانخفاض في العقود القليلة القادمة؟ أم هل سيزداد وضوحاً؟

تغيرات سريعة في التوزيع الجغرافي للسكان

النمو السريع للحَضَر

تضاعف عدد سكان الحضر عشر مرات ما بين عامي ١٩٥٠، و٢٠٠٠، ففي عـــام ١٩٥٠، كان ١٠% فقط من السكان يعيشون في المدن، وكان معدل الحضر فـــي أفريقيا يقل عن بقية العالم. ولكن نسبة سكان الحضر ارتفعت في عام ٢٠٠٠، طـــبقاً للأمـــم المـــتحدة، إلى ٣٣%، ويظن بعض المراقبين أن هذا الرقم يقل عن الحقـــيقة، ولكن الواقع، أن أفريقيا ما زالت تتخلف كثيراً عن أوروبا والأمريكتين. ونسبة سكان الحضر في أفريقيا تقترب حالياً من نسبتهم في آسيا.

ونلاحـــظ، مـــع ذلـــك، أن هناك تفاوتات كبيرة في هذا الصدد، فنسبة سكان الحضر في رواندا أقل من ١٠%، في حين أنها تبلغ ٦٠% في الكونغو وموريتانيا.

وابـــتداءً من الثمانينيات، لوحظ **انخفاض في معدل نمو سكان الحضر**، وتعود هذه الظاهرة أساساً، لأسباب فنية. فمع زيادة نسبة سكان الحضر إلى الريف، تهبط بالضـــرورة نسبة الهجرة من الريف إلى المدن كنسبة من زيادة سكان المدن، وهذا مـــا حـــدث فـــي أفريقيا. ففي الستينيات، كان ثلثا الزيادة في سكان المدن مصدره الهجرة من الريف، والثلث الباقي مصدره الزيادة الطبيعية لسكان المدن الأصليين، وفي التسعينيات، انعكست هذه النسبة.

ولكـــن الخـــبراء الســـكانيين يعـــتقدون أن هذه الأسباب الفنية لا تفسر حجم الـــتراجع، فهناك، على الأرجح، أسباب اقتصادية تدخلت في الأمر. فالبعض يرى أن هـــناك توقـــف مؤقـــت في نمو المدن بسبب الأزمة الاقتصادية، في حين يرى البعض الآخر أن هذا الانخفاض دليل على أن نسبة زيادة سكان الحضر في أفريقيا بلغت درجة التشبع. ولكن الخبرة تدل على أن درجة التشبع نادراً ما تحدث قبل أن تـــبلغ نســـبة ســـكان الحضـــر ٦٠%، في حين أن أغلب أفريقيا ما زال بعيدًا عن الوصـــول لهـــذا المســـتوى. وليس هناك ما يشير إلى أن أفريقيا ستخرج عن هذه القاعدة.

وفضلاً عن ذلك، فالاتجاه العالمي هو نحو زيادة عدد المدن الكبرى (أكثر من مليون ساكن)، والمدن الفائقة الحجم (أكثر من ١٠ ملايين نسمة). وأفريقيا جنوب الصحراء لا تخرج عن القاعدة فيما يتعلق بالمدن الكبرى. ففي ١٩٥٠، لم تكن هناك مدن أفريقية يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة، وفي نهاية القرن العشرين، كان عدد هذه المدن ٢٥.

أما المدن فائقة الحجم، فقصة أخرى، ولاجوس تعدت العشرة ملايين نسمة في التسعينيات، وهي المدينة الوحيدة في أفريقيا التي بلغت هذا الحجم حتى اليوم. وفي هذا المجال، لم تتبع أفريقيا مسار آسيا (حتى الآن)، حيث تكثر المدن فائقة الحجم، وما ينتج عن ذلك من ازدحام، وتلوث، ومشاكل اجتماعية.

المناطق الريفية ما زالت عامرة بالسكان

قد يكون سكان المدن في أفريقيا في ازدياد، ولكن المناطق الريفية ليست في طريقها لفقدان السكان، كما هو الحال في البلدان المصنعة. وقد داهمت هذه الظاهرة البلدان النامية مؤخراً (أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، والصين في التسعينيات). ولكن أفريقيا لم تتأثر بهذه الظاهرة، **فالمناطق الريفية بها يتزايد سكانها بسرعة عالية**، وبلغ معدل النمو السكاني بها ٢% في السنوات الأخيرة. وقد انخفض معدل النمو هذا، بنهاية القرن العشرين، ولكن معدل الزيادة ما زال موجباً، فالمناطق الريفية في أفريقيا ما زالت عامرة بالسكان.

وتسبب زيادة السكان مشاكل خطيرة في عدد من المناطق، فنظم الإنتاج الزراعي لا تنمو بما فيه الكفاية، لتتواءم مع انخفاض رقعة الأرض المتوفرة لكل منتج. لقد نشأت هذه النظم في وقت كانت فيه الأرض متوفرة بلا قيود تقريباً، وأي زيادة في الإنتاج تحدث **باستخدام الموارد الطبيعية**. وهذه الموارد تشمل أراضي زراعة المحاصيل، والمراعي، والغابات، ومصادر المياه. وليس من المعروف بالضبط معدل استهلاك هذه الموارد، ولكن استهلاكها يكفي لتعريض مستقبل أفريقيا للخطر.

وهذا الخطر حقيقي لأن جزءاً من السكان يعتمد على عاملين فقط (العمل والموارد الطبيعية) من أجل الحياة، بل مجرد البقاء. وسندرس هذه الظاهرة في الفصل التالي.

والسكان لا يهاجرون فقط من الريف إلى المدن القريبة، ولكنهم يهاجرون كذلك، إلى بعض البلدان الأفريقية الأخرى حيث يستدعي الرخاء النسبي زيادة الطلب على قوة العمل. وتتأثر بلدان كثيرة بهذه الظاهرة، ولكن حتى اليوم، لم تلعب هذه الظاهرة دوراً رئيسياً في النمو الإجمالي للسكان إلا في بلدين اثنين، ساحل العاج، وجنوب أفريقيا. ولا يعرف الكثير عن تدفقات الهجرة الدولية. وتشير بعض الدراسات الخاصة، إلى أن هذه الهجرة شديدة الحساسية للأوضاع في البلدان المضيفة. فتدفقات الهجرة الدولية تنعكس عندما يتبع فترة التوسع في البلد المضيف فترة تراجع.

وفيما عدا بعض المناطق المحددة بشكل واضح، لا تلعب الهجرة من أفريقيا إلا دوراً هامشياً في ديمغرافية أفريقيا. ولا يصح هذا عندما ننظر في الاقتصاد الأفريقي، فهناك بصفة خاصة، هجرة للكثيرين من النخب الأفريقية للبلدان الصناعية، حيث يجدون فرصاً أكبر لاستخدام قدراتهم، مع ظروف أفضل للمعيشة. **وهذا يعني فقدان أفريقيا للقدرات الفنية.**

وأخيراً، لا يمكن تجاهل حقيقة أن الحروب، وفقدان الأمن، قد فرضت على الكثيرين الهجرة إلى بلدان أخرى، أو النزوح داخل بلادهم. ويقدر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين، أن عدد اللاجئين والنازحين في أفريقيا في نهاية عام ٢٠٠٠، بلغ ٣و٥ مليوناً، أي ربع عدد اللاجئين في العالم أجمع. ويعترف المكتب أن هذا الرقم قد يكون جزءاً فقط من العدد الحقيقي.

وتثير التغيرات في التوزيع الجغرافي للسكان في أفريقيا، **الشكوك حول المستقبل**، فهل الانخفاض الملاحظ في نمو عدد سكان المدن مؤقت فعلاً؟ أو هل يعني أن زيادة سكان المدن بلغت درجة التشبع؟ وكيف سيتغير عدد سكان الريف؟ وما مستقبل الهجرة في داخل أفريقيا، وإلى القارات الأخرى؟

وبغض النظر عن الإجابة على هذه الأسئلة، فالتغيير في عدد السكان، وتوزيعهم الجغرافي والعُمري، سيؤثر بلا شك على المجتمعات الأفريقية، وسنعود لهذا فيما بعد.

التعليم: تقدم كبير ولكنه غير كاف

لاحظنا من قبل أن أفريقيا تعاني من حاجتها لتعليم عدد كبير من الشباب، وقد بُذل مجهود كبير للتغلب على هذه المشكلة، وتطوير التعليم على جميع المستويات، ولكن بنتائج ملتبسة. وقد تضاعف معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ليبلغ ٦٠% خلال ٣٠ عاماً. ومع ذلك فأغلب البلدان الأفريقية ما زالت بعيدة عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في سن التعليم، ولم يحدث تقدم يذكر في تضييق الفجوة بين الجنسين في التعليم.

وفي نهاية القرن العشرين، يقدر معدل الانتظام في التعليم الابتدائي في أفريقيا جنوب الصحراء، بنسبة ٨٣% للبنين، و٦٧% للبنات.وقد وصلت بعض البلدان إلى الاستيعاب الكامل تقريباً، وهذا معناه أن بلداناً أخرى تنخفض فيها النسبة عن الأرقام العامة. وقد تبنى مؤتمر جومتين في عام ١٩٩٠، شعار "التعليم للجميع" في عام ٢٠٠٠، وقد تحقق هذا الشعار تقريباً في أمريكا اللاتينية، وآسيا. ولكنه ما زال بعيداً عن التحقيق في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي جنوب آسيا. **وهكذا فالفجوة بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، والقارات الأخرى، قائم في التعليم كذلك.**

ومعدلات الانتظام في الدراسة معروفة بدرجة أو أخرى، ولكن نوعية التعليم غير معروفة جيداً بما فيها القسمات التالية:

- كم كان نمو الطلب على التعليم؟ كان الطلب عالياً بعد حصول البلدان الأفريقية على استقلالها، ولكنه انخفض على ما يبدو، في نهاية القرن العشرين، بسبب البطالة التي يعاني منها شباب الخريجين. وما الأسباب العميقة لاستمرار تخلف البنات عن البنين في الانتظام في التعليم؟
- ما أثر استخدام لغة المستعمر السابق في التعليم على بعض البلدان حيث لا توجد لغة قومية سائدة؟
- انخفاض التمويل الحكومي، وسيطرة الأيديولوجية الليبرالية قد دفعت بعض الحكومات إلى التراجع من قطاع التعليم جزئياً. وتدخل القطاع الخاص لسد الفجوة في التعليم الحكومي، ورغم تلك المبادرات، يجب الاعتراف بعجز الكثير من البلدان عن استيعاب نسبة كبيرة من شبابها. وقد حققت قارات أخرى هذا الاستيعاب حينما كان متوسط دخل الفرد فيها لا يتجاوز مثيله في أفريقيا، فما السبب في استمرار هذه الأوضاع؟

- أخـيراً يجـب أن ندرس الهدف من التعلم، فما هو الهدف؟ ومن أجل أية رؤية للمجتمع؟ والقليل من البلدان هي التي أجابت على هذه الأسئلة بوضوح.

مأساة الإيدز

طالمـا كـان عـدد المصـابين بالإيدز قليلاً بالنسبة لعدد السكان، فإن الأثر الاجتماعي لن يختلف كثيراً عن بقية الأوبئة. ولكن المصابين بالإيدز سيموتون بعد وقـت لـيس بالطويل، ولكن خلال بقية حياتهم، ستنخفض إنتاجيتهم إلى الحد الذي يجعلهم عبئاً على المجتمع.

وتتغـير الأوضـاع كثـيراً عندما ترتفع نسبة المصابين بالفيروس إلى عدد السـكان البالغيـن إلى ٢٠%، وهذه هي الحالة في عدد من بلدان أفريقيا الجنوبية، حيـث ترتفع النسبة عن ذلك في بعض الحالات كثيراً. وطبقاً لتقرير الأمم المتحدة عـن الإيـدز المقدم لمؤتمر دربان عام ٢٠٠٠ فإن الوباء "سيقتل أكثر من نصف الشـباب البالغيـن فـي البلدان التي استشرى فيها، قبل أن ينتهوا من مهمة العناية بأطفـالهم، أو الاهـتمام بذويهم من كبار السن". وفي هذه الحالات، لن يؤثر الإيدز فقط على الاقتصاد، وإنما سيؤدي لانقلاب في جميع مجالات المجتمع. ويحتمل أنه لا يمكن حتى الآن تقدير جميع النتائج المترتبة عليه بوضوح.

والأمـر يثـير الكثير من القلق في مطلع القرن الواحد والعشرين، فالوباء لا زال يـتوغل بضراوة في أفريقيا فيما عدا بعض البلدان القليلة التي نجحت في الحد مـن انتشـاره. ويمكـن القول إن أفريقيا استثناء في هذا الصدد، حيث إن أفريقيا جنوب الصحراء تحتوي ٧٠% من المصابين بالفيروس في العالم. ولا توجد بلدان خارج أفريقيا بها نسب من المرض تقترب من النسب السائدة في القارة.

وهذا الوضع سيسبب **نتائج مأساوية** في ثلاثة مجالات على الأقل:

- **السكان:** هل النمو السكاني في بعض البلدان سيتبعه انخفاض في السكان؟ ألن يعرقل هذا لحاق أفريقيا ببقية القارات؟
- **الاقتصاد:** هل يمكن تصور حدوث التنمية في البلدان الأكثر إصابة، عندما تكون نسبة مرتفعة من العمال معوقة بسبب المرض، ثم تموت في شبابها؟
- **الحـراك الاجتماعـي:** كيف يمكن مواجهة احتياجات عدد كبير من الأيتام الصـغار؟ كـيف يمكـن تعليم الجيل الجديد؟ في بعض البلدان يزيد عدد المدرسين

الذين يموتون بسبب الإيدز عن عدد المدرسين الجدد الذين يتم تدريبهم. كيف يمكن ضـــمان معيشـــة مناسـبة لكـبار الســـن الذين لا يستطيعون الاعتماد على أبنائهم وأحفادهم؟

يخـــتم تقريـــر ٢٠٠١ عـــن الإيـــدز بأن الوباء قد أصبح الآن تهديداً للتنمية، والاستقرار الاجتماعي لم يسبق له مثيل.

ومع ذلك، فالأمر ليس قدراً لا فكاك منه، فمن الممكن توفير علاجات جديدة، وأســـاليب جديـــدة للوقايـــة. ويمكن للمجتمع الدولي توفيرها لأغلب الأفريقيين في الســـنوات القادمة. وقد أعطت السنغال وأوغندا في أفريقيا، وتايلاند خارجها، المثل علـــى إمكـــان ذلـــك، فقد نجحت في تنفيذ سياسات فعالة للوقاية، وبذلك حدت من انتشار الوباء.

٢-الاقتصاد

نظرات متعارضة لاقتصاد أفريقيا

لنستبعد بادئ ذي بدء مناطق الفوضى، ومناطق الصراع بين جنرالات الحرب، ومناطق الصراع الإثني الحاد، من دراسة مستقبل الاقتصاد الأفريقي. فهل من الممكن، في هذه الحالات، التحدث عن أي شيء سوى اقتصاد العيش يوماً بيوم لأناس يخضعون للعنف، ولاقتصاد النهب للمتحاربين؟

في مطلع القرن الواحد والعشرين، يقوم في أفريقيا التي تحظى بسلام نسبي، عدد من نظم الإنتاج المختلفة جنباً لجنب. وتبقى الزراعة القائمة على المزرعة العائلية الأساس الممتد من القدم للاقتصاد الأفريقي، وإن كان قد لحقها بعض التغيرات. وإلى جانبها تطور اقتصاد رأسمالي حديث، يختلف في نموه من بلد لآخر. ويساهم عدد كبير من المؤسسات، غير التقليدية ولا الرأسمالية، في تدبير سبل العيش لقطاع كبير من السكان، ويطلق على هؤلاء اليوم، الاقتصاد الشعبي. ويختلف المراقبون في نظرتهم لهذا الاقتصاد، ويتوقف الأمر على نظرة الإنسان للواقع الاقتصادي الحالي في أفريقيا.

والنظرة الاقتصادية الكلية هي الأكثر شيوعاً، فإذا نظرنا للأمور من هذا المنظور، لرأينا أن **الاتجاه العام طويل المدى، هو جمود الإنتاجية**. وفي أحسن الحالات، يؤدي هذا الاتجاه إلى ارتفاع صغير في متوسط الدخل، أما في السيناريو الأسوأ، فمتوسط الإنتاج يتوقف عن النمو أو حتى ينخفض. وهذا يدفع أفريقيا إلى هامش التجارة الدولية، والتدفقات المالية الدولية. وهو يزيد من صعوبة التعامل مع مشكلة الدين الخارجي لأفريقيا.

وهذه النظرة الكلية تتجاوز الاختلافات القومية، والمواقف المتغيرة، ونجد الزراعة لا تبدي أية حيوية؛ والعمليات الصناعية متخلفة؛ والقطاعات النامية غير منتجة بشكل مباشر؛ ومعدلات الادخار متدنية؛ وهناك عوائق أمام تراكم الثروة. وتؤثر جميع هذه الظواهر على التوازن الاقتصادي الكلي بالسلب.

وتدل هذه النظرة على أنه في المدى الطويل، لم يتغير المجال الذي تخصصت فيه أفريقيا، فهي ما زالت تصدر المواد الخام، دون معالجة، أو بأقل معالجة ممكنة. ونمو اقتصاد أي بلد يتوقف على تغير معدلات التبادل التجاري لصادراته، وهذه المعدلات لم تكن، بصفة عامة، في صالح اقتصاد أفريقيا منذ

الثمانينيات. ولهذا يمكن أن يقال إن افريقيا تعاني من ازمة اقتصادية طوال العشرين عاماً الأخيرة.

وبعض الأرقام الإحصائية توضح هذا الوضع: ٣٣ من ٤٩ بلداً الأقل تنمية في العالم، توجد في أفريقيا. يسكن أفريقيا ١٠% من سكان العالم، ولكنها تساهم بواحد في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و٢% من حجم التجارة العالمية.

وقد نفضل وجهة النظر التي تنظر للوضع الاقتصادي في أفريقيا عن قرب أكثر، وفي هذه النظرة نلاحظ تباينات حادة. فتظهر اختلافات في الصورة العامة، وتتضح أكثر الفروق الناجمة عن الديناميات الداخلية. **وهذه الديناميات الداخلية سمحت لأفريقيا بالتعامل مع زيادة عدد السكان، وازدياد عدد سكان الريف، والنمو غير المعقول في سكان الحضر.** وقد جرى ذلك دون حدوث الكثير من الجيشان في أغلب أنحاء أفريقيا.

ومن الناحية الأخرى، قد نفضل أن ننظر للأمور من مسافة أبعد، كما لو كنا ننظر من الفضاء الخارجي. وهنا سنرى الثوابت الدائمة، وتطور عناصر جديدة، وتلك العوامل التي تميز أفريقيا عن بقية العالم. وهنا قد نتساءل كما في حالة السكان، أتمثل أفريقيا حالة استثنائية، أم هي متخلفة فحسب؟

ومن وجهات النظر المختلفة هذه، نستخلص أربعة استنتاجات مختلفة:

*فيما عدا قلة من البلدان، **تبقى أفريقيا بصفة عامة، اقتصاد ريع، حيث لم تبدأ عملية التراكم بشكل فعلي.** وهذه العملية حيوية لتحقيق وضع الاقتصاد الحديث.

*ما زالت أفريقيا **ضعيفة الارتباط بالاقتصاد العالمي النامي بسرعة كبيرة.**

*ومع ذلك، **تحدث في أفريقيا الكثير من الديناميات الداخلية.** وتظهر هذه بوضوح فيما يعرف اليوم بالاقتصاد الشعبي. ولكن هذه الديناميات لم تمنع انتشار الفقر في نهاية القرن العشرين.

*وأخيراً، تميزت نهاية القرن العشرين **بعدد من أشكال الانفصال عن الماضي،** أو على الأصح، بداية مثل هذه الانفصالات، وبعضها قد يكون له تأثير حاسم على مستقبل أفريقيا.

اقتصادات ريعية بطيئة النمو

اقتصاد الريع يستمر رغم التغيرات

من وجهة النظر الاقتصادية في مطلع القرن العشرين، ما زالت أفريقيا تحمل إرث المرحلة الاستعمارية، ومرحلة ما بعد الاستعمار (العقد التالي للتحرر من الاستعمار في البلدان المختلفة). وفيما بين نهاية الحرب العالمية الثانية، وأوائل السبعينيات، تعرضت أفريقيا لتحول جذري. فقد استمر الاقتصاد التقليدي دون تغير تقريباً، ونشأ إلى جانبه اقتصاد جديد قائم على الصادرات الزراعية والمعدنية. وعند حصول البلدان على الاستقلال، وجدوا هذه الدينامية، وحاولوا تدعيمها بقدر متفاوت من النجاح من بلد لآخر وفقاً للأوضاع المحلية. وقد أنشأوا هيئات عامة (أو استخدموا هيئات قائمة مثل مجالس التسويق)، للتحكم في الريع الناتج عن هذه الصادرات. وكان الهدف المعلن هو استخدام هذا الريع لتنمية البلد المعني.

وبموازاة اقتصاد الريع تحت إشراف الدولة هذا، ظهرت موجة من التصنيع للإحلال محل الواردات، وذلك بتوجيه كبير من الحكومات حديثة الاستقلال. وحقق نموذج التنمية هذا معدلات للنمو تقارن، بل تزيد عن مثيلاتها في القارات الأخرى، ولكنه وصل إلى منتهاه في السبعينيات والثمانينيات.

وانتهى هذا النمو بالانتقال من مرحلة طويلة لارتفاع أسعار المواد الخام، إلى مرحلة من انخفاضها، واكبت مرحلة من فقدان القدرة التنافسية لأغلب النشاط الصناعي. وأدى هذا لأزمة اقتصادية، ومالية، وتدخل على نطاق واسع من جانب المؤسسات المالية الدولية. وفُرضت سياسات "التكيف الهيكلي" التي تعمل على إعادة التوازن المالي الكلي، والتي صُممت كذلك لتحويل الاقتصاد من اقتصاد ريعي تحت إشراف الدولة، إلى اقتصاد السوق.

وترتبت على هذه السياسات الجديدة، تغيرات رئيسية في **الاقتصادات الأفريقية**. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأنه في مطلع القرن الواحد والعشرين، فإن الاقتصادات الأفريقية **ما زالت تسودها أوضاع الإنتاج الزراعي والتعديني من أجل التصدير**. ولم يتطور الإنتاج الصناعي من أجل التصدير، في حين يواجه منافسة حادة في السوق الداخلي، وخاصة من بلدان آسيا. وتستمر الاقتصادات الأفريقية تعمل في إطار يتحول فيه الفائض من القطاع الأولي (الريع)، إلى جانب المساعدات الأجنبية، إلى سلع وخدمات مستوردة. ولا يوفر طلب المستهلكين دافعاً قوياً للقوى الإنتاجية.

وفي هذا النموذج، يتوقف نمو الناتج المحلي الإجمالي، في المدى القصير، على الطاقة الإنتاجية لقطاعات التصدير، وعلى شروط التبادل التجاري، وهذا النمو ضئيل حالياً. إذ يبدو أن أسعار أغلب المواد الخام التي تصدرها أفريقيا ستبقى متدنية، فيما عدا بعض الذبذبات المؤقتة. أما في المدى الطويل، فهذا النمو يتوقف على المُدخلات المتوفرة، وزيادة الإنتاجية. وقد حدث نمو قوي في بعض القطاعات مثل زراعة القطن في غرب أفريقيا، ولكن الإنتاجية ضعيفة بصفة عامة. وكذلك كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد من السكان ضعيفاً.

وهناك بعض الاستثناءات لهذا النموذج، فقد نمت بعض الصناعات في موريشيوس، وبوتسوانا، وزيمبابوي، وغانا (لدرجة ما). ولكن اقتصاد الريع هذا، مستمر في أغلب بلدان أفريقيا، ومع ذلك، فالاتجاه العام هو تنمية اقتصاد قائم على إنتاج السلع الصناعية، والخدمات، سواء للسوق الداخلي أو التصدير. واستمرار اقتصاد الريع، هو بلا شك، أحد الأمور التي تميز الاقتصاد الأفريقي عن بقية العالم، في مطلع القرن الواحد والعشرين. والغريب أن البلدان الأفريقية تتمسك باقتصاد الريع، حتى عندما تكون الأكثر تضرراً من شروط التبادل التجاري. ولا يبدو أنهم راغبون في التشكيك في النموذج الذي ترتب عليه الرخاء السابق، وبناء نموذج يحقق مزايا نسبية.

عملية التراكم لم تبدأ بعد

لا توجد عمليات تراكم حقيقية في معظم بلدان أفريقيا، وهذه عقبة واضحة أمام زيادة الإنتاجية في القطاعات الريعية، وأمام تنمية صناعات إنتاجية. وتبقى معدلات الادخار والاستثمار منخفضة، بدرجة أقل بكثير من البلدان البازغة. وهناك عدة أسباب لتلك الأوضاع، منها دينامية المجتمعات الأفريقية، وسنعود لها في الفصل التالي. ويمكن كذلك القول، إن السياسات المتبعة بصفة عامة ـــ سياسات الائتمان التفضيلية، أو تلك التي تنتج معدلات فائدة حقيقية سلبية ـــ لم تشجع عملية التراكم.

الانخراط في الاقتصاد العالمي

التهميش في التجارة العالمية

صار من نافلة القول أن التجارة العالمية تنمو بمعدلات أسرع من الإنتاج العالمي، وأن التجارة العالمية نمت بمعدلات مرتفعة في التسعينيات. لقد حافظت التجارة العالمية على معدل نمو بلغ في المتوسط ٦% منذ الخمسينيات، في حين كان معدل نمو الإنتاج يقل عن ٤% طوال الفترة ذاتها. كذلك علينا أن نتذكر أن التجارة العالمية تشمل باضطراد من المنتجات الصناعية المرتفعة القيمة المضافة أكثر مما تشمل من المواد الخام. لقد كانت المواد الخام تمثل ٥٠% من التجارة العالمية في عام ١٩٥٠، ولكنها صارت تمثل أقل من ٢٠% منها في نهاية القرن العشرين. والمنتجات الزراعية لا تمثل اليوم أكثر من ٣,٥% من التجارة العالمية. وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، أدى التطور الذي حدث، للتشكيك في ما كان يبدو من المزايا التفضيلية الثابتة تماماً. وكانت تدفقات التجارة دائمة التغيّر.

وفي مقابل شرق وجنوب شرق آسيا، وبدرجة أقل، أمريكا اللاتينية، لم تستفد أفريقيا من التغيرات الكبرى في التجارة العالمية. بل قد يقال إن "أفريقيا تسبح ضد التيار"، فهي تتمسك بصادراتها من المواد الخام، وتغيب بالكامل تقريباً عن الأسواق النامية للسلع المصنعة، والخدمات.

وتمنع الإنتاجية المنخفضة أفريقيا من احتلال مكان في الأركان ذات القدرة التنافسية العالية في السوق، ويواكب ذلك ارتفاع مصطنع لمدة طويلة في معدلات تبادل العملات في الكثير من البلدان. وفضلاً عن ذلك، فقد أدت هذه السياسات إلى التقليل من المزايا التنافسية التي كانت تتمتع بها أفريقيا في أسواق المواد الخام. فقد فقدت أفريقيا نصيبها من السوق لعدد من المنتجات (الفول السوداني، والكاكاو، وقلوب النخيل، وزيت الفول السوداني، والموز، والمطاط). وقد احتفظت بنصيبها في السوق فقط في حالة البن، والسيزال، والشاي، والقطن، والدخان.

وهكذا، فليس من الغريب أن تجد أفريقيا نفسها في نهاية القرن العشرين، لا مهمشة، كما يقال كثيراً، وإنما في طريقها للتهميش. لقد انخفض نصيب أفريقيا من التجارة العالمية من ٤% إلى ٢% خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠، و١٩٩٥، أما نصيب آسيا من تلك التجارة، فقد نما خلال الفترة ذاتها، من ٢٠% إلى ٢٥%. والمقارنة مع الصين ذات مغزى أكبر، ففي حين أن عدد سكانها ضعف سكان

أفريقـيا، فـإن نصيبها من التجارة العالمية ٣,٥% فقط، أي أقل من أفريقيا، ولكن نوعية تجارتها، واتجاهاتها في التنمية تختلف عنها اختلافاً بيناً.

ومـع ذلك، فقد وجدت بعض أجزاء أفريقيا ركناً خاصاً لها في نوع آخر من العولمـة، ألا وهـو الـتجارة غـير القانونية بكل أنواعها، مثل تجارة المخدرات، والأسلحة، وغسيل الأموال. وحتى العقود القريبة الماضية، لم تكن هذه الأشكال من العولمـة معـروفة فـي أفريقـيا، وأقـل ما يقال بهذا الشأن، هو أن هذه الأركان المحجوزة لا يمكن أن تؤدي لأي انخراط مستدام في التجارة العالمية.

العولمة المالية، وعولمة الإنتاج

لـم تقتصر العولمة على تنمية التجارة الدولية، فقد أثرت كذلك، على المجال المالي، وخاصة في التسعينيات عندما جرى تحرير تدفقات رأس المال بشكل كبير فـي أغلـب البلدان. وإلى جانب التطور الذي أصاب آليات نقل الأموال، أدى هذا الـتحرير إلـى تدفق كبير لرؤوس الأموال الخاصة بحرية حول العالم. وقد تدفق رأس المـال بصفة خاصة، على عدد من البلدان البازغة، مما كان له تأثير إيجابي علـيها، ولكـن هـذه التدفقات قد تكون محفوفة بالمخاطر كما تبين أحداث الأزمة المالـية الآسـيوية عـام ١٩٩٧. **لقـد بقيت أفريقيا لحد كبير على هامش تدفق الاسـتثمار الأجنبـي.** فقد تلقت ١% فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، في حين تلقت آسيا ٢٠% منه. أما في الأوقات الصعبة، فقد تدفقت رؤوس الأموال مـن أفريقـيا بمعـدلات تفـوق مثـيلاتها في المناطق الأخرى، ولكن في أواخر التسعينيات، عاود المستثمرون الأجانب الاهتمام بأفريقيا مرة أخرى.

كذلك بقيت أفريقيا على الهامش بالنسبة لنظم الإنتاج الحديثة لبعض القطاعات الاسـتراتيجية مثل صناعة السيارات، والإلكترونيات. لقد أسست الشركات متعدية الجنسـية الكبرى مراكز للإنتاج تكون شبكات عالمية، وخضع اختيار هذه المراكز لعدد من المعايير. ولقد لعبت تكلفة الإنتاج، وبصفة خاصة الأجور، دوراً مهماً في هـذا الشـأن، وإلى جانبها، كان للبنية التحتية، والنسيج الاقتصادي، والاجتماعي، والتقني العام، دور مهم كذلك.

ولـم تشعر هذه الشركات الكبرى بأن أفريقيا لها جاذبية خاصة، إلا في بعض الحـالات الـنادرة. وقـد سعت بعض البلدان الأفريقية لإقامة مناطق تجارة حرة، ووضعت قوانين خاصة لتشجيع الاستثمار، ولكن ارتفاع تكلفة النقل، ونقص وسائل

الاتصال وارتفاع تكلفتها، وعدم توفر الخدمات اللازمة لرجال الأعمال، وقفت في طريق إقبال الشركات على هذه المناطق.

وهكذا لم تجد أفريقيا لنفسها ركناً مناسباً في عملية العولمة، وفي التسعينيات، بقيت أفريقيا في حالة اعتماد على مساعدات التنمية الحكومية، وحدث ذلك في الفترة التي انخفضت فيها هذه الاعتمادات من ١٤,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠، إلى أقل من ١٠ مليارات في عام ٢٠٠٠.

الاقتصاد الجديد وأفريقيا

لقد تقدمت تقنيات المعلومات بسرعة جبارة، كما انتشرت في أغلب مجالات الإنتاج، مما نشأ عنه ما عرف "بالاقتصاد الجديد"، ويرى بعض المراقبين أن الاقتصاد الجديد يوفر لأفريقيا فرصاً في القرن الواحد والعشرين.

فالتقدم التكنولوجي الحديث، وما ينتظر من تقدم على المدى المتوسط، قد يمنح أفريقيا الفرصة لتجاوز بعض المراحل التي عبرتها اقتصادات البلدان الأكثر تطوراً. ومن هذه المراحل، إقامة شبكات للهاتف، وربما لا مركزية إنتاج الطاقة. ويؤكد مراقبون آخرون على المعوقات التي تعاني منها أفريقيا بالنسبة للاقتصاد الجديد، مثل ضعف شبكات الاتصال وقِدمها، وارتفاع تكلفة الحواسيب بالنسبة لدخل الفرد. فالحاسوب مع توابعه قد تصل تكلفته إلى ما بين ٧ إلى ١٥ ضعف متوسط الأجر السنوي للفرد الأفريقي. وعدد الفنيين المدربين ما زال محدوداً، ولا يقارن بعددهم في الهند أو الفلبين مثلاً.

وباستثناء جنوب أفريقيا، فإن عدد مستخدمي الإنترنت ينمو بسرعة، ولكنه ما زال صغيراً. فعددهم في نيجيريا في عام ٢٠٠٠، بلغ مائة ألف، بالمقارنة مع ٣٦٠ مليوناً في العالم.

وهناك بعض النقاط المضيئة بالطبع، وكذلك بعض المبادرات، ولكن لا بد من الاعتراف بأنه في مطلع القرن الواحد والعشرين، فإن أفريقيا مهمشة بالنسبة للاقتصاد الجديد، كما كانت مهمشة بالنسبة للاقتصاد القديم.

أفريقيا غارقة في الديون باستمرار

أدى ضعف ارتباط أفريقيا بالاقتصاد العالمي إلى أزمة أعوام الثمانينيات. وحتى تلك الفترة، كان مستوى الديون الأفريقية منخفضاً. وبدأت أفريقيا في

الاقتراض من الأسواق العالمية للتغلب على ما كان يظن أنه أزمة عارضة (وكانت إدارة ساحل العاج لأزمة الكاكاو، مثال على ذلك)، ولكن سعر الصادرات لم يعد للارتفاع. وبسبب توافر رأس المال الأجنبي بعد أزمة البترول، وجدت أفريقيا نفسها مثقلة بعبء غير معقول من الديون.

والديون الخارجية قد تكون صحية إذا ساعدت على خفض الواردات وزيادة الصادرات، وبذلك تسمح بتسديد أصل الدين وفوائده. ولكن هذا لم يكن وضع أفريقيا، ووجد عدد متزايد من البلدان نفسه غارقاً تحت عبء ديون ترتفع باستمرار، وصار من أشق الأمور أن تتخلص من عبء هذه الديون في التسعينيات.

أفريقيا تبقى تابعة

عند حصول البلدان المختلفة على الاستقلال، بقيت أفريقيا معتمدة اقتصادياً على الغير، وخاصة الدول الاستعمارية السابقة. وقد كان اتجاه التجارة والتدفقات المالية نحو هذه القوى. وفي الستينيات توسع عدد الشركاء، فقد توقف شراء البلدان الاستعمارية لمنتجات مستعمراتها السابقة بأسعار تفضيلية. وقد استوعبت اقتصادات هذه البلدان هذه الظاهرة بشكل معقول، ونما فيها اتجاه نحو الاستقلال الاقتصادي.

ولكن هذا الاتجاه لم يستمر طويلاً، فكما قلنا، تبع أزمة البترول توافر رؤوس الأموال المعروضة للإقراض في العالم بأسره. وتزايدت ديون بلدان البترول الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة، وفي الثمانينيات جفت مصادر الديون. وفي الوقت نفسه تدهورت شروط التعاملات التجارية، ووجدت البلدان الأفريقية نفسها في قلب دائرة جهنمية من الدين الدائم. وصارت أكثر تبعية من ذي قبل.

وأخيراً حدث تحسن، وإن كان مؤقتاً، في شروط التجارة في التسعينيات، وحدث استقرار في أوضاع الديون، وتحسنت القدرة التنافسية بفضل تغيير معدلات صرف العملات. ولكن تأثير الماضي يجعل أفريقيا في حالة تبعية شديدة.

وبسبب هذا التاريخ المضطرب، يمكن القول إنه في مطلع القرن العشرين، تبقى أفريقيا **مهمشة ومعتمدة على العالم الخارجي**. وحيث إن معدل الادخار بها منخفض، فهي تعتمد على التدفقات الخارجية لتمويل التراكم. وحيث إنها لا تنتج أية سلع رأسمالية تقريباً، فهي تعتمد على الواردات لتحديث نفسها. وحيث إن دخل

الحكومـــة يتولد أساساً من الجباية على التجارة الخارجية، فإن أفريقيا تعتمد بالكامل تقريباً على العلاقات الخارجية.

الديناميات الداخلية

لا يعــدو تقديمنا لاقتصاد الريع في أفريقيا، ووضعه بالنسبة للعالم، أن يكون انعكاســاً غير دقيق لواقع الاقتصادات الأفريقية في مطلع القرن الواحد والعشرين. يــدل متوسط دخل الفرد، والمؤشرات الاجتماعية، أنه مهما كان تعريف الفقر، فإن القلـــيل من الأفارقة هم من الأغنياء، والأغلبية من الفقراء. وعلى الرغم من ذلك، وفـــيما عـــدا المـــناطق المتأثرة بصراعات عنيفة، فقد نجح الأفريقيون في مواجهة الـــتحديات الكبيرة لنمو السكان، وبناء المدن، ولم تحدث الكوارث التي كان البعض يـــتوقعها (وخاصة المجاعات الكبرى). ويمكن لأي مراقب أن يلاحظ أن الأسواق مليـــئة بالســـلع، مع توفر المشترين. وعلينا أن ندرس الديناميات الداخلية الأفريقية حتى نفهم هذه الحقائق.

لا زالت الزراعة الأفريقية توسعية ولكنها تفي بالاحتياجات

بالـــرغم من توقعات الكثير من المراقبين في الستينيات، فقد نجحت الزراعة الأفريقـــية فـــي سد احتياجات السكان الذين ينمو عددهم بسرعة، والمدن التي ينمو ســـكانها بســـرعة أكبر. ويواجه الفلاحون أفواهاً أكثر لإطعامها ممن كانت تواجه أباءهم وأجدادهم، ولكنهم نجحوا لحد كبير في إطعامها. وبالتأكيد زاد استيراد الغذاء فـــي جميع بلدان أفريقيا، ولكن ليس بالدرجة المتوقعة، وفي هذا المجال، نلاحظ أن أفريقيا جنوب الصحراء أقل تبعية من أجزاء أخرى من العالم، مثل شمال أفريقيا.

وهكـــذا فالـــزراعة أبعـــد ما تكون عن الركود، ولكن يجب ألا ننسى أن هذه النتـــيجة الإيجابـــية قد تحققت **دون زيادة إنتاجية المحاصيل بما فيه الكفاية**. لقد تم ذلـــك علـــى حساب تدهور الأنظمة البيئية في بعض المناطق الجغرافية، وبعضها هشة بدرجة قد لا تسمح بتجديدها. وتستمر أنظمة الإنتاج توسعية الطابع، وبعضها لـــم يتغـــير منذ قرون، بل هناك مناطق زادت طبيعتها التوسعية عن الماضي. وقد يبدو هذا متناقضا بعض الشيء، حيث عدد سكان الريف باقٍ كما هو. والملاحظ أن هناك سباق لزراعة أراضٍ جديدة في المناطق قليلة السكان.

لقد نمت الزراعة، ولكن **إنتاجية مدخلات الزراعة ما زالت منخفضة. ولكن** هناك استثناءات لركود إنتاجية المحاصيل، وإنتاجية العمالة، وأساليب الإنتاج. ولتوفير الطلب لأسواق المدن، جرى تطوير محاصيل أكثر كثافة وتنوعاً من المحاصيل التقليدية، وهذا صحيح في المناطق المحيطة بالمدن بصفة خاصة، ولكن في غيرها كذلك.

الاقتصاد الشعبي ومنطق إنتاجه

والديناميات الداخلية الأفريقية لا تنحصر في الزراعة وحدها، فهناك اقتصاد بكامله أهمل لمدة طويلة، أو اعتُبِر محكوماً عليه بالاندثار مع ظهور الاقتصاد الرأسمالي الجديد. وكان يُطلق على هذا الاقتصاد اسم الاقتصاد غير الرسمي، ولكننا نفضل أن نسميه الاقتصاد الشعبي. ويُنظر إليه غالباً على أنه أسلوب للتعيش يعمل على مواجهة الاحتياجات الأساسية التي لا يحققها الاقتصاد الرسمي. وتشمل هذه الاحتياجات الغذاء، والمأوى، والملابس، والتعليم، والرعاية الصحية، والسفر، والتسلية. وقد نما هذا الاقتصاد كثيراً في العقود القريبة، ولم يعد هامشياً، بل صار أحد المكونات الرئيسية للمجتمعات الأفريقية. وهو يوفر اليوم أغلبية فرص العمل في المناطق الحضرية، ولكنه لم ينمُ في المدن فقط، بل يوجد في الريف كذلك، حيث ظهرت أنشطة جديدة (كثيراً ما تقوم بها النساء) تكمل إيراد الزراعة.

ويمكن تحديد بعض مميزات هذه الاقتصادات الشعبية، فليست هناك قيود على حجم رأس المال المستثمر، أو الأساليب التقنية المستخدمة، وهذا يسمح للبعض باحتلال ركن خاص بهم. ولكنه يتميز كذلك، **بانخفاض إنتاجية العمل، وبالتالي دخل منخفض لأغلب الأفراد المعنيين.** ومع حدوث الأزمة في الاقتصاد الريعي، والتطور الضعيف للاقتصاد الرأسمالي، يفسر هذا الركود الذي تعاني منه الاقتصادات الأفريقية.

ونظراً لنقص السيولة، ينصب الاهتمام على تعظيم الناتج بالنسبة لرأس المال المستثمر، وهذا لا يؤدي دائماً لرفع الإنتاجية.

وبسبب الطبيعة غير الرسمية لهذا الاقتصاد، لا تتمتع الكثير من هذه الأنشطة بالثبات، فمن حققوا بعض الفائض، يعملون على تنويع أنشطتهم بدلاً من التوسع في النشاط الناجح، أو محاولة تحسين الإنتاجية.

وأخـيراً نلاحـظ التداخل بين الأنشطة الإنتاجية، والأنشطة المنزلية، وسنعود لهذه النقطة في الفصل المخصص للمجتمعات الأفريقية.

ومن الممكن القول بصفة عامة إن القائمين على هذا الاقتصاد الشعبي يعملون وفقـاً لمصـالحهم، وبهـذا المفهوم يمكن تصنيفهم على أنهم من فصيلة "**الإنسـان الاقتصـادي**"، أي اللاعبيـن في السوق. ولكنهم في الوقت نفسه، أعضاء في أُسر، سـواء تنتمـي للشـبكات التقليدية، أو الشبكات الحديثة التي ينتمون إليها بمحض إرادتهم.

وهكذا، **فسلوكهم لا يتوقف فقط على منطق الاقتصاد الجزئي**، وإنما على ما يمكن أن ندعوه منطق العلاقات، وسنعالج هذا بتفصيل أكبر في الفصل التالي.

وعلـى ذلـك فمن المحتمل أن زيادة الإنتاجية في الاقتصاد الشعبي ستتوقف على التغيرات المستقبلية في التحركات الاجتماعية، لا على العوامل الاقتصادية.

منطق إعادة التوزيع

كثيراً ما يكون من الصعب تقدير الحجم الحقيقي للاقتصاد الشعبي، فالأنشطة غـير القانونية في تزايد، وهي أصعب في التقييم. ولا يكفي الاقتصاد الشعبي، ولا الأنشـطة غير القانونية، لتفسير الفجوة بين الاقتصاد كما تعبر عنه الأرقام الكلية، وبيـن الاقتصـاد في حقيقته. فعلينا أن ندرس **آليات إعادة التوزيع التي تعمل في داخـل المجـتمعات**. علينـا أن نـدرس كذلك آليات إعادة توزيع جزء من الدخل الحكومـي، ودخل رجال السلطة، **من خلال شبكة من علاقات العملاء**. ويمكن أن يـتحقق هـذا الدخـل عـن طريق جباية تُفرض على الريع الطبيعي من الإنتاج الزراعـي أو التعدينـي، أو من الريع المتولد عن ندرة مفتعلة ناتجة عن قرارات مـتخذي القـرار في الحكومة، أو من الفساد بكل بساطة. وكلا النوعين من آليات إعـادة الـتوزيع يصـححان الاقتصـاد كمـا تسـجله إدارات الحسابات القومية، ويضبطانه.

عملاقان في مرحلة التحول: جنوب أفريقيا ونيجيريا

مـن الصعب القيام بدراسة عن مستقبل الاقتصاد الأفريقي، دون الإشارة إلى الوضـع الخاص لجنوب أفريقيا، ونيجيريا. فاقتصاداهما وحدهما يمثلان أكثر من ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء.

الـناتج المحلـي الإجماليـي لجنوب أفريقيا وحدها يساوي ناتج بقية بلدان أفريقـيا جـنوب الصحراء مجتمعة. ومع انتهاء نظام التفرقة العنصرية، والحرب الباردة، ومع الزيادة في التجارة الحرة، تستطيع قوة جنوب أفريقيا الاقتصادية أن تعمـل كقـوة توحـيدية لاقتصادات أفريقيا الجنوبية، وأن تلعب دوراً متزايداً في المجـال الأوسع لأفريقيا جنوب الصحراء. ولكن اقتصاد جنوب أفريقيا يبقى لحد كبـير، اقتصـاد تعديـن، محصـور بين الرواسب المعدنية المتضائلة، والأسعار العالمية الهابطة. كما يعاني من المشاكل الاجتماعية الداخلية، مثل: انتشار الإيدز، والـبطالة المـرتفعة (٤٠% مـن قـوة العمل)، والصعوبة في تمكين السود من السـلطة. وفضـلاً عـن ذلـك، فنتيجة للعقوبات التي فرضت عليها خلال مرحلة الفصـل العنصري (الأبارتيد)، تخلفت جنوب أفريقيا تكنولوجياً، فهل ستتمكن من لعب دور قطب النمو الذي تتمحور حوله أفريقيا؟

تمـثل نيجـيريا سُـدس عـدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء، و٤٠% من تجارتهـا الخارجـية، و٢٠% مـن ناتجهـا المحلـي الإجمالي (باستثناء جنوب أفريقيا). ولنيجيريا إمكانيات كبيرة، وبني تحتية تجارية وبنكية متطورة، وطبقة مـثقفة مـن رجـال الأعمال. ولكن نيجيريا تصدر منتجاً واحداً (البترول) وبذلك تخضـع لتغيرات الدخل البترولي، ويتميز دخلها "بأعراض البترول"، ولديها الكثير مـن المشاكل الاجتماعية. وينطبق التساؤل أعلاه عن جنوب افريقيا على نيجيريا كذلك.

ومـع ذلـك، فنمو هذين البلدين علامة مشجعة لأفريقيا، ويلاحظ ياساكوني إينوكي، السفير الياباني لجنوب أفريقيا، قائلاً: "إذا كان المطلوب هو استمرار حكم الأبارتـيد فـي جنوب أفريقيا، والجنرالات في نيجيريا، لكان الأمر مهزلة" (أفريكا إنسايت، ٣٢ (٢)، سبتمبر ٢٠٠٢).

ولكـن، علـى الرغم من الأنشطة غير المسجلة، وآليات إعادة توزيع الدخل، أدى الانخفاض في الدخل منذ الثمانينيات إلى ازدياد الفقر، بغض النظر عن طريقة تقييمه. ويزداد عدد من يُستبعدون من أنظمة إعادة التوزيع، وهناك بوضوح، أزمة فـي الملعب الاجتماعي الذي كان يحد من اللامساواة، ويوفر بعض الحماية لأفقر الفقراء.

الابتعاد عن الماضي

قلنا من قبل، إن أزمة الثمانينيات أدت لتنفيذ سياسات تحرير الاقتصاد في أغلب البلدان الأفريقية تقريباً، وهذا أدى للانقطاع عن جميع السياسات المتبعة منذ الاستقلال. ولم تؤدِ هذه السياسات لخروج أفريقيا من اقتصاد الريع، كما لم تبدأ عملية التراكم. **وبقي متوسط الدخل الفردي في عام ٢٠٠٠ أقل منه في ١٩٨٠.** فهل كان لهذه السياسات، وأشكالها الأحدث، آثار جانبية قصيرة ومتوسطة المدى؟ هل أحدثت انقطاعاً مع الماضي؟ وهل ستُعرف آثارها في العقود القادمة؟ سننظر هنا في هذه القضايا.

لقد كان لهذه السياسات بالتأكيد آثار جانبية، فعلى الأقل قد أدت مع غيرها، لبعض الانقطاع عن الماضي، في مختلف المجتمعات الأفريقية. ومن هذه العوامل الأخرى، ازدياد نمو الحضر والمزيد من الانفتاح للمؤثرات الخارجية، وردود الأفعال لهذه المؤثرات الخارجية. وسندرس هذا الموضوع في الفصل التالي، الذي يركز على المجتمعات الأفريقية. وسنقتصر هنا على الانقطاعات مع الماضي بالنسبة للاقتصادات الأفريقية نتيجة لهذه العوامل المختلفة.

سياسات التكيف الهيكلي وأشكالها المتتالية

حدد التحليل النيوليبرالي الذي قامت به المؤسسات المالية الدولية، **أسباب الأزمة**، وهي تتلخص في النقاط الآتية:

- أولاً. **أدت السياسات إلى حدوث تشوهات** لم تعكس الأسعار الحقيقية، أما معدلات الفوائد السلبية فلم تكتفِ بمعاقبة الادخار، بل شجعت كذلك على المبالغة في التقييم الرأسمالي، واختيار المشروعات التي لا تحقق كفاءة التكلفة. وتحديد أسعار متدنية للمنتجات الزراعية لم تشجع على توفير العرض للسوق، وقد أدى تحديد الأسعار تحكمياً بمعرفة أجهزة الإدارة، والرقابة الإدارية، إلى غياب التوزيع الأمثل للموارد. وأدى الرفع التحكمي لمعدلات صرف العملات، والتحكم في التجارة الخارجية، إلى إغفال المزايا النسبية، وأعطت حماية مبالغاً فيها للصناعة، وقللت من الدافع للتصدير. وأخيراً لم تعد المرتبات في المؤسسات تعكس آثار وجود فائض في العمالة.

- ثانياً. **لم تعد أفريقيا نفسها لمواجهة الصدمات الخارجية**، أو كانت بطيئة في التكيف معها. وقد شعرت أفريقيا بالتأكيد بآثار تغير شروط المبادلات التجارية

فـي الثمانينيات، ولكن مناطق العالم الأخرى واجهت التدهور ذاته. وبعكس البلدان الأفريقـية، زادت بعـض البلدان في قارات أخرى من صادراتها خلال ذلك العقد، وتحـول بعضـها من تصدير المواد الخام إلى تصدير السلع المصنعة. وقد منعت البيروقراطية المتصلبة من تحقيق التكيف اللازم.

• ثالـثاً. **كـان هـناك غـياب للمؤسسـات.** وتدهورت نوعية الحكم بسبب البيروقراطـية والروتيـن، وغياب الشفافية، والجري وراء الريع، وضعف النظام القضـائي، والقرارات التحكمية. وتحولت الحكومة إلى أداة لخدمة الخدمات العامة بدلاً من المجتمع ككل.

وبـناء علـى هـذا التحلـيل، دعا صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إلى سياسـات تعمل على إزالة التشوهات، وزيادة المرونة الاقتصادية، وتحطيم أشكال الـريع المصطنع، وظهور فئات جديدة من أصحاب المصلحة وتمكينهم من العمل. واعتبر الانفتاح على الأسواق العالمية شرطاً مسبقاً لكي تستفيد البلدان الأفريقية من مـزاياها التنافسـية، فألغيت المجالس التسويقية، ومجالس تثبيت الأسعار. وجرى التقلـيل مـن دور الحكومة، وكذلك من حجم القطاع العام وشبه العام. وألغي دعم السـلع. وكـان المفـترض أن إجراءات التحرير الداخلي هذه، ستؤدي لمزيد من الكفاءة.

ولكن إجراءات التكيف الهيكلي بقيت العنصر الرئيسي، وهي تنقسم لفئتين:

• إجـراءات إلغـاء التقنين، والخصخصة، الموجهة لترشيد استخدام موارد الشركات، وتشجيع الشركات لابتداع أساليب جديدة للإدارة أكثر كفاءة.

• إصلاحات مؤسسية موجهة لتحسين الأداء الحكومي، وكذلك لتحقيق المزيد من الشفافية. وموجهة أخيراً لتسهيل الحصول على المعلومات، مع إيجاد إطار قوي لتوجيه متخذي القرار.

ولـم تكن النتائج القصيرة، والمتوسطة المدى لهذه السياسات الجديدة، على مسـتوى الـتوقعات. فقد أمكن تحقيق التوازن على المستوى الكلي بنجاح نسبي، ولكن النتائج تبقى هشة. ولم تتم الخصـخصة على المستوى الكامل حسب المخطط، ولـم تحقق النتائج المرجوة حتى الآن. وقد انفتحت البلدان الأفريقية على الأسواق الخارجـية دون اتخاذ الاحتياطات الكافية، وأدى هذا في كثير من الأحيان لطوفان من الواردات، وانهارت قطاعات صناعية بكاملها. ومع أن هذه الصناعات لم تكن

ذات قدرة تنافسية عالية، إلا أنها كانت قائمة. وكان من الممكن، في بعض الحالات على الأقل، إدخال تحسينات هيكلية تسمح لها بالنمو المستدام. ولم تكن النتائج، حتى اليوم، مقنعة على أقل تقدير.

وتوقع المنادون بهذه السياسات الجديدة ما كانوا يسمونه "الدوائر الخيرة". فقروض التكيف، المرتبطة بإجراءات الإصلاح، واستعادة العافية الضريبية، ستساعد على عودة الاستثمارات، وزيادة الإنتاجية، وهذه ستؤدي بدورها لزيادة عرض السلع، وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية. ويؤدي تزايد العرض إلى تزايد الطلب.

وفي الواقع، تحققت الدائرة الجهنمية التالية في الكثير من الحالات: زادت الديون من أعباء الدين العام، وانخفضت الواردات، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، كما انخفضت الصادرات وعرض السلع.

ومن السهل على مؤيدي التكيف الهيكلي أن يقولوا بأن الحكومات الأفريقية لم تنفذ الإجراءات المقترحة بشكل جيد. ومن السهل المجادلة بأن "التلاميذ" الجيدين ــ أي أولئك الذين طبقوا الإجراءات بفاعلية (غانا، وأوغندا) ــ هم الذين حققوا أكبر نمو، ولكن من المشكوك فيه أن التكيف الهيكلي هو الدافع لنمو كبير في بلدان خارجة للتو من أزمة خطيرة.

وأياً ما كان الأمر، فقد كان من قبيل التمنيات الخيالية أن نتوقع أن مجرد استخدام المنطق الاقتصادي سيحقق التكيف، فالسياسة وتصارع القوى كان لها دور مهم. وكان على الحكومات أن توازن بين مصداقيتها في نظر المؤسسات التي تتحكم في "مفاتيح" التمويل الأجنبي الذي تحتاج إليه، وبين التأييد الداخلي الذي يتوقف عليه بقاؤها في الحكم. وهنا احتاج الأمر إلى قدر من التزيين المظهري لإرضاء تلك المؤسسات، دون تغيير حقيقي في توازن القوى، وهذا معناه أن التغيير لم يمس الآليات المطلوب "تكيفها". وحدث تفاعل معقد بين وكالات المساعدة القومية والدولية، التي لم تسارع إلى الإعلان عن فشل السياسات التي نادت بها، أما الحكومات الأفريقية فلم تبد أي تعجل في تنفيذ السياسات المقترحة لها.

وكانت السياسات موجهة لتصحيح الأوضاع الضريبية، وتأكيد الشفافية أمام العالم الخارجي، وكانت أغلبها مبنية على مبادئ اقتصادية سليمة ولا شك. ولكن **المشكلة الحقيقية كانت في كيفية اتساق هذه السياسات مع الطرق التي قد تسلكها المجتمعات الأفريقية**، في حين أن هذه السياسات مفروضة من قِبل بلدان أجنبية.

وقد تعرضت سياسات التكيف الهيكلي لتغيرات عميقة قرب نهاية القرن العشرين، وإن كان المبدأ النيولبرالي المؤسسة عليه لم يمس. **فتخفيف الفقر صار الآن الأولوية الأولى.** فهل ستؤدي هذه التغيرات لانقطاع مع الماضي يمهد الطريق لقيام اقتصاد أكثر فعالية في القرن الواحد والعشرين، إن لم يؤدِ لنتائج ملموسة في المدى القصير؟

نلاحظ أولاً أن قواعد عمل البنك الدولي تمنعه من التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء ولكن البنك الدولي اكتشف مؤخراً أنه ليس من الممكن دائماً الفصل بين السياسة والاقتصاد، وتبعته في ذلك وكالات المساعدة الدولية. وإن كان مبدأ عدم التدخل لم يُراعَ أبداً بالدقة الواجبة، إلا أن سياسات التدخل الأخيرة للبنك الدولي تشكك صراحة في هذا المبدأ. ويُطلب من الحكومات الأفريقية الآن أن ترسم سياسات للتخفيف من الفقر في تشاور مع أصحاب المصلحة من المجتمع المدني، ودون تحقيق هذا الشرط، لن تحصل على دعم البنك ووكالات المساعدة التي تسير على هدي سياساته. وبناء على ذلك تضطر الحكومات الأفريقية للوصول إلى حلول وسط مع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني، وتتخذ وكالات المساعدة من هذه الحلول الوسط الأساس الذي تبني عليه قراراتها السياسية. وسيكون على أصحاب المصلحة من المجتمع المدني المشاركة في تنفيذ استراتيجية تخفيف الفقر المتفق عليها.

والهدف الحالي هو تركيز المساعدات الخارجية على الفقراء، ومحاربة الفساد والمحسوبية. ألا يهدد ذلك بتفريخ محسوبية جديدة لامركزية دون المساس بقضية زيادة الإنتاجية؟

ومع ذلك، فقد أنتج التكيف الهيكلي نتيجة إيجابية، فقد أدركت الحكومات الأفريقية ضرورة السوق، ورفع القدرة التنافسية، والمبادرة الفردية. وبعد أن وجهت وكالات المساعدة النقد للحكومات، عادت واعترفت بحاجة التنمية المعتمدة على السوق إلى حكومة قوية ذات كفاءة.

التغيرات الاجتماعية الحالية

وهكذا، لعل التكيف الهيكلي ضعيف التأثير على المدى القصير والمتوسط، ولكنه سيؤثر في المدى الطويل على المجتمع "المتكيف"، وليس من السهل تقييم هذا التأثير الآن. ولكنه لم يكن سوى عامل واحد في التغير الاجتماعي الحالي، ولعله

ليس أهمها. ولا شك أن هذه التغيرات سيكون لها ،ن الأثر على خروج أفريقيا من أزمــتها أكثر من الوصفات العابرة لوكالات المساعدة. وكانت هذه الوكالات متأكدة مــن أنهــا وصــلت للوصــفة الناجعة لنجاح أنشطتها، وحاولت نقل حماسها هذا لشركائها الأفريقيين.

وأخــيراً يمكن أن نصل من هذه الدراسة لمستقبل الاقتصاد للنتيجة التالية: لا فــرق هناك بين أن تتبع المجتمعات الأفريقية اقتصاداً شعبياً أو اقتصاداً رأسمالياً. فتنميتها في المستقبل ستتوقف على التغيرات الاجتماعية الحالية، كما ستتوقف على كيفية ممارسة السلطة في هذه المجتمعات.

٣-المجتمعات

كثـيراً مـا تتردد تعبيرات مثل الأزمات، والانقطاع عن الماضي، والتحول، وإعـادة التكوين، في كتابات المحللين للمجتمعات الأفريقية في مطلع القرن الواحد والعشرين. ومع ذلك فهذه المفاهيم لا تعكس بدقة كافية المحركات التي تعمل بداخل هـذه المجـتمعات. وقـد تكفـي هذه المفاهيم لتفسير الأوضاع الحالية للمجتمعات الأفريقـية، ولكـنها لا تكفـي عـند النظر للمستقبل. ولكن أصحاب المصلحة في المجتمع يتجهون نحو هذا المستقبل.

وفي هذه الدراسة المستقبلية للمجتمعات الأفريقية لم نمِل للتركيز على ثوابتها، وإنمـا على بعض الاتجاهات المتقاطعة، وسنبرز بعد ذلك بدايات التغير التي يمكن أن نلاحظها.

هياكل النَسَب وأنظمة الإنتاج

تسـود أنظمـة الإنـتاج الرأسمالي الاقتصاد الكلي، ولكننا رأينا فيما سبق أن الاقتصادات الأفريقية تتميز بتعدد الأنظمة، وما زال دور أنظمة الإنتاج الرأسمالي محـدوداً. وعـندما نفحص الهياكل الاجتماعية التي تقف وراء هذا التنوع، نلاحظ الدور المسيطر الذي تلعبه هياكل النَسَب في المناطق الريفية، وفي أنشطة الاقتصاد الشعبي في المدن، في أغلب بلدان أفريقيا.

تـبقى الجماعة القائمة على العائلة قلب نظم الإنتاج في الريف الأفريقي، فقد كانـت ولا تـزال، الـبؤرة الأساسية لتقسيم العمل بين كبار أعضاء العائلة وبين صغارهم، وكذلك بين الرجال والنساء، ومن أجل إنتاج المواد الضرورية للإعاشة، ولإعـادة الإنـتاج. وهذا هو النظام الساري منذ القِدم. وقد استطاع هذا النظام أن يـتأقلم مؤخـراً مـع اقتصاد السوق، ومع النمو الحضري. وصارت العائلة مورد العمل للسوق.

وفـي المـناطق الحضـرية، نجـد أن العائلة هي الأساس لعدد من الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الشعبي. ومن المعروف أن العائلة تلعب دوراً في تحديد الهجرة، وفي تحديد اتجاهها. وهي تلعب دوراً كذلك، في توفير الأمن الاجتماعي لأفرادها، بمن فيهم من يعملون في القطاع الرسمي.

وهذه الأهمية تسمح لنا بوصف **الاقتصاد الأفريقي السائد بأنه "اقتصاد نَسَب"**. فالانـتماء إلـى نسَـبٍ ما هو الشرط للحصول على جميع أنواع الموارد المتوفرة

للجماعـــة. وتلعـــب القرابة، سواء أكانت طبيعية أو رمزية، دوراً رئيسياً في نظام يـــنظمه لحد كبير، إشراف كبار السن في الجماعة الذين يوجهون تحرك النساء عن طريق الزواج داخل الجماعة.

وقـــد نمت أنظمة الإنتاج الرأسمالي أو السوقي خلال العقود الماضية، ولكنها أبعـــد مـــن أن تكون قد أزاحت نظم الإنتاج العائلية. فهذه الأخيرة ما زالت مصدراً للمقاومة في المجتمعات الأفريقية. وهذه المقاومة بالتأكيد اتجاه رئيسي.

وجمـــيع أنظمـــة النَسَـــب **تشـــترك في قسمة مميزة، فهي تفضل التقليل من المخاطرة عن تعظيم الربح أو الإنتاجية، والرغبة في تقليل المخاطرة**، تدفع الناس إلـــى الهجـــرة. ولكـــنها تدفـــع الناس، قبل كل شيء، **إلى الاستثمار في العلاقات الاجتماعـــية بـــدلاً من تراكم رأس المال**. ونظام الاقتصاد هذا المبني على الهدايا والهدايا المقابلة، يعود إلى الماضي البعيد، ولكنه تأقلم مع العالم الحديث. وكل هدية هـــي "فيشـــة" أو نوع من التأمين ضد المخاطر المستقبلية، يطالب بها عند الحاجة. وهكـــذا فالاستثمار في العلاقات الاجتماعية يعني أن التضامن بين الأجيال، أو بين أعضاء الجيل الواحد، يلعب دوراً رئيسياً في المجتمع.

ونتـــيجة لهـــذا الاختيار، تعمل أنظمة الإنتاج هذه على التقليل من الاستثمار المـــادي والاقتصـــادي لأقل حد. وكانت نظم الإنتاج الواسع تسمح بهذا النوع من الاســـتثمار، وهـــذا ما كان موجوداً في أفريقيا في السابق. وكانت تعمل باستثمار كمـــيات مـــن رأس المال والوقت، تقل بكثير عن المستخدم في مناطق أخرى من العـــالم. فكان من الممكن تعبئة موارد كبيرة من الأرض والعمالة في مراحل معينة مـــن عملية الإنتاج، حيث كانت هذه المراحل تحتاج لتعاون مكثف لمدة قصيرة من الوقـــت. وحققت هذه الأنظمة الغرض منها، فقد كانت تلبي الاحتياجات الأساسية، وكانت توفر الوقت، وهو مورد مهم يمكن استخدامه في دعم الروابط الاجتماعية.

ثـــم سيطرت النقود على الاقتصاد، وزاد عدد السكان، وبدأ السوق يلعب دوراً مـــتزايداً. وعـــرقل هذا سير العمليات الإنتاجية، ومن هنا تعمل هذه الأنظمة على التأقلم وتواظب على ذلك، وتعلمت العائلات والجماعات أن تتمشى مع السوق. وقد عـــرقل هذا، بعض الشيء، المنطق الذي تعمل بمقتضاه، ولكن التأقلم حدث ببطء، وكـــان محدوداً في مداه. وهذا يفسر استمرار الإنتاجية المنخفضة في أغلب البلدان الأفريقـــية، كمـــا يفســـر كذلـــك العجز عن إنتاج فائض يمكن استثماره في زيادة الإنتاجية.

ومن الواضح أن هذه قضية حيوية بالنسبة لمستقبل اقتصاد أفريقيا، **فهل هناك من عوامل التغيير اليوم ما يمكن أن يحقق تغييراً جذريا في نظم الإنتاج؟** هل هذه العوامل من القوة بما يسمح بإضعاف دور نظام العلاقات العائلية؟ هل هي من القوة بما يمكنها من تحويل العائلة من مصدر للإنتاج فقط، إلى مصدر للتراكم؟ لقد لعب الصينيون المغتربون هذا الدور في جنوب شرق آسيا، وسنعود لهذه النقطة، ولكننا سنشرح أولاً كيف تطورت الثقافة الأفريقية.

التوازنات الثقافية تتعرض للضغط الشديد

تمثل أفريقيا في مطلع القرن الواحد والعشرين، بوتقة انصهار للثقافات، فالثقافة الأفريقية "الأصلية" (التي نشأت على أرض القارة)، اكتست بطبقات متتالية من ثقافات ذات أصل أوروبي آسيوي، وقد ازداد وزن التأثيرات الأجنبية بالتدريج. وقد فرض هذا الوضع التغيير على الثقافة الأفريقية، كما أنتج بعض الصراعات. ومن بين هذه التأثيرات، انتشار الإسلام، والاستعمار، وتأسيس الكنائس المسيحية، وازدياد الروابط مع الغرب.

ومنذ أيام الاستعمار، نشأ مفهوم "التخلص من تأثير الغرب" في مواجهة زيادة التأثيرات الأوروبية/الآسيوية. وقد قوت الأزمة في نهاية القرن العشرين هذا **الاتجاه لرفض التأثيرات الغربية**، أو على الأقل بعض أشكالها. وكثيراً ما يشار إلى مصر الفرعونية بوصفها مصدر الثقافة الأفريقية، وصارت المركزية الأفريقية النغمة الشائعة في الدوائر الثقافية الأفريقية. ولم تعد الجماهير تتقبل الكوزموبوليتانية، وهذا يتمشى بالطبع مع الاتجاه لرفض التغريب.

وأحد مظاهر هذه الحركة، هو تأسيس منظمات ذات أهداف مختلفة، تقيّم عالياً الإرث الثقافي، أو تحاول إصلاح الديانات القديمة، أو تنشر المعرفة بفوائد النباتات الطبية، أو تعمل على تحديث القواعد القديمة للتشليخ (شق جلد الوجه)، أو المحرمات الدينية، أو طقوس بلوغ الشباب مرحلة الرجولة، إلخ. ولكن هذه المنظمات تعمل في الوقت ذاته، على تنمية أدوات الاتصال الحديثة، كما تضغط على الحكومات لتحقيق هذه الأهداف، وبذلك تعمل هذه المنظمات على استدامة الثقافة الأفريقية، مع تطويعها داخل إطار غربي الأصل.

ويدخل في إطار هذه الحركة، تأسيس عدد كبير من الكنائس الجديدة، وبعضها تمتد جذوره للثقافات الأفريقية، وبعضها ترفض هذه الثقافات، ولكنها جميعاً تعكس

الرغبة في التخلص من الديانات المستوردة. وقد بدأت هذه الظاهرة في أواخر القرن التاسع عشر، ولكنها نمت كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة في الثمانينيات. وحدثت هذه الظاهرة كاستجابة للحاجة إلى الإرشاد الروحي في عالم يُنظر إليه على أنه غير مضمون، بل محفوف بالتهديدات، كما جاءت استجابة للرغبة المتزايدة للتحرر من الأعراف. وهي تسمح للجماهير، بصفة خاصة، بتحقيق استقلال لم تكن القواعد التقليدية تسمح به، وذلك دون الظهور بمظهر من يرفض الثقافة الأفريقية بالكامل. ونلاحظ في هذا الصدد، أن هذه الكنائس الجديدة تقوم كذلك، بتحقيق بعض وظائف الخدمة الاجتماعية، والتعليمية، التي لا تقوم بها الحكومات لعدم توفر الاعتمادات.

ومن ضمن هذه الحركات، مقاومة الإخوانيات الإسلامية للاتجاهات الأصولية التي مصدرها الشرق الأدنى، فهذه الاتجاهات الأصولية تنادي باستبدال الشريعة بممارسات الإخوانيات.

والفكرة في غاية البساطة، لقد فشلنا طوال القرن الماضي لأننا اتخذنا لنا مرجعاً بعيداً عن طبيعتنا الحقيقية، ولذلك علينا أن نطهر ذواتنا من التأثيرات الشرقية والغربية، علينا أن نكتشف طرقاً مبتكرة لتحقيق التنمية الحقيقية. علينا أن نكتشف جوهر اختلافنا عن الآخرين، علينا ألا نكتفي بالسير وراء الآخرين. [2]وتشعر هذه الدوائر، بصفة خاصة، بضرورة فهم آليات السلطة التقليدية الأفريقية بشكل جيد، وهذا ما حاول الكثير من الباحثين عمله. وباستعراض التقاليد الشفوية الأفريقية، اكتشفوا أن الأنظمة السياسية الأفريقية التقليدية، تميل إلى الآتي، أو على الأقل تعترف به:

- يجب المشاركة في السلطة بين الجماعات المختلفة في العمر، والطائفة، والوضع الاجتماعي و/أو الدور.
- أهمية التشاور والمشاركة، وقد اتخذت هذه القيم أشكالاً انتخابية محددة بدقة.
- يجب المحافظة على الوعود، فالمعايير الأخلاقية مهمة جداً.

والفكرة بسيطة، ولكن لوضعها في التطبيق، يجب أن نرد على التساؤل: أين ينتهي الشرق والغرب، وأين تبدأ أفريقيا؟ كانت الإجابة على هذا السؤال سهلة منذ قرن، أو حتى منذ نصف قرن، ولكنها ليست كذلك في مطلع القرن الواحد

---

[2]من عنوان كتاب المؤرخ جوزيف كي زربا، كودسريا، داكار، ١٩٩٢.

والعشرين. والسبب الرئيسي وراء ذلك، هو الجهود التي تبذلها الجهات ذات المصلحة من خارج أفريقيا، لتدجين النماذج الثقافية الشرقية والغربية لتسهيل استيعابها في الثقافة الأفريقية. وقد نجحت هذه الجهود لدرجة ما، فقد تبين أن الثقافات الأفريقية حساسة بشكل خاص، لأنها كانت دائماً تعددية، ولهذا نشأت **ثقافة متعددة الجنسية.**

وبصفة خاصة، **نشأت ثقافة حضرية يحركها الشباب.** فهناك علاقة معقدة في هذه الثقافات الحضرية بين التقاليد الأفريقية، والأساليب الغربية الحديثة. ومع غلبة شباب المدن اليوم على مجمل عدد السكان، تخطت أفريقيا مرحلة معايير الحيرة بين "المغامرة الملتبسة" [٣]، والقبول الصريح للإرث الأفريقي مع التأثيرات الحديثة. فشباب المدن يقبلون ببساطة الجمع بين تقبل الماضي، والشعور بالقيمة الذاتية، والروح الوثابة المنفتحة، وهم لم يعودوا يتقبلون الشعور بالتفرد، والمعارضة الصريحة لحد الكراهية التي كانت تميز آباءهم الثقافويين.

وهناك ما يغري بالقول بأن هذه الثقافة الجديدة تجمع بين الأفضل والأسوأ، بما يحمله ذلك من حكم أخلاقي. ولكن دعنا نقول إن هناك عوامل تؤدي للتنمية بمعناها الواسع، كما يعرفها أمارتيا سن (**التنمية تعني الحرية**: [٤]أي التنمية كوسيلة لتوفير المزيد من الحرية لجميع الشعوب). وهناك جماعات لا تتمشى على الإطلاق مع التنمية، مثل . "الفيمين" في الكاميرون، و"التشيب-تشابا" في موريتانيا، فهؤلاء يجرون وراء الثراء السريع، عن طريق الغش، وغسيل الأموال، واستلاب مواطنيهم، والأجانب، ولكن بعض الشباب الصغير معجب بهم. وفي المقابل نجد "البول فال" في السنغال، وهؤلاء يطمحون للرقي الاجتماعي عن طريق بذل الجهد والعمل الشاق.

وقد تساءلنا في نهاية الفصل السابق، عن قبول نظم القرابة العائلية، أو رفضها، وليس لدينا رد على هذا السؤال. **ومع ازدهار ثقافات المدن، تبقى جميع الاحتمالات قائمة**، ولكنها ليست جميعاً ممكنة بنفس درجة الاحتمال.

---

[3]من عنوان الرواية التي كتبها شيخ حميدو كان (جوليار، باريس، ١٩٦١). والتي اشتهرت بأنها ترمز للصراع بين التقاليد والحداثة.

[4]من عنوان كتاب للحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد: ألفريد كنوبف، نيويورك، ١٩٩٩.

الفردية تهدد المجتمعات الكلية

وهـناك وجه في غاية الأهمية للتغيرات الثقافية الجارية الآن، فقد كان الفرد في السابق يخضع لمصالح الجماعة، ولكن الفردية تصعد للمقدمة اليوم.

ولـن نخـوض في الكثير من تفاصيل الطبيعة الكلية (الجماعية) للمجتمعات الأفريقـية حـتى السـنوات القليلة الماضية، فالمظاهر المختلفة للحياة غير منعزلة بعضـها عن البعض، بل هي تمثل كلاً واحداً. وبصفة خاصة، لا ينعزل الاقتصاد عن المجتمع، بل تمتد جذوره عميقاً في المجتمع. والفرد، قبل كل شيء، عضو في جماعـة، ويعـترف الجميع بأن من واجبهم أن يتذكروا الآخرين، وكذلك الصالح العام.

أمـا الغـرب، في المقابل، فقد أعطى الأولوية للاهتمامات الاقتصادية، على الأقـل منذ الثورة الصناعية، ولن نطيل في هذه النقطة. وجاءت موجة النيولبرالية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، لتدفع هذا الاتجاه للحد الأقصى، فالفردية هي، في نهاية المطاف، الدافع الأول للمنافسة في السوق. وهذه الفلسفة لا تتسق مع القـيم التقلـيدية للمجـتمعات الأفريقية، وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، **يبقى الاقتصـاد الأفريقي عميق الجذور في المجتمع. أما في بقية العالم، فالمجتمع يجد جذوره في الاقتصاد.** وليس هناك تناقض في هذه الأوضاع.

والـيوم، تـنخر الفردية في الجماعات الكلية الأفريقية من جميع الاتجاهات. ويجـذب نمـو الفـردية الانتباه، فظروف المجتمع الأفريقي لا تشجع هذا الاتجاه، ومنها استمرار أوضاع التخلف، وانتشار المحسوبية، والاستبداد. ويكفي أن ندرس مؤسسـة الزواج، فهذه المؤسسة جوهرية في تحديد ديناميات المجتمعات التقليدية، ولكـن توجد اليوم عدة نماذج للاختيار من بينها، وقد حلت هذه النماذج محل نظام العائلة الواسعة المفروض من قبل.

وإضـعاف القواعـد التقليدية أدى **للتوسع في الروابط.** والروابط قد تنشأ في الريف أو المدن، وقد تقوم على أسس اقتصادية أو ثقافية. وكانت هناك دائماً روابط فـي المجـتمع الأفريقـي، ولكنها كانت تقع تحت إشراف الجماعة، وكان دورها محـدوداً. واتسـعت هـذه الظاهرة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، لحد الـرواج في بعض البلدان. وهكذا يظهر شكل جديد للتضامن، لا يقوم على القواعد الأبويـة، وإنمـا على علاقة التعاقد بين الأفراد الذين اختاروا الارتباط فيما بينهم بحرية.

وتتمســك هذه الآليات بحقها في الاستقلال عن الحكومة، والتصرف بمبادرتها الذاتــية، وهذه الظاهرة يطلق عليها بزوغ المجتمع المدني. ويعتبر هذا الاتجاه من القسـمات المميـزة لـنهاية القرن العشرين في أفريقيا. وتدعم هذا الاتجاه بظهور الأزمـة الاقتصادية، وتراجع ظاهرة المحسوبية الحكومية، ولكنها من الأهمية بما يجعلها تحولاً اجتماعياً رئيسياً.

والفـردية مغـرية للأفراد، الذين يأخذون بزمام أمورهم، وإن كانوا يلجأون لتضـامن الجماعة إذا ما تيسر. ولأفقر الفقراء، يبقى هذا التضامن الملجأ الأخير. وهكـذا نجد الجماعات الكلية، والفردية الحديثة، مجتمعين في المجتمعات الأفريقية جنباً لجنب، ولكل منهما منطق مناقض للآخر.

فهل هذه الأوضاع قابلة للاستدامة؟ وما نهاية المطاف لهذه المواجهة؟

وتدفـع أزمة نهاية القرن العشرين المجتمعات الأفريقية نحو إعادة البناء، ولا شك. ونرى حالياً بداية تنظيم المجتمع الأفريقي في طبقات، ولكنها قد لا تتخذ نفس أشـكال الطبقات في الغرب. ففي الماضي كان الناس يحددون هويتهم على أساس الجماعـة أو العـرق، أما الآن فقد بدأت تتحدد على أسس اقتصادية، أو اجتماعية، وتخلق الأزمة أرضاً خصبة لتطوير أفريقيا ذات نظام طبقات تتجاوز الفرد. وعلى أيـة حال، فالأزمة تحمل بذور التغيير على شكل التكامل الاجتماعي، بدلاً من نظم الأنساب، والحكومات الأبوية التي سادت حتى الآن.

وهـناك حقيقة أخرى لا يمكن إنكارها، وقد تكون ذات مغزى أهم، فالجماعة تـتقدم علـى الفـرد، وهذا كان الدافع الملهم للكثير من المنظرين الاشتراكيين في السـنوات التـي تلت الحصول على الاستقلال. ولكن في نهاية القرن العشرين، بدأ المـثقفون الأفريقـيون يشـككون في تقدم الجماعة على الفرد، ويرون أنها تعرقل الأنشطة الخلاقة.

الأنظمة السياسية السلطوية

يحـتاج الـنظر في أنظمة الحكم المستقبلية لفصل خاص، وسنقتصر هنا على دراسة العلاقات الأساسية بين المجتمع وبين السلطة التي يعترف بها. وهناك الكثير من النظريات بهذا الشأن، أولها، أن الحكومات الأفريقية في نهاية القرن العشرين، هـي مجـرد امتداد للحكومات الاستعمارية، وأنها غريبة عن المجتمعات الأفريقية كما كانت تلك الحكومات. وقد وجدت تلك الحكومات الاستعمارية أفريقيين يقومون

بالأعمال التي تحتاجها، وقد أخذت بالتدريج طابعاً شبه قومي بمشاركة هؤلاء الأفريقيين فيها. ولم تلبث المجتمعات الأفريقية أن تكيفت مع هذا التدخل الأجنبي. وحكومات ما بعد الاستقلال لا تختلف عن ذلك، ففيها نفس العيوب الكامنة، والظاهرة مثل تلك التي فرضها الاستعمار، وتواجه نفس القبول المستسلم.

وتقول النظرية الثانية إن حكومات ما بعد الاستعمار لم تكن مجرد امتداد، أو صورة من سابقاتها، بل اختلفت عنها في كثير من النقط. وأهم هذه التجديدات، كانت أن حكومات ما بعد الاستقلال، أعادت تفسير الثقافة السياسية السابقة للاستعمار، لتقيم قاعدة للعلاقة بين المجتمع والسلطة الجديدة. فقد استلهم أصحاب السلطة الجدد الأشكال التقليدية للسلطة السياسية لتبرير أشكال السلطة التي أقاموها، ورغبوا في بقائها على الدوام.

وأحد الأمثلة على هذا الاستخدام للسلطة السياسية التقليدية، كان استخدام موبوتو لفكرة "الأصالة"، فقد استعان بالتقاليد كأساس لحكومة تسلطية أبوية.

وهاتان النظريتان لا تتعارضان، بل تكمل كل منهما الأخرى لتفسير الطبيعة التسلطية لحكومات ما بعد الاستعمار. ففي الثقافات السياسية السابقة، كانت سلطة الحكام حقيقية، ولكنها كانت تقيدها عدد من القواعد الأساسية التي لا تتغير. وقد استعان الحكام الجدد بهذه التقاليد القديمة لتبرير التسلطية التي ورثوها من أيام الاستعمار.

وتصح نفس الحقيقة بشأن الممارسات القديمة التي كانت تسمح للحاكم بفرض الجباية على التجارة الأجنبية، أو على الغنائم من الغارات على المجتمعات المجاورة. وكان هذا يسمح للحكام بتوزيع بعض هذا الإيراد على أتباعهم المخلصين، وهذا ما يضمن هيبتهم. ويقوم الحكام المعاصرون بإعادة التوزيع اليوم طبقاً لهذه الممارسات القديمة، ولكنهم يحتفظون لأنفسهم بثروة غير صغيرة. ولم يكن تراكم هذه الثروة الخاصة مُتصوراً في الأزمنة السابقة، ولكن مجتمع الاستهلاك اليوم، يثير الإغراء الشديد بتراكم هذه الثروات الخاصة.

٤-نظم الحكم

توجد أشكال متعددة من السلطة في أفريقيا كما في غيرها، مثل السلطة السياسية، والاقتصادية، والدينية، والرمزية، والثقافية. وسنركز في هذا الفصل على السلطة السياسية، حيث يعتبر دورها حيوياً بالنسبة لمستقبل أفريقيا. وسندرس كذلك كيف تؤثر أنواع السلطة الأخرى على السلطة السياسية.

وتستمد الحكومات الأفريقية جذورها من المجتمعات السابقة، أو من السلطات الاستعمارية. وفي كلا الحالين، يرى المراقبون في نهاية القرن العشرين، أن الحكومات الأفريقية ذات وضع ملتبس، وتأكد هذا الالتباس في السنوات الأخيرة.

فمن جهة يقال إن الحكومات في أزمة، فهناك تحديات لسلطتها وشرعيتها. وهناك ظواهر كثيرة تسبب هذه الأزمة، وأهمها ضعف سلطة الحكومات بل انهيارها.

ومن الناحية الأخرى، لا يمكن إنكار الدور الجوهري الذي لعبته الحكومات في أفريقيا منذ الاستقلال. وقد تطور هذا الدور وفقاً لمنطق مركب، وجدول زمني يختلف من بلد لآخر، ومع ذلك، فالحكومات ماضية في أداء هذا الدور.

وتوضح سياسات وكالات المساعدة الرسمية هذا الالتباس بشكل كبير، فهي تنادي بالتقليل من دور الحكومات، ومع ذلك تمضي في تحميل الحكومات بالدور الأساسي، بدءاً من محاربة الفقر، وحتى الحكم الجيد. كما يشمل هذا الدور الأمن الإقليمي، والتحكم في الدين الأجنبي.

ولهذا الالتباس جذور تاريخية، ودراستنا المستقبلية هذه عن الحكم في أفريقيا، تشمل جزءاً يتعلق بالماضي، وهو ينقسم بدوره لجزئين. يختص الأول بالسياق الدولي، بقدر ما له من تأثير قوي على هياكل الحكم في أفريقيا. ويتعلق الثاني بتصرف النخبة بعد حصولها على السلطة، وممارستها لها. ثم سننتقل إلى الاتجاه إلى ديمقراطية الحكم، ثم نختم بما يمكن وصفه بإساءة استخدام السلطة، وهذا يشير إلى الفساد، والعنف، اللذين يوجدان في أجزاء من أفريقيا بدرجات متفاوتة.

وأخيراً، نذكر بأن التمهيد لهذه الدراسة قد علق على التعدد الكبير للمواقف الناشئة، وينطبق هذا بشكل خاص على نظم الحكم. فالأزمات، أو التغيرات في النظام العالمي، أبعد ما تكون عن إحداث الأثر نفسه في كل مكان. فلا الحرب الباردة، ولا التكيف الهيكلي، كان لهما التأثير نفسه على أنجولا، أو مالي.

الحكم في أفريقيا والحرب الباردة

عـندما ننظر للموقف الدولي، نلاحظ الدور المهم الذي لعبته الحرب الباردة، فقد كان لها دور أساسي في إقامة السلطات بعد الاستقلال، كما لعبت دوراً مهماً في تطورهـا منذ ١٩٧٥، وحتى نهاية الثمانينيات. وقد تصاعدت المواجهة خلال هذه الفترة، إلى أن انتهت بسقوط حائط برلين وفتح هذا الطريق أمام عمليات اجتماعية، وسياسية، دفعت إلى تغيير أساليب الحكم. كذلك فتحت الطريق أمام عمليات العولمة النيولبرالية الجارية. ولهذا سندرس هذه المراحل الثلاث.

إقامة أنظمة الحزب الواحد بعد الموجة الأولى للاستقلال

لن نتحدث عن الإطار الذي حدث فيه الاستقلال، فقد توقف ذلك بدرجة كبيرة علـى القوى الاستعمارية. ولكننا نلاحظ أن المواجهة بين الشرق والغرب، كان لها دور بنـيوي فـي نشـأة النظام الجديد في القارة، فقد نشأ معسكران غير متساويي القوة. ووقعت أفريقيا تحت تأثير غربي قوي، ولكن هذا التأثير تعرض، في بعض الـبلدان، لـتحدٍ من جانب قوات لحرب عصابات، يساندها الشيوعيون.ومع ذلك، فـالخلاف بيـنَ الجانبيـن كـان أقـرب أن يكون تعبيراً عن الصراع بين أعداء الاسـتعمار، والاسـتعماريين الجـدد، لا علـى الصراع بين الشيوعيين، وأعداء الشيوعية.

ولـم يقتصر تأثير الاتحاد السوفييتي على تقديم المساعدة، بما فيها العسكرية، ولـم تلبث هذه المساعدة أن اعتبرت مخيبة للآمال. ولكن الاتحاد السوفييتي، كانت لـه مسـاهمة أهـم بكثير في مجال آخر، فقد أعطى نموذجاً لبناء الدولة، واللحاق بالاقتصـادات الغربـية عن طريق نظام الحزب الواحد. وقد فشل هذا النموذج في نهايـة المطاف، ولكن أحداً لم يجرؤ على التنبؤ بهذا الفشل في حينه، بل بالعكس، كـان النموذج يتسق تماماً مع إعادة تفسير الثقافة السياسية السابقة على الاستعمار. وقـد ناقشـنا إعـادة التفسـير هذه في الفصل السابق، ويعتبر المفكرون المنادون "بالأصـالة"، هذا التفسير على أنه أساس "الديمقراطية الوحدوية". ويبدو هذا التعبير الـيوم، على أنه تناقض لفظي، ولكنه يقارن بالمركزية الديمقراطية الشائعة أيامها في بلدان الكتلة الشرقية.

وكان لاقتباس **حكومة الحزب الواحد** وفقاً للنموذج السوفييتي، أثر عميق على الحياة السياسية الأفريقية، ويصح هذا في البلدان الصديقة للكتلة الشرقية، وكذلك في

البلدان الصديقة للغرب. وحالة ساحل العاج نموذجية في هذا المقام، فهي وثيقة الارتباط بالمعسكر الغربي. وحتى عام ١٩٩٠، كانت حكومات الحزب الواحد هي السائدة في أغلب بلدان أفريقيا.

و كان من العوامل المهمة في تلك الفترة، تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، ومبادراتها الأولى، فقد بُني النداء من أجل المنظمة، على أساس روح الوحدة الأفريقية، وإدانة الاستعمار، والعمل على تحرير أجزاء أفريقيا الباقية تحت الاستعمار.

وعلى الرغم من هذه النداءات، استمرت العلاقات الوثيقة مع القوى الاستعمارية السابقة.

كذلك، رفضت منظمة الوحدة الأفريقية أي مساس بالسيادة القومية، وبحجة المحافظة على الوحدة، ثبتت نظاماً هو النقيض للحلم بأفريقيا متحدة. ومع ذلك فتدعيم السيادة القومية مكن البلدان حديثة الاستقلال من الانضواء في البيئة الدولية معقدة التركيب.

وأخيراً يرى بعض المراقبين، أنه رغم النداءات المتكررة من أجل الوحدة، فقد كانت الجهود المبذولة لتحرير الأجزاء الباقية تحت حكم الاستعمار ضعيفة نسبياً.

الموجة الثانية للاستقلال: الحرب الباردة كمورد حيوي

حصلت المستعمرات البرتغالية السابقة على استقلالها في عام ١٩٧٥، واستقلت زيمبابوي عام ١٩٨٠، وتميزت تلك المرحلة باحتداد المواجهة بين الشرق والغرب، وازدياد الاستقطاب بين المعسكرات في أفريقيا. وفي هذه المرحلة حدثت عدة انقلابات، أو تغيرات في سياسة الجماعات الحاكمة، وكان المفروض أن تكون هذه التغيرات جذرية، ولكنها في الواقع دعمت الطبيعة الدكتاتورية للأنظمة.

وكان لهذا الوضع الجديد نتيجتان على الأقل، الأولى، أن المنافسة بين الشرق والغرب صارت أكثر ربحاً للبلدان الأفريقية. والثانية، أن دول الغرب لم تكن في أي وقت أكثر استعداداً للتغاضي عن تصرفات أصدقائها في السلطة، حتى إذا كانت تتعارض صراحة مع مبادئ الديمقراطية التي تتغنى بها، من تلك المرحلة.

وأدى هـذا التصاعد في المواجهة لمزيد من المساعدات الأجنبية، وعدد غير مسبوق من المشاريع، والموارد المتوفرة لها. وغيرت الأزمة من هذه الأوضاع، فقد أدت لتدخل بالجملة من جانب المؤسسات المالية الدولية.

أفريقيا والعولمة التالية للحرب الباردة

وكـان لسقوط جدار برلين أثر مباشر على أفريقيا، حيث مثل بوضوح نهاية مـرحلة، إذ لـم تعد هناك حاجة للغرب لتساند الدكتاتوريات لمجرد وقوفها حائطاً لصد الشيوعية.

وكـان لسـقوط جدار برلين نتيجة أكثر خطورة، فقد كانت أفريقيا قد تطرق إلـيها الضـعف بسبب الأزمة الاقتصادية، والمالية، ولكنها وجدت نفسها تفقد من أهميـتها فـي أعيـن القوى العظمى. وكان هذا صحيحاً حتى بالنسبة لفرنسا، التي كانـت تحلـم بأن تلعب دوراً خاصاً بالنسبة لأفريقيا وكانت تستند لحقائق التاريخ والجغرافـيا لتـبرر وجود روابط خاصة بين أوروبا وأفريقيا. وفقدت هذه الحقائق الكثـير مـن دواعي أهميتها، وقل التركيز على أفريقيا، **فجرى التقليل من أهمية أفريقيا**. وفي الوقت نفسه بدت البلدان الغربية متشائمة بالنسبة لأفريقيا بسبب أدائها الاقتصادي، وأزماتها السياسية، واتجهت لترك القارة لقَدَرها.

ونتيجة للتقليل من أهمية أفريقيا، بدأت أوروبا تفقد أثرها السحري على النخب الأفريقية. وقد استمرت أوروبا، بالطبع، تلعب دوراً في اقتصادها، ونظرتها للعالم، ولكـن النخـب الجديـدة كانت لديها اختيارات واسعة، نتيجة لأن الأفريقيين بدأوا يهاجرون لبلدان أخرى.

وكانــت أكـثر النتائج الملموسة لهذا التغير هي أن أفريقيا لم تعد تستفيد من المواجهــة بين الشرق والغرب. وانخفضت المساعدات الرسمية من البلدان الغربية (طـبقاً للأمـم المـتحدة، انخفضت المساعدات بمقدار الثلث بين عامي ١٩٩٤، و ١٩٩٩). وكانـت القـوى الاسـتعمارية السابقة تتبع سياسة المحافظة على دوائر النفوذ، ولكنها بدأت تتخلى عن ذلك.

ولا يعنـي هـذا أن أفريقيا وجدت نفسها فجأة بلا موارد دولية، فقد استمرت المسـاعدات العامـة والخاصة تمثل جزءاً ذا مغزى من الناتج المحلي الإجمالي. وصـار قطـاع المساعدات ثاني مصدر للوظائف بعد القطاع الحكومي في بعض الـبلدان الأفريقية. وسرعان ما ظهرت مصادر جديدة للريع، فقد صارت المقرطة

مصـــدراً رئيســياً للانشغال في الغرب، رسمياً على الأقل. وهنا سارعت السلطات الأفريقـــية للاستفادة من الريع البازغ للديمقراطية. كذلك استفادت بعض البلدان من حدودهـــا المشـــتركة مع بعض الدول المارقة، فقد رغب المجتمع الدولي في إقامة **جـــدار عازل** حول هذه الدول، وحققت البلدان المجاورة بعض الريع لحمايتها من "العدوى".

وكانـــت الحرب الباردة قد عرقلت العولمة لحد ما، وقد استطاعت العولمة أن تتطور بحرية في التسعينيات، وكان لذلك عدة نتائج بالنسبة لأفريقيا:

- انتهت المنافسة بين الشرق والغرب، ولكن **المنافسة بين الشركات الغربية الكـــبرى** للـــتغلغل فـــي الأســـواق، حتى الصغيرة منها، والحصول على الريع من التعديـــن، صار جزءاً من السياسة الأفريقية. وتابعت البلدان الغربية باهتمام جهود أبـــنائها المنغمســـين في هذه المعاملات، وعدلوا من سياساتهم الأفريقية لتساند هذه المصالح. لقد تغيرت طبيعة الرهان، ولكن أفريقيا بقيت ميداناً للمنافسة.
- ركـــزت **المؤسســـات المالية الدولية** على قضايا مختلفة في التسعينيات، فحلت الحرب على الفقر محل التكيف الهيكلي، ولكن هذه المؤسسات أصبحت قادرة الآن علـــى توجـــيه الضغط بلا حدود، على البلدان الأفريقية لجرها لحظيرة النظام العالمي الليبرالي الذي تسيطر عليه أيديولوجيتها.

وأخيراً، تتمتع السلطات الأفريقية، في نهاية القرن العشرين، بنوع مختلف من المـــرونة في المجال الدولي. ولكن كما لاحظنا في حالة الاقتصاد، يمكن للمرء أن يتساءل ما إذا كانت هذه المرونة قد تآكلت بسبب التطورات العالمية.

أما بالنسبة لاتجاه الوحدة الأفريقية، فقد فقدت منظمة الوحدة الأفريقية شيئاً من مصـــداقيتها، فهـــي تواجـــه أزمة مالية، كما واجهت بعض الفشل في عمليات بناء الســـلام، والمحافظة عليه. وتدل إقامة الاتحاد الأفريقي الجديد على استمرار التطلع لوحدة أفريقيا، فهل سيعطي الاتحاد الأفريقي الجديد قوة دفع مستدامة لهذه الحركة؟ وحتى اليوم، لم تعطِ الهيئات التي تأسست لتعزيز التكامل الإقليمي إلا نتائج سياسية واقتصـــادية محـــدودة، رغم الدعم الخارجي، فهل ستكون القوة الدافعة الحقيقية في مطلع القرن الواحد والعشرين؟

النخب والسلطات

تخـتلف الأسـس الاجتماعية للحكومات فيما بين بلدان أفريقيا، فقد كانت هذه الحكومـات تخـتلف في هياكلها لقرون عدة قبل الاستعمار، وترتب على ذلك قيام أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي والسياسي. وتبعت ذلك مرحلتان حاسمتان من العلاقـات بيـن النخب والسلطات. فجاء الاستعمار أولاً، وفي هذه المرحلة نشأت الارتـباطات بيـن النخب السابقة على الاستعمار، والقوى الاستعمارية، أو نشأت علاقـات جديدة محل العلاقات التي كانت قائمة من قبل. وبعدها وصلت موجة من خريجي الجامعات لمواقع معينة في الحكومات في ظل الاستعمار، ثم ظهرت نخب جديـدة، تختلف تماماً عن النخب القديمة، أو كانت تضم شريحة صغيرة من النخب القديمة، الذين تعلم أبناءهم في ظل القوى الاستعمارية.

ويمكـن القول، إن كل بلد كان له تركيبة خاصة عند تحقق الاستقلال، تتوقف علـى تاريخ البلد قبل الاستعمار، وفي كل من المراحل الحاسمة التي ذكرناها من قـبل. ففي كل بلد استولى قطاع من النخبة على السلطة، ثم حل محله قطاع آخر، وقـد اخـتلف السيناريو من بلد لآخر، ولكن يمكن تقسيم هذه السيناريوهات لثلاثة أنواع، هي:

- احتفظت النخب القديمة بنفوذها، وهناك عدة أمثلة من هذا النوع المتطرف في أفريقيا.
- اسـتبعدت النخـب القديمـة، وهذا سيناريو متطرف آخر، يصاحبه بعض العنف.
- **اسـتوعبت النخب القديمة والجديدة الواحدة في الأخرى.** وهناك أوضاع مختلفة لهذا السيناريو، التقت القطاعات المختلفة من النخبة حول عنصر مشترك في البعض منها. وفي البعض الآخر استمرت المنافسة العنيفة بين الكتل المختلفة.

وكـان لكل من هذه الأنواع الثلاثة تأثير حاسم على اختيار الطريق السياسي فـي مختلف البلدان الأفريقية، كما كانت حاسمة بالنسبة لمراحل معينة من تاريخها السياسـي. فكانت بعض هذه المراحل يسودها السلم، والبعض الآخر يتميز بالعنف الـذي يؤدي لانقلابات عسكرية (عند تأزم الأوضاع والوصول إلى مأزق، تتدخل النخـب العسكرية أولاً للتوفيق بين التكتلات، ثم تساعد أحدها على الاستيلاء على الحكـم). وبعـض المـراحل تدهورت لتصل إلى درجة خطيرة من العنف. ومن المفهوم أن هذه المراحل لا تستبعد الواحدة منها الأخرى مع مرور الوقت.

وبغض النظر عن السيناريوهات، فالصراع من أجل السلطة، كان يدور حول مغـانم كبـيرة، الأمـر الـذي يفسر هذه الصراعات المريرة. لقد كان المتنافسون يتصـارعون من أجل السلطة ذاتها، وما تجلبه معها من هيبة، كذلك دار الصراع حـول الوصـول إلى الريع، ومن أجل القدرة على توزيع هذا الريع، والقدرة على اسـتحداث أنواع جديدة من الريع. كذلك دار الصراع من أجل تكوين مجموعة من المحاسيب الأوفياء، وأخيراً وليس آخراً، من أجل تجميع الثروات الشخصية.

انتشار الديمقراطية

ظهـرت عوامـل جديـدة قرب نهاية الثمانينيات، ولكنها لم تُنهِ التفاعل الذي عرضناه أعلاه.

فقـد تحـدت الأزمـة، وكذلك التكيف الهيكلي، الحلول الوسط السياسية التي منحـت الاسـتقرار النسبي لمن بيدهم السلطة، فقد ازدادت اللامساواة الاجتماعية، واشتدت المطالبات.

وفي الوقت نفسه، بدأ المجتمع المدني ينظم نفسه، ويلعب دوراً أكثر أثراً (وقد أبرزنا ذلك في الفصل السابق). وانخفضت القدرات الإدارية للحكومات، حيث أدت الخصخصة، ونمو الاقتصاد الشعبي لمزيد من الاستقلال عن الحكومة. وفيما يتعلق بالعلاقـات الخارجـية، أدى سقوط جدار برلين، إلى تساؤل الشركاء الغربيين عن شـرعية الأنظمـة الأفريقـية، ومدى التزامها باحترام حقوق الإنسان. وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى موجة من الاتجاهات الديمقراطية التي ظهرت في تلك الآونة، فكيف انعكس ذلك في الواقع؟

حلـت حكومـات متعددة الأحزاب محل حكومات الحزب الواحد، وخلف هذا التغيـير السـطحي، يمكـن رؤية ثلاثة سيناريوهات، مع بعض التنويعات بالطبع، حسب كل بلد.

حـدث هذا التغيير في القليل من البلدان عن طريق العملية الانتخابية. فكانت أحـزاب المعارضة تعمل بحرية، وهناك حرية للصحافة، ويمكن القول إن النخب كانـت تسير وفق القواعد المرعية في التنافس على السلطة. وظهرت ثقافة الحلول الوسط، وحدث هذا بصفة خاصة، في الأنظمة الدستورية، والإصلاح الانتخابي.

وفي السيناريو الثاني، واجهت البلدان مصاعب في الانتقال للديمقراطية، وزاد الالتجاء للقهر والصراعات الداخلية، ولم تسمح العملية الديمقراطية بسماع أصوات

المحرومين. وعندما انعقدت مؤتمرات وطنية، أثارت التناقضات بدلاً من تقديم البدائل للأوضاع القائمة. وفي أغلب الحالات، تبع فترة من عدم الاستقرار، عقد انتخابات مزورة، **واستعادة السلطة** بكل بساطة للحائزين عليها في الأصل. فهم الذين وضعوا القواعد للتنافس على السلطة، وهكذا احتفظوا بالسلطة مضحين بأسس المنافسة الحقيقية، حتى يحتفظوا برضاء المجتمع الدولي. واتفق من في السلطة، ومنافسوهم على ألا يتفقوا، حيث لا مجال للحلول الوسط. وبدء الوضع السياسي كسلسلة من مراحل الصراع الحاد تتلوها مراحل من التراخي، وعدم الاكتراث.

وأخيراً، بلغ الضغط الاجتماعي في بعض البلدان حداً يجعل الحرب هي السبيل الوحيد لإحداث التغيير، وسنعود لذلك في الفصل التالي.

لقد مرت عشر سنوات منذ بدأت هذه الموجة من ازدياد الحريات، فأين تقف أفريقيا اليوم؟ إن السيناريو الغالب هو استعادة السلطة، وهذا يغري بعض المراقبين على القول بأن شيئاً ما لم يتغير، وأن أساليب المنافسة السياسية أشبه ما تكون بملعب غير مستوي الأرضية. لقد كانت الخطوة الأساسية للأمام هي نظام تعدد الأحزاب، ولكن أليس هذا هو صراع التكتلات داخل الحزب الواحد؟ ويرى آخرون أن من في السلطة قد عرفوا كيف يحافظون على سيطرتهم على الموارد الأولية للبلاد، كما عرفوا كيف يسيطرون على النصيب الأكبر من الأصول التي "خصخصتها" الحكومة.

وبعض هذه الملاحظات تعكس الحقيقة جزئياً، ولكنها تغطي على **التغيرات الكبرى التي حدثت.** فطوال ثلاثة عقود، كانت الفكرة السائدة هي شرعية حكومة الحزب الواحد، بل كثيراً ما اعتبرت الحكومة الوحيدة القادرة على السير بالأمة في طريق التنمية. وبعد ٣٠ عاماً، **صارت الديمقراطية الإطار المعتمد.** إن استعادة السلطة لم تعد الحال إلى ما كانت عليه، ولم تعد التسلطية بنفس القوة التي كانت عليها قبل التسعينيات، بل انفتحت مساحات من الحرية. لقد تأكدت حرية الصحافة، واتسع مجالها بسرعة (وهذا صحيح على الأقل بالنسبة للصحافة المطبوعة، ولكنه لا ينطبق على الإذاعة). وأحياناً تستغل الصحافة هذه الحرية لتوجيه اتهامات لا تستند لأدلة ثابتة، فهي تكرر الإشاعات أكثر من إثارة النقاش. ولكن هذا النقاش بدأ في الظهور، وإن كانت المشاكل والقضايا كثيراً ما تتأثر بالاعتبارات الذاتية.

وتنتشـــر الأحـــزاب علـــى أسس عرقية، وتتدهور المنافسة بينها إلى العنف، وتقـــول بعـــض التحليلات الغربية إن هذا هو المقابل للديمقراطية. وهناك قدر من الصحة في هذا التحليل، ولكن هل يختلف ذلك كثيراً عن مطالبة الجماهير بالتعبير عـــن هويتها؟ نرى هذه الظاهرة في جميع أنحاء العالم، وكل ما يمكن أن يقال، هو أن أفريقـــيا تمارســـها بشكل مختلف. إن الموارد الاقتصادية والمعنوية في نقصان باســـتمرار، وتزداد اللامساواة، ولعل هذين العنصرين يسببان العنف العرقي بأكثر مما تسببه الديمقراطية.

يأتـــي مطلع القرن الواحد والعشرين بالكثير من خيبة الأمل. لقد أعطى التقدم نحو الديمقراطية المزيد من الحرية للمواطنين، وهذا ساعد على التنمية كما وضحنا فـــي جزء سابق من تقرير الأوضاع الحالية. ولكن هذا التقدم لم يضع حداً بالطبع، للأزمـــة الاقتصادية، كما لم يقلل من اللامساواة. ولهذا كثيراً ما يُنظر إليه على أنه صـــفقة خاســـرة، أو وسيلة للوصول إلى صفقات بين النخب، دون أي تأثير على الأغلبية الساحقة من السكان.

الحكم الفاشل، والحروب والعنف الواسع

أشـــار التمهـــيد لتقرير الأوضاع الحالية، إلى أزمة أنظمة الحكم في أفريقيا، وعليـــنا هنا أن نؤكد على التمييز الآتي: ففي بعض البلدان توجد هذه الأزمة ولكنها محدودة الأثر، وفي بلدان أخرى، أدت الأزمة لانهيار الحكم بالكامل، ثم الخرب.

الحكم الفاشل

ضعفت الحكومات في أفريقيا في العقود الأخيرة من القرن العشرين بانتظام، وأعـــراض ذلـــك معـــروفة للجميع. فالنقص في الموارد جعلها عاجزة عن توفير الخدمات المتوقعة منها، والقطاع العام فقد الكوادر المؤهلة. واستولى القائمون على الســـلطة علـــى جـــزء من دخل الحكومة، وتسهيلاتها، وانتشرت المحسوبية، وفقد المواطنون الثقة بالحكومة، وأخذوا يشككون في شرعيتها.

وكـــان للعوامـــل الخارجـــية دور في هذا الصدد، وخاصة الدعوات لحكومة أصغر ولتقوية القطاع الخاص. ولكن كانت هناك عوامل داخلية كذلك، مثل التأكيد علـــى العلاقـــات الاجتماعية. ولعل هذا أثر على أسلوب تأدية الكثير من الخدمات العامة، فقد أصبحت القاعدة هي سيادة العلاقات الشخصية والفساد.

ويقـال إن هـناك نظامان يعملان الآن في الكثير من البلدان: الأول هو نظام لـلإدارة (أو سوء الإدارة)، والثاني هو نظام من الفساد المستشري. ويشعر بعض السياسـيين والموظفيـن العموميين بالأضرار التي تحدثها هذه الأوضاع، ولكن النظامين مرتبطان ببعضهما البعض، مما أدى لفشل محاولات الإصلاح. والقضاء ليس مُنجيًا من هذه الحال، بما يعنيه ذلك من أخطار على المجتمع والاقتصاد. وفي بعـض الحـالات المـتطرفة، رأيـنا نوعاً من ازدواج الحكومة، فمن ناحية توجد الحكومة الرسمية، وهي عضو في المجتمع الدولي، وتتعامل مع وكالات المساعدة، ومـن الناحـية الأخـرى توجـد حكومة غير رسمية، هي الأداة للتعاملات الخفية لحساب الشركات الأجنبية، كبيرها وصغيرها.

أفريقيا في حالة حرب

فـي نهايـة القـرن العشرين، تبدو الصورة الجديدة لأفريقيا كقارة تعاني من العنف، بل العنف الشديد أحياناً. وحلت هذه المأساة في جزء من القارة فقط، ولكنه جزء ليس بقليل، فالمقدر أنه في عام ٢٠٠٠، كان ٢٠% من سكان القارة يعيشون مصـائب الحرب الأهلية، أو الحرب ضد بلد آخر. ويمكن القول **إن الحرب صارت جـزءاً مـن الحـياة اليومـية**. وبهذا، لا يمكن تجاهل هذه الحقيقة في أية دراسة مستقبلية.

ولعـل العولمـة، وانتهاء المنافسة بين الشرق والغرب، لعبا دوراً في انتشار الحـروب فـي أفريقـيا في التسعينيات. ولعل هذا لم يكن بالأهمية التي يقول بها الـبعض، ولكن هناك بالتأكيد عناصر خارجية خلقت البيئة التي ساعدت على قيام الصـراع. وأحـد هذه العناصر كان التوسع في شبكات المافيا حول العالم، خاصة تلـك الـناتجة عـن انهيار الإمبراطورية السوفييتية، والتي جعلت الحصول على الأسلحة أمراً قليل التكلفة. وفي المقابل سهلت هذه الشبكات بيع السلع الاستراتيجية، وأحـد هـذه السـلع، على الأقل في بعض بلدان أفريقيا التي تمزقها الحرب، هي المـاس. ولأنـه خفـيف الحمل، وعالي القيمة، فهو يوفر المورد المالي للسير في الحرب.

ولكـن العوامل الداخلية ساهمت بدورها في تشكيل الحرب، فالحروب الأهلية كانت تجري في الماضي، عادة لأسباب محددة، كثيراً ما كانت أيديولوجية سياسية. وفـي نهاية القرن العشرين، كانت القومية الإثنية في صعود، ولكن الحروب أحياناً

مـــا تجـــري بـــلا أيديولوجية أو أهداف على الإطلاق. وقد سمح انهيار الحكومات لجنرالات الحرب أن يقوموا بمغامراتهم بلا عائق (ويفضل البعض تسمية جنرالات الحـــرب هـــؤلاء "بالمقاولين السياسيين والعسكريين"). وكانت الحرب في السابق، على الأقل في بعض الحالات، تحظى بالتأييد الشعبي، ولكن هذا الطراز الجديد من الحروب لا يحظى به، فهي قد توقع العنف الأقصى على السكان.

والجديـــد هو تعقيد أمور الحرب، فقد ارتبطت الصراعات الداخلية (الصراع علـــى السلطة، و/أو الصراعات المحلية حول الموارد)، بالصراعات الدولية (وهي بدورهـــا ذات دوافـــع محلية). وقوى كل من هذين النوعين الآخر، وحدث التداخل بين الأطراف، والأهداف المعنية. ولم تعد أسس التحالفات واضحة، وصارت إعادة السلام أمراً صعباً للغاية.

انتشار العنف

ويلحـــظ بعض المراقبين أن التفرقة بين زمن الحرب، وزمن السلم، صارت صـــعبة، **فالابـــتزاز والقهر لا يقتصران على المناطق الموبوءة بالحرب، بل هي تحـــدث في بلدان تبدو في حالة السلام.** وأحد أشكال هذه الظاهرة، هو كثرة أشكال الجـــباية، فالسلطات الشرعية تفرض هذه الجباية في المستويات الأدنى، كما تُجبى كذلك باستخدام العنف، دون أي ادعاء للشرعية.

أحـــد أســـس الديمقراطية هو أن الحكومة وحدها هي المسموح لها باستخدام العنف لتطبيق القانون، وهي خاصة التي يُسمح لها بجمع الضرائب. وعلى الممثلين المنتخبيـــن للشعب أن يقروا فرض هذه الضرائب، وطريقة استخدامها. وبالتطبيق التدريجي لهذا المبدأ، نجحت البلدان الديمقراطية في تحويل الضرائب من أن تكون شكلاً من أشكال السيطرة، إلى أن تكون موجهة للمصلحة العامة.

لقد ضعفت نظم الحكم في أفريقيا، وكادت أن تختفي في بعض المناطق، وهذا مـــنع مـــن تطبيق المبدأ السابق، كما ساعد على انتشار العنف من جانب أصحاب المصالح الخاصة. كذلك ساعد على انتشاره التوسع في الخصخصة لتشمل مجالات تدخـــل في نطاق السيادة، ففي بعض البلدان، نجد اليوم القوات المسلحة الحكومية، وإلى جانبها قوات مسلحة تدافع عن مصالح خاصة لمن ينفقون عليها. والمفروض أن القـــوات المسلحة الحكومية، دورها هو حماية المواطنين، ولكن كثيراً ما نراها بدلاً من ذلك، تفرض عليهم الفدية.

وأقل ما يمكن أن يقال، هو أن تصاعد العنف هذا، وما يتبعه من فقدان الأمن، لا يساعد على التنمية، بأي تعريف لها.

فهل يعني هذا أن أفريقيا تبتعد عن الديمقراطية؟ هل شروط التنمية بعيدة عن التحقيق؟ ليس بالضرورة، فكما رأينا في الفصل السابق، تظهر أشكال جديدة للانتماء للمجتمع والتكامل معه تتجاوز الحكومات (ولا ننسى الحركات الدينية الجديدة التي تنتشر في أرجاء أفريقيا). وهناك معايير جديدة توضع، وتظهر أشكال جديدة للسلطة. وهذا النظام السياسي الجديد مجزأ اليوم، فهل يتمكن من أن يوازن العنف بالالتجاء إلى المصالح الخاصة في المستقبل؟ هل من الممكن أن تكون تلك الوسيلة لإعادة بناء الحكومة، بتمكين الحكومة من إنهاء العنف عن طريق المصالح الخاصة، وأن يجعل استخدام العنف مقصوراً على الصالح العام؟

٥-على سبيل التلخيص قارة لا مثيل لها

أفريقيا قارة لا مثيل لها، وقد يبدو هذا مجرد ترديد لقول واضح بذاته، ألا ينطبق هذا على أي جماعة بشرية؟ ومع ذلك، فمن المفيد في أية دراسة مستقبلية أن نتذكر أن أفريقيا جنوب الصحراء عميقة في تفردها.

وتلحق أفريقيا حالياً ببقية القارات بالنسبة لعدد السكان، وهذا في حد ذاته سبب للتفرد، حيث يرفع من تكلفة تعليم الشباب، وبناء المدن. ومثل هذه النفقات في انخفاض في بقية أنحاء العالم الأمر الذي يسمح بمزيد من الاستثمار في أدوات الإنتاج الرأسمالية.

ومن الناحية الثقافية، نجد أفريقيا أكثر تفرداً، فقد بقيت معزولة عن أوروبا وآسيا لفترة طويلة نسبياً، وهذا ساعد على قيام ثقافات ذات طبيعة متفردة. ودلت الخبرة على شدة مقاومة هذه الثقافات للصدمات الخارجية، رغم شدة هذه الصدمات، وكثرتها. وقد منحت هذه الثقافات أهمية كبرى للارتباطات الاجتماعية على حساب المنافسة، والاستثمار في عمليات الإنتاج، ولهذا الوضع جانب إيجابي مهم (فبعض المجتمعات الصناعية تبحث عن سبل لاستعادة العلاقات الاجتماعية المتدهورة). إلا أن لها جانبًا سلبيًا للغاية، فأفريقيا لم تتمكن بعد من الانطلاق اقتصادياً، ولم تتمكن من الاستئثار بركن مناسب في الاقتصاد العالمي السريع التغير. ويرى بعض المراقبين أن هذا الوضع هو أحد أسباب هذا الفشل، بل لعله أهم هذه الأسباب.

فهل أفريقيا فريدة بالنسبة لأوضاع السلطة والتسلط؟ من الشائع في مطلع القرن الواحد والعشرين، للأفريقيين ولغير الأفريقيين، أن يدينوا الفساد، والمحسوبية، والتسلطية، وهذه ظواهر حقيقية كما رأينا، فهل هذه المفاسد أكثر انتشاراً في أفريقيا مما كانت (وما زالت) عليه في عدد من البلدان البازغة؟ والإجابة على هذا السؤال ليست واضحة بذاتها، وهناك منظمة غير حكومية تنشر مؤشرات سنوية عن الفساد، ولا تعطي هذه المؤشرات قيماً مطلقة، ولكن بعض البلدان البازغة في آسيا لا يمكنها الادعاء بالتفوق على أفريقيا في هذا المضمار، الأمر الذي يستحق التفكير.

وعلى أية حال، فالفساد، والمحسوبية، والأنظمة التسلطية، لم تمنع بلداناً في أماكن أخرى من العالم، من تحقيق اقتصاد مزدهر، بل مدهش في بعض الأحيان. وكان من الصعب أن يتنبأ أي مراقب بهذا منذ ٤٠، أو ٥٠ عاماً. ولكن تفرد

أفريقيا له أصل آخر، فما هو؟ لقد حدثت تحالفات بين السلطات ورجال الأعمال في البلدان البازغة، لخلق الريع الاقتصادي، واقتسامه، وتوجد مثل هذه التحالفات في كل مكان بالعالم، ولكن ظهرت كذلك **تحالفات بناءة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية**، والمشاركة في اقتسام فوائدها. وهذه التحالفات لم تظهر في أي بلد أفريقي، فيما عدا موريشيوس.

من المعتاد، الشكوى من عدم وجود رجال أعمال في أفريقيا، أو عدم كفايتهم، ومع ذلك ففي صبيحة الاستقلال كانت هناك نواة من رجال الأعمال، خاصة من التجار. وهؤلاء موجودون من قديم الزمان، وقد تمكنوا من التأقلم مع النظام الاستعماري، ولكن الكثير من الحكومات، لعدم ثقتها في شرعية نظمها، خشيت من منافسة رجال الأعمال، وبدلاً من دعمهم والتحالف معهم، كبتتهم. ولكن روح المخاطرة لم يُقضَ عليها بالكامل، وقد أدت خطوات المقرطة لقيام سلطات جديدة، فهل هذه السلطات على استعداد للتحالف مع رجال الأعمال الجدد؟ سيدفع هذا لزيادة الإنتاج، وسيساعد على كسب الأسواق المحلية التي اجتاحتها السلع الآسيوية، وسيسمح هذا للسلع المنتجة في أفريقيا بالنفاذ للأسواق الدولية.

قارة يسيطر عليها الآخرون

ينتشر الإحساس بالتبعية بين الأفريقيين في مطلع القرن الواحد والعشرين، بل كثيراً ما يتقبلون استمرار التبعية كما لو كانت قدراً محتوماً، فهل من الضروري أن نُذكّر بأن أفريقيا لم تكن دائماً خاضعة للآخرين؟ لقد اكتشف الرحالة البرتغاليون سواحل أفريقيا في القرن الخامس عشر، ولكنهم لم يجرؤوا على التوغل في الداخل، مع أن البابا مارتان الخامس (وخليفته نيقولا الخامس)، سمح لهم بالتوغل في الأراضي المكتشفة وغزوها وامتلاكها. وقد برر خوان دي باروس [6] في وصف رحلاته، الحذر الذي أبدوه بالخوف من الأمراض الاستوائية التي قضت على الكثير من الأوروبيين الذين جرأوا على التوغل في الداخل. ولكنه أشار كذلك، إلى "قسوة السكان الأصليين"، أي بعبارة أخرى، تصميمهم على ألا يسمحوا لأحد بالسيطرة عليهم. وهكذا نجت ممالك أفريقيا من المصير الذي حاق بإمبراطوريات الآزتيك، والإنكا.

---

[6] نقلاً عن كا دا موستا، "قصة الرحلات للساحل الغربي لأفريقيا" نشر ش. شيفير، ليرو، باريس، ١٨٩٥.

لقد خضعت أفريقيا للسيطرة بالتدريج، ومراحل هذه السيطرة معروفة: حيث بدأت بتجارة العبيد، ثم الاستعمار، ثم الاستعمار الجديد، فالعولمة (أو التكيف مع الاقتصاد العالمي).

لقد وافق أصحاب السلطة السابقون (أو البعض منهم على الأقل)، على تجارة العبيد، ولم يتمكنوا من تعبئة شعوبهم لمقاومة موجات الاستعمار. وبقيت أفريقيا تابعة للقوى الاستعمارية السابقة، حتى بعد حصول البلدان المختلفة على استقلالها. ووضعتهم أزمة الثمانينيات تحت الوصاية **الفعلية**. وما زالت أفريقيا تحت الوصاية، وتفقد مرونة الحركة أكثر وأكثر، ويتضح هذا من سياسات العمل على تخفيض الفقر التي تضعها وكالات المساعدة.

لقد اختفت الأشكال القديمة للسيطرة، وصارت أكثر خفاءً وأقل قسوة، ولكن الاستراتيجيات الهروبية التي كانت تحد من سيطرة الحكومات الاستعمارية أخذت تفقد فاعليتها. فكيف تكون فعالة في الحد من سيطرة السوق والملعب الدولي؟ لقد وضعت قواعد السوق بعيداً عن أي تدخل من جانب أفريقيا، ويجب الاعتراف بأنه في مطلع القرن الواحد والعشرين، قد زادت تبعية أفريقيا بشكل لم يسبق له مثيل. وتعبر صورة "الملزمة" [7](المنجلة) التي اقترحتها سيدة أفريقية عن الواقع بأمانة.

فهل ستستطيع أكبر بلدان أفريقيا (جنوب أفريقيا ونيجيريا)، أو الاتحاد الأفريقي، أن تلعب دوراً في المستقبل في إعادة وضع قواعد تنظيم الاقتصاد العالمي؟

قارة يتوجب عليها استعادة مكانتها في العالم

لقد نزفت أفريقيا كثيراً بسبب تجارة العبيد، والحروب الداخلية التي تسببت عنها، وقد أزهقت الأرواح، وانخفض معدل المواليد، مع بدء الاستعمار، وتستعيد أفريقيا حالياً معدل سكانها. وتحتل أفريقيا حالياً موقعاً مشرفاً في المجال الثقافي الدولي، بفضل موسيقاها، وآدابها، وفنونها، ولكنها لم تحتل المكانة اللائقة بها في الاقتصاد العالمي. وبالعكس، فقد خسرت الكثير من مواقعها في الأسواق العالمية في العقود الأخيرة. بل يمكننا القول إنه في الستينيات، حققت البلدان الأفريقية المتطورة، درجة من التنمية تساوي أو تفوق تلك التي كانت عليها البلدان البازغة اليوم، ولكنها اليوم متخلفة عنها كثيراً.

---

[7] من عنوان عمل لعالمة الاجتماع المالية أميناتا تراوري.

ومع ذلك ففي عهد العولمة هذا، توجد بعض الإرهاصات لتغيرٍ للأفضل، وسنصف البعض منها فيما يلي:

صحيح أن أفريقيا لا تتكامل بشكل جيد مع الاقتصاد العالمي، ولكنها ليست مهمشة بالدرجة التي يقول بها البعض. فهي أكثر ارتباطاً بالسوق العالمي من الصين والهند، ومن الممكن عكس الاتجاه غير المواتي الذي ظهر في السنوات الأخيرة.

وهناك ملاحظة مهمة، فلقرون مضت كان الأفريقيون ينتظرون التجار الأجانب ــ أولاً العرب والصينيين، ثم الأوروبيين ــ للتجارة معهم، دون أن يغادروا قارتهم من أجل التجارة. أما الآن، فنجد شبكات التجار الأفريقيين تنتشر في أنحاء العالم للبحث عن السلع بأحسن الأسعار، وعما قريب، سنرى هذه الشبكات تبيع المنتجات الأفريقية بكفاءة لا تقل عن كفاءة الشبكات الآسيوية في توزيع السلع الآسيوية.

ألا يمكن للبراعة التي تظهر في الاقتصاد الشعبي أن تنجح في رفع إنتاجية الأفريقيين، وبالتالي دخولهم، ورفاهيتهم؟ ألا يمكن لها أن تكسب الأسواق العالمية بكفاءة تتجاوز بكثير ما هو قائم اليوم؟

كثيراً ما وُجه اللوم للأفريقيين لكثرة شكواهم (بحق) من الأضرار التي أصابتهم من أفعال القارات الأخرى طوال قرون، كما يُوجه إليهم اللوم لتوقعهم الخلاص على أيدي الآخرين. أما اليوم، فيزداد عدد الأفريقيين من جميع المستويات، الذين يعتقدون بأن مستقبلهم إنما يتوقف عليهم هم أنفسهم.

وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، تزداد العوامل التي تقود إلى التفاؤل، ولكن على الأفريقيين، من أجل تحقيق حلمهم بمستقبل أفضل، أن يقرروا ثلاثة أشياء، وهي: ما المستقبل الذي يريدونه، وكيف يتصورون مجتمعهم، والدور الذي يريدون أن يلعبوه في عالم الغد.

وفي الفصول التالية، لن نقرر إن كان أحد صور المستقبل المقترحة هو الأفضل، ولكننا سنحاول توضيح أنه من الممكن أن تتحقق صور للمستقبل أسوأ مما مرت به أفريقيا حتى الآن ولكن هناك كذلك صورًا أفضل ممكنة ــ وليس مجرد صورة أو بضع صور، وإنما صور كثيرة.



الجزء الثاني

أربعة سيناريوهات للعام ٢٠٢٥

٦- تحديد نقط الافتراق الحرجة

تلخيصاً لما قلناه في التمهيد، فالمهمة المطلوبة منا هي **وضع سيناريوهات استكشافية**، أي وضع بعض السيناريوهات التي تستعرض بعض الاختيارات الرئيسية المتاحة لأفريقيا جنوب الصحراء في المستقبل القريب. وستحاول هذه السيناريوهات، بقدر الإمكان، تحديد الإطار الممكن لمستقبل أفريقيا جنوب الصحراء.

وستعتمد جميع هذه السيناريوهات على تقرير الأوضاع الأفريقية في مطلع القرن الواحد والعشرين كنقطة بداية، ثم ترسم صورة لأفريقيا في عام ٢٠٢٥، مع توضيح الطريق بين النقطتين. ولتحقيق ذلك، يجب أن يعتمد كل سيناريو على عدد من الفروض، فما هي هذه الفروض؟ علينا أن نوجه هذا السؤال قبل البدء في وضع السيناريوهات.

يتوقف مستقبل أفريقيا جنوب الصحراء، مثله مثل مستقبل أية جماعة بشرية، على عدد لانهائي من نقط الافتراق، وسنميز بين نوعين من هذه النقط:

- يبدو هامش الشك، في مطلع القرن الواحد والعشرين، لبعض أشكال المستقبل، صغيراً بدرجة تجعلنا لا نضع بالنسبة لها فروضاً مختلفة اختلافاً بيناً، ولذا سنضع الافتراض الذي يبدو لنا الأكثر احتمالاً.
- أما بالنسبة لأشكال أخرى من المستقبل فهامش الشك كبير جداً، **وقد تكون هناك نقط افتراق على طريقها حيث يتعين على أفريقيا الاختيار بين طريق وآخر.**

وبالنسبة لهذه المستقبَلات، سنقدم فروضاً مختلفة حيث يجب الاختيار بين طريق وآخر، وهذا سيسمح لنا بوضع السيناريوهات. ومن الجوهري اختيار النقط الصحيحة للافتراق على الطريق، إذ ستتوقف على ذلك واقعية السيناريوهات الموضوعة، كما تتوقف عليها فائدة هذه السيناريوهات في رسم الاستراتيجيات المبنية عليها.

أسلوب العمل

استخدم فريق العمل معلومات متنوعة لاختيار الفروض الممكنة المختلفة المتعلقة بنقط الافتراق الحرجة:

النتائج التي توصلت إليها ورشة عمل عقدت في داكار في أكتوبر ٢٠٠٠، تحت توجيه مشروع مستقبلات أفريقيا. وقد أجرت هذه الورشة بعض التفكير

الأساســي حول وضع السيناريوهات، مستفيدة من بحوث سابقة لمستقبلات أفريقيا، شــملت نتائج المسح لتطلعات أفريقيا، والدراسات الاستراتيجية التي أشرنا إليها في التمهــيد. وقــد توصلت الورشة لعدد كبير نسبياً من نقط الافتراق الرئيسية (١٩)، وكل منها قد تقود لفروض مختلفة. ونقط الافتراق هذه مبينة في القائمة التالية:

١٩ نقطة افتراق حرجة توصلت إليها ورشة العمل في داكار

***ما أثر العولمة على المستقبل؟**

***ما مستقبل المنظمات الدولية؟ وما أثرها على الأنظمة السياسية والصراعات في أفريقيا؟**

***ما الأشكال التي ستتخذها الأنظمة السياسية في أفريقيا؟**

***ما مدى تأثير الثقافة الأفريقية على المستقبل؟**

***كيف ستتمكن أفريقيا من التعامل مع التجديد؟**

***كيف ستتقبل أفريقيا الاختلافات الثقافية والدينية؟**

***مــا مستقبل كل من منطق العلاقات، والمنطق الاقتصادي؟ وما أثر كل منهما على التنمية؟**

***ما النموذج الاقتصادي الذي سيُتبع؟**

***ماذا سيكون وضع المدخلات والبيئة؟**

***ما الدور الذي ستلعبه أفريقيا في الاقتصاد العالمي؟**

***كيف ستتمكن أفريقيا من التعويض عن الاختلافات المترتبة على النمو؟**

***كــيف ســتتمكن أفريقيا من محاربة اللامساواة الاجتماعية (قضايا الوصول للمعرفة، والنوع الاجتماعي)؟**

***ما مدى تماسك سياسات التنمية القومية؟**

***كيف سيتمكن المجتمع الدولي من احترام تعهداته؟**

***كيف ستتطور المؤسسات الإقليمية؟**

***لأي مــدى ســتبدي الحكومــات الإرادة السياسية لتحقيق التكامل الإقليمي الحقيقي؟**

***ما مقدار البنية التحتية الإقليمية التي ستتوفر؟**

***كيف سيجري تنظيم الأشكال المتنوعة للتكامل الإقليمي؟**

***ما الأشكال التي ستتخذها الهويات المحددة البازغة؟**

كـــان لهـــذه القائمة الفضل في جذب الانتباه لعدد من النقط الحاسمة لمستقبل أفريقـــيا، كما وفرت المعلومات اللازمة لوضع السيناريوهات الاستكشافية. ولكن، كـــان مـــن المستحيل دراسة جميع نقط الافتراق المحددة، فتحديد ١٩ نقطة افتراق علـــى الطريق، كان سيعني التوصل إلى عدد كبير جداً من السيناريوهات الممكنة. وكنا سنضطر للاختيار فيما بينها بشكل اعتباطي، ولذلك كان علينا استكمال جهود ورشة العمل، وحقق فريق العمل هذا بالقيام بتحليل هيكلي.

• **نـــتائج التحلـــيل الهيكلـــي.** التحليل الهيكلي [٨] يهدف لتحديد الإجابة على الأســـئلة التالـــية، فـــي نظـــام تترابط فيه جميع المكونات (في حالتنا، المجتمعات الأفريقـــية): ما العنصر ذو التأثير الأكبر في تنميتها؟ وفي المقابل، ما الذي سيكون للعناصر داخل وخارج أفريقيا، أكبر الأثر عليه؟

وفي هذا النوع من التحليل، يحدد المشاركون نوع النظام أولاً، بناءً على عدد مـــن المتغـــيرات الداخلية والخارجية. ثم يوجهون لأنفسهم كثيراً من الأسئلة بشكل مرتـــب: ماذا يؤثر على ماذا في المجتمع المعني؟ وبصفة خاصة يوجهون الأسئلة التـــي مـــا كانت لتوجه بعيداً عن هذا التحليل. وبعد معالجة الإجابات، يعبر الفريق عما يعتبره المتغير الأكثر تأثيراً، والعنصر الأكثر تبعية.

والنـــتائج الحاســـمة لهذا التحليل واردة في الصفحات التالية، ولكننا يجب أن نتـــناولها بشـــيء من التحفظ، فهي في نهاية المطاف، تعبر عن رأي فريق معين، ومع ذلك فهي مهمة جداً عند اختيار الفروض. وهي تركز على ما يبدو أنه الأكثر حسماً بالنسبة للمستقبل، وقد تقود لذلك، لفروض متباعدة (وقد وصفناها بالمتغيرات المؤثرة، والمتوسطة التأثير).

وفضلاً عن ذلك، فالتحليل الهيكلي يؤدي عادة لاستنتاجات، والكثير منها كان يمكـــن الوصول إليه بالبديهة دون الحاجة لهذا الأسلوب المعقد، ولكنه يؤدي كذلك لنـــتائج غـــير متوقعة، تستدعي التأمل. وكما يتبين فيما يلي، فالتحليل الهيكلي عن أفريقيا، لا يبتعد كثيراً عن القاعدة.

• **تقريـــر الأوضـــاع الحالية** الذي قدمناه في الجزء الأول. وقد استخدم لأنه يحدد بعض الاتجاهات طويلة المدى لتطور المجتمعات الأفريقية، كما يحدد عوامل التغيـــير التـــي تؤثـــر علـــى هذه الاتجاهات بدرجة أو بأخرى. فهل ستستمر هذه

---

[8] لمزيد من التفاصيل عن طريقة التحليل الهيكلي، ارجع إلى: A Guide to Conducting Futures Studies in Africa، نشر مستقبلات أفريقيا، ٢٠٠١.

الاتجاهات؟ وهل ستغيرها عوامل التغيير؟ وكيف؟ وأي هذه الاتجاهات سيكون ذا المغزى الأكبر في حياة الأفريقيين غداً؟ يمكن لجميع هذه الأسئلة أن تقودنا عند اختيار الفروض لوضع السيناريوهات.

- وأخيراً، جرى استخدام **البحوث من مصادر أخرى**، (أفريقية وغير أفريقية)، وخاصة فيما يتعلق بالفروض بشأن العالم الذي ستجد فيه أفريقيا جنوب الصحراء نفسها فيه في المستقبل القريب.

لقد اخترنا أن نشير إلى الإطار الخارجي لتقرير الأوضاع الحالية، للوصول إلى نظرة عامة للمجالات المختلفة التي يمكن وضع الفروض بشأنها. وتقرير الأوضاع الحالية يغطي الجوانب المختلفة للمجتمعات الأفريقية، ولذلك سنستخدم هذا الإطار الخارجي لتفسير الفروض المختارة عند وضع السيناريوهات.

النتائج الحاسمة للتحليل الهيكلي لأفريقيا جنوب الصحراء

يمكننا التحليل الهيكلي من تصنيف المتغيرات المختارة لتمييز نظام ما، والبيئة المحيطة به. وتنقسم المتغيرات لأربعة أنواع، وسنبين فيما يلي المتغيرات التي تبرز بقوة من كل نوع، كما سنبين تلك المتغيرات التي تظهر على غير توقع في كل نوع.

المتغيرات ذات الأثر الحاسم

يُقدر أن لهذه المتغيرات أكبر الأثر على التنمية الأفريقية في المستقبل، وهذا النوع يشمل:

- **درجة التحضر (نسبة المدن إلى الريف)**
- **دور الحكومة**
- **السلام والأمن**
- **درجة سيطرة الأشكال الإجرامية على الاقتصاد**
- **القيادة ذات الرؤية**
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة**

يُقدر أن درجة سيطرة الأشكال الإجرامية على الاقتصاد سيكون لها أثر كبير، وهذا أثر غير متوقع لحد ما، ويدعو لمزيد من التفكير.

المتغيرات المتوسطة الأثر

ولهـذه المتغـيرات أثر كبير، ولكنها تتأثر كثيراً بعوامل أخرى. وهي مفيدة عند وضع السيناريوهات، لأنه من الممكن التأثير عليها، وأي تأثير عليها سيؤثر علـى متغـيرات أخرى كثيرة، وبالتالي يزيد من تأثير المؤثر الأول. وهذا النوع يشمل الآتي:

- البنية التحتية
- المؤسسات والممارسات الدينية
- المتغيرات المتعلقة بالتعليم:

  مستوى التعليم

  نوعية التعليم

  تعليم الفتيات

- المساواة بين الجنسين

وتشـمل هـذه المتغيرات المؤسسات والممارسات الدينية، والتي يُقدر أنها ذات أثر كبير، وهذا غير متوقع لحد ما، ويستدعي المزيد من التفكير.

المتغيرات الناتجة

لـيس لهـذه المتغـيرات أثـر كبـير، ولكنها تتأثر كثيراً بغيرها من نوعي المتغيرات السابقة، التي تمنحها الشكل الناتج، وهي تشمل الآتي:

- الصحة
- النمو السكاني
- الادخار
- صورة أفريقيا

وكـنا نتوقع أن نجد النمو الاقتصادي ضمن هذا النوع، ولكنه يقترب من أن يكون متغيراً متوسط الأثر، وهذا يرجع بالتأكيد لأثره الكبير على المجتمع.

المتغيرات المستبعدة

وهـذه المتغـيرات لا يُقـدر أن لها أثر كبير. وكان من المفاجئ أنها تشمل الآتي:

- **الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد).**
- **التغيرات المناخية**
- **المؤسسات المالية الدولية**
- **المساعدات الأجنبية**

والنيـباد مبادرة حديثة نسبياً بما يمنع من تقدير آثارها على المدى الطويل، وهـذا يفسـر ضمها للمتغيرات التي يُقدر أن تأثيرها قليل، ولكن ضم المتغيرات الأخرى لهذا النوع يثير الاستغراب.

الشئون الديمغرافية

لنبدأ بالشئون الديمغرافية. وقد رأينا في تقرير الأوضاع الحالية أن الخصوبة أخـذت في الانخفاض في العقود الأخيرة من القرن العشرين، والنظرية التي يأخذ بهـا أغلـب خبراء السكان، هي أن الخصوبة ستستمر في الانخفاض خلال العقود القادمـة. ويتنـبأ بعـض هؤلاء الخبراء أن عدد الأطفال بالنسبة لكل امرأة سيهبط بمقدار طفل واحد كل عقد من الزمان. وتدل الخبرة أنه في هذه المرحلة من التغير السـكاني، لن تعود العجلة إلى الوراء، ولذلك تبدو هذه النبوءة معقولة. وقد تحقق هذا المعدل في عدد كبير من البلدان في الماضي.

ومع ذلك، فمن المعروف أن التغير في عدد السكان يحدث ببطء شديد.[٩] ولن يكـون لانخفاض الخصوبة أثر كبير بحلول العام ٢٠٢٥، فلن يظهر أثر ذا مغزى لهـذه التغـيرات إلا في وقت لاحق. ولهذا لا يبدو من المفيد وضع فروض متباينة لهذا المتغير.

أمـا **معـدل الوفيات** فقصة أخرى. لقد لاحظ تقرير الأوضاع الحالية، أنه بعد انخفاض حاد في معدل الوفيات، تغيرت الأحوال قرب نهاية القرن العشرين، فأبطأ معـدل انخفاض الوفيات، بل عاد للارتفاع في بعض البلدان. وأحد أسباب ذلك هو

---

[9] يهبط معدل عدد الأطفال لكل امرأة، ولكن عدد النساء في سن الإنجاب سيستمر مرتفعاً لمدة طويلة قادمة. بناءً عليه سيستمر الارتفاع في عدد السكان، ولكن بمعدل ينخفض ببطء شديد.

انتشـــار فـــيروس ومـــرض الإيدز، وهو أمر له آثار بعيدة المدى بالنسبة لمستقبل أفريقيا تتعدى الشئون الديمغرافية وحدها. وهو يستحق لذلك، دراسة خاصة متأنية.

انتشار الإيدز وآثار ذلك

طالما كان انتشار الإيدز محصوراً في عدد قليل من الأفراد في المجتمع، فإنه يـــبقى كأي سبب آخر للوفاة، رغم أن له مميزات خاصة. وفي هذه الحالات يمكن وضع سيناريوهات لمستقبل الجماعة دون اعتبار الإيدز عاملاً حاسماً.

أما انتشار الإيدز كالنار في الهشيم في مجتمع ما، فله آثار خطيرة على المدى الطويـــل، ويصـــير مـــن الضروري أخذ انتشار الإيدز كعنصر حاسم عند وضع السيناريوهات لهذا المجتمع.

لذلـــك قـــررنا رسم سيناريوهات لبعض مناطق أفريقيا حيث لا يُعتبر الإيدز عـــاملاً حاسماً. (وسنقدم هذه السيناريوهات في الفصل التالي). **وسنعامل المناطق التي ينتشر فيها الإيدز على نطاق واسع بشكل منفصل.**

ونود هنا أن نشير إلى مثال الصين وبلدان شرق أوروبا، فقد كان الاعتقاد أن الوبـــاء لـــم ينتشـــر فـــيها، ولكنه أخذ ينتشر فيها بسرعة مع مطلع القرن الواحد والعشـــرين. وهـــذا يـــدل على أنه فيما يتعلق بالإيدز، لا توجد أمور مؤكدة، فمن الممكن تصنيف بلد ما في إحدى المجوعتين اليوم، وفي الثانية غداً.

وطـــبعاً سيكون من المفيد رسم سيناريوهات للبلدان حيث يكون الإيدز واسع الانتشـــار، ولكـــن الظاهـــرة حديثة بدرجة لا تسمح بالتنبؤ بمستقبلها، أو بنتائجها، وبالتالـــي لا يمكـــن وضـــع سيناريوهات محتملة. ما زال الإيدز ظاهرة حديثة في مطلـــع القـــرن الواحد والعشرين، وتنقصنا النظرة طويلة المدى التي تسمح بتقدير جميع النتائج الديمغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للوباء.

ولذلك سنقتصر على التقدم ببعض التعليقات حول انتشار الوباء، كما سندرس أثره على معدل الوفيات، والخصوبة، والتركيب العمري للمجتمع.

تظهـــر أحـــدث الدراسات حول انتشار الإيدز، [10]أن الظاهرة أكثر تعقيداً مما كـــان يُظـــن، وكان من الضروري تعديل النظريات الشائعة بشأنه حالياً. وقد كانت الـــنماذج الشـــائعة حـــتى الآن تعتمد على المتغيرات السلوكية، ولكن يبدو الآن أن

---

[10] ومنها: م. كارايل، وك. هوامز، The Multicentre Study of Factors Determining the Different Prevalences of HIV/AIDS in Sub Saharan Africa، مجلة Aids، ٢٠٠١.

المتغيرات البيولوجية لها أثر هي الأخرى. وهذا يفسر انتشار الإيدز بمعدلات مختلفة في مناطق مختلفة من أفريقيا، فما النتائج الرئيسية التي يمكن استخلاصها؟ يحتاج الأمر إلى المزيد من الجهود لتحديد هذه المتغيرات وتقييمها كمياً، ووضع النماذج الجديدة لمحاكاة معدلات انتشار الإيدز.

وأخذ الاعتبارات البيولوجية في الاعتبار لا يلغي بالطبع آثار السلوك على انتشار الإيدز، وبالتالي فمن واجب السلطات العامة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومن مصلحتها التحرك لتعديل السلوكيات لوقف انتشار الإيدز.

وستستمر **معدلات الوفاة** في الارتفاع في المدى المتوسط، إلا إذا طبقت الوسائل العلاجية المتوفرة حالياً، ولكنها مرتفعة الثمن بما لا يسمح بنشرها في البلدان الأفريقية. وسيؤثر ارتفاع الوفيات على البالغين والأطفال، ومن المعترف به أن معدلات وفيات الأطفال ستعود للارتفاع لما كانت عليه في أوائل الستينيات. وعلى المدى الطويل، سيتوقف انتشار الإيدز على تطوير وسائل جديدة لمنع المرض، وعلاجه. وسيتوقف كذلك، على المساعدات التي سيوفرها المجتمع الدولي في هذا المجال.

ويحتمل أن يخفض الإيدز **معدل الخصوبة** وسيضيف هذا إلى الانخفاض العام الذي أشار إليه تقرير الأوضاع الحالية، ولا شك أن انتشاره سيكون له من الآثار ما يزيد عما كان متوقعاً منذ بضع سنوات. وهناك الكثير من العوامل المؤثرة، ولا يمكن التنبؤ بآثارها بأية درجة من الدقة اليوم.

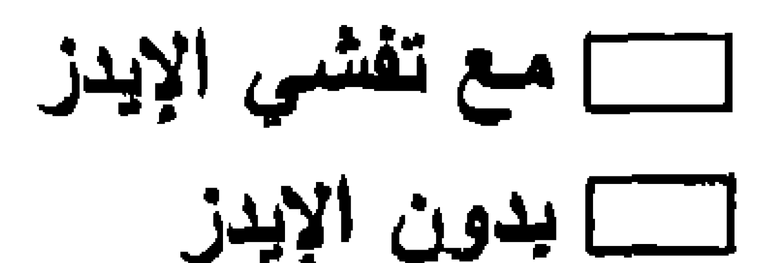
لقد رفع الإيدز معدل الوفيات بين البالغين من الشباب بشكل حاد (ارتفع عدد الوفيات بين من تقع أعمارهم بين ١٥، و٣٤ عاماً بمقدار ١٧ مرة). ومع ذلك فأغلب البالغين المصابين بالمرض، سيموتون بعد انقضاء الفترة الأكثر خصوبة في حياتهم، ولذلك فانتشار الإيدز لن يخفض الخصوبة كثيراً. وسيكون أثره غير مباشر عن طريق عرقلة آليات النسل في المجتمع. ولا يمكننا التنبؤ بدقة بأثر الإيدز على الخصوبة، إلا في الإطار الواسع لأثره على المجتمع، وهو أثر غير معروف بدقة اليوم.

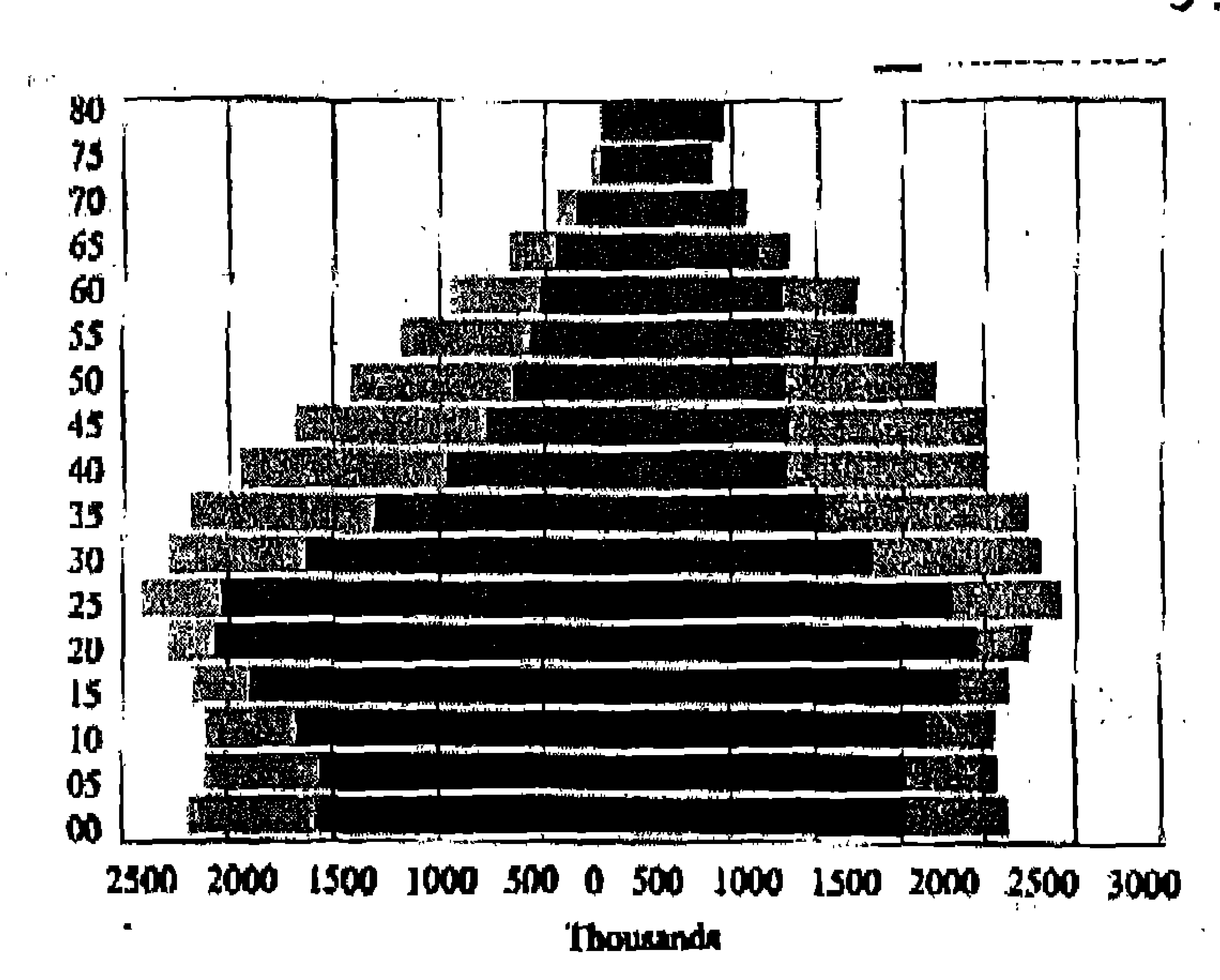
ويمكن أن نختتم بالقول إنه لا أحد يعرف بدقة اليوم، الأثر المستقبلي للوباء على معدلات الوفيات والخصوبة في المناطق التي ينتشر فيها المرض بشدة.

كذلك يؤثر الإيدز بشدة على **التركيب العمري**، فارتفاع معدل الوفيات، وانخفاض الخصوبة، يعملان معاً على تغيير التركيب العمري في البلدان المصابة

بالوباء بشدة. فانخفاض الخصوبة يضيق كثيراً من قاعدة الهرم العمري، حيث تكثر الوفـيات في الأعمار ٢٥ إلى ٣٠، أي في مقتبل العمر، مما يعني قلة عدد السكان فـي سن النضج. فهذا يعطي الهرم العمري شكلاً غير عادي، مع ما يعنيه ذلك من آثـار اجتماعـية، ومن أهمها قلة عدد الرجال والنساء فوق سن الخامسة والثلاثين الذين يمارسون نشاطهم الطبيعي في الاعتناء بالصغار وكبار السن.

وتوضـيحاً لهذا التغير، نقدم نموذجاً للهرم العمري المتوقع في جنوب أفريقيا عـام ٢٠٢٠، وهـو يبين الأوضاع في حالة تفشي الإيدز، وفي حالة عدم تفشيه. وطـبعاً لا ننسى الحذر عند فحص هذا الرسم البياني المتوقع نظراً لما أسلفناه من تحفظـات علـى المعرفة الحالية لهذا الوباء. ويبين الرسم النقص الخطير في عدد الرجال والنساء في سنوات النضج.





سكان جنوب أفريقيا عام ٢٠٢٠، مع تفشي الإيدز أو عدم تفشيه

المصدر: مكتب إحصاء الولايات المتحدة، توزيع السكان في العالم، ٢٠٠٠.

ولـم نضـع سيناريوهات للبلدان التي يتفشى فيها الإيدز. وقد اعتمدنا على البيانات المتوفرة حالياً، ويمكننا التوصل إلى ثلاث نتائج محتملة مما وضحناه فيما سبق:

• سيبدأ عدد السكان في الانخفاض قريباً في عدد من البلدان الأفريقية. وقد يبدأ هذا الانخفاض في حالة معينة في عام ٢٠٠٣، وسيؤثر هذا الانخفاض بصفة خاصة على بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزيمبابوي. وسيؤثر تفشي الإيدز بسرعة على معدل الوفيات في هذه البلدان، حيث الخصوبة منخفضة نسبياً.

• وفي بلدان أخرى، يتفشى الإيدز كذلك، ولكن الخصوبة ما زالت مرتفعة، ولذلك سيستمر عدد السكان في الزيادة، ولكن بمعدل أقل.

• في جميع البلدان حيث يتفشى الإيدز، حتى بدرجات غير مرتفعة، سيكون للإيدز آثار اجتماعية (وبالتالي اقتصادية) خطيرة بالتأكيد. وأقل هذه النتائج إحداث تغيير مهم في الهرم العمري، ولكن يصعب تقدير هذه التغيرات بدقة اليوم.

ونلاحظ بصفة خاصة أن البلدان ستجد نفسها في أوضاع جديدة بالكامل إذا انخفض عدد سكانها. وبالطبع، فقد عانت البلدان الأفريقية من قبل من انخفاض عدد السكان، ولكن ذلك حدث في الحقبة الاستعمارية، ولا يوجد بلد في مرحلة تنمية في عالم اليوم، قد مر بمثل هذه التجربة. وهذا يزيد من صعوبة التنبؤ بالنتائج الاجتماعية لهذه الأوضاع.

سيناريو للسكان في أفريقيا جنوب الصحراء

ولنعد الآن لأفريقيا جنوب الصحراء، وفيما يلي أحدث توقعات الأمم المتحدة للعام ٢٠٢٥:[11]

التقدير المنخفض ١٠٩٠ مليوناً

التقدير المتوسط ١١٦٠ مليوناً

التقدير المرتفع ١٢٢٠ مليوناً

ويرسم هذا التقدير صورة لأفريقيا جنوب الصحراء، سكانها يتراوحون بين ١١٠٠، و١٢٠٠ مليوناً تقريباً، أي إنهم لم يتضاعفوا خلال ٢٥ عاماً. وبعدد سكان يقل قليلاً عن ١٥% من سكان العام، تكون أفريقيا في سبيلها لاستعادة وزنها العالمي، حيث بدأت هذا الاتجاه في أواسط القرن العشرين، ولعلها ستستعيد وزنها الديمغرافي الذي كان لها في الأزمنة القديمة.

ويتوقع التقدير المتوسط للأمم المتحدة أن يبلغ سكان المدن ٥٦٠ مليوناً وهذا يعني أن سكان المدن قد تضاعفوا ٥و٢ مرة خلال ٢٥ عاماً. وبعبارة أخرى،

---

[11] توقعات مستقبل سكان العالم، ٢٠٠٢.

هبوط معدل زيادة سكان المدن كثيراً، وأن أقل قليلاً من نصف سكان أفريقيا سيسكنون المدن في عام ٢٠٢٥. وكما جاء في تقرير الأوضاع الحالية، يعتقد بعض المراقبين أن الأمم المتحدة تقلل من عدد سكان المدن الحالي، كما يعتقدون أن أكثر من نصف عدد سكان أفريقيا سيسكنون المدن قبل عام ٢٠٢٥، وربما قبلها بكثير. وأيا ما كان الأمر، لدينا **الصورة التالية لأفريقيا: خلال ٢٥ عاماً سيكون عدد سكان المدن قد ارتفع من ١:٣، إلى ١:٢، وربما أكثر قليلاً.** وستكون أفريقيا قد لحقت حينئذ ببقية القارات فيما يتعلق بنسبة سكان المدن.

وهذا يعني كذلك، أن **حوالي ٥٥٠ مليوناً من الأفريقيين سيعيشون في المناطق الريفية**، بالمقارنة مع ٤٣٠ مليوناً كانوا يعيشون بها في عام ٢٠٠٠. أي أن المناطق الريفية ستكون أكثر سكاناً عما قبل.

وحتى اليوم، كانت الهجرة من أفريقيا قليلة، ويحتمل أن الأوضاع الدولية ستحافظ على هذه الحال. ولذلك لا حاجة لعمل فروض بهذا الشأن، ولكن على السيناريوهات أن تأخذ في الاعتبار نزيف الأدمغة على الأقل، لأنه يؤثر على الاقتصاد.

التعليم

لاحظ تقرير الأوضاع الحالية الفجوة بين أفريقيا والقارات الأخرى في هذا المجال، كما أثار التساؤلات حول نوعية التعليم.

ويكشف التحليل الهيكلي عن ثلاثة متغيرات ذات تأثير حاسم، وهي: مستوى التعليم، ونوعية التعليم، ونسبة تعليم الفتيات. ولهذه المتغيرات أهمية كبيرة بالنسبة للمستقبل، وهو ما يتسق مع الخبرة (الاستدلالية) الملاحظة في البلدان البازغة.

ولكننا نلاحظ أن أي إصلاح رئيسي في نظام التعليم يأخذ وقتاً ليتحقق، إذ يجب تدريب العدد الكافي من المدرسين لتنفيذ الإصلاح. وفضلاً عن ذلك، فنتائج الإصلاح تمتد عبر الزمن، ولا تظهر نتائجها إلا على المدى الطويل. فهل سيكون للتغيرات على المدى المتوسط أثر ملموس، خاصة على النمو الاقتصادي، قبل ٢٠٢٥؟ لا تأكيد على ذلك.

يمكن بالتأكيد اعتبار التعليم عاملاً أساسياً في التغيرات بعيدة المدى، ولكنه ليس عاملاً حرجاً. والتعليم وحده لا يمكن أن يؤدي لتغيرات جذرية خلال الخمس والعشرين عاماً القادمة. ولا بد من أخذ التعليم في الاعتبار عند وضع

السيناريوهات، ولكنه ليس من المناسب استخدام الفروض بشأن التعليم كفروض أساسية للسيناريوهات المختلفة الموضوعة.

الاقتصاد

رأت أعوام الستينيات والسبعينيات عدة أشكال من التخطيط الاقتصادي في أفريقيا، تبعتها محاولات للتكيف الهيكلي النيولبرالية. فما الذي تعلمناه من العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين؟ إنه لمن قبيل تخيل تحقق الأحلام، أن نتوقع حدوث النمو الاقتصادي في أفريقيا بأساليب مباشرة، وسنعتبر النمو الاقتصادي متغيراً لا يجب إدخاله ضمن الفروض الأساسية للسيناريوهات، والتحليل الهيكلي يؤكد صحة ذلك لحد ما. ولكن النمو الاقتصادي سيكون بالضرورة أحد النتائج التي تبرز في صورة أفريقيا عام ٢٠٢٥، التي ترسمها كل من السيناريوهات الموضوعة.

ومع التسليم بما سبق، علينا أن نتساءل عن مستوى الفروض التي سنضعها بشأن العوامل الرئيسية التي تؤثر على النمو المتوقع للاقتصادات الأفريقية. ويمكننا تحديد نوعين من العوامل التي ستؤثر بشكل مباشر على النمو:

- **العوامل الخارجية**: وهذه تشمل حالة المناخ الاقتصادي العالمي في المستقبل، وخاصة، ما مدى التقدم في تقنين الاقتصاد العالمي؟ وكيف سيتفاعل اللاعبون الأساسيون في التجارة العالمية؟ وغيرها.
- **العوامل الداخلية**: ما مدى القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية؟ وهو أمر لا يمكن الجزم به. ما مدى إنتاجية قوة العمل؟ هل ظهرت أساليب لتراكم الثروة، واستثمار المداخيل؟ ما مدى تكامل الأسواق الأفريقية؟ ما مدى قدرة الاقتصادات الأفريقية على النفاذ للأسواق الأجنبية؟

ولكننا نستطيع أن ننظر للنمو على مستوى آخر، فنقول إن تنمية الاقتصادات الأفريقية تتوقف لحد كبير على عوامل غير اقتصادية، مثل:

- **العوامل الاجتماعية**: وهذه العوامل تؤثر على روح المبادرة الفردية، واستثمار المداخيل، واستخدام تكنولوجيات جديدة، وإنتاجية قوة العمل.
- **العوامل السياسية**: لقد منعت هذه العوامل أفريقيا من تحقيق النمو الاقتصادي المرتقب، بسبب الطريقة التي طبقت بها الحكومات نماذج التنمية التي

اخـتارتها. وكانــت هــذه الـنماذج تنادي بالتدخل المباشر، أو نيولبرالية بدرجات مختلفة.

ولهــذه الأسباب لن نضع فروضًا اقتصادية صرفة عند وضع السيناريوهات، وفضلنا اعتبار **أن العوامل الاجتماعية والسياسية هي الحاسمة.**

العوامل الاجتماعية والسياسية

لقــد أبــرز تقرير الأوضاع الحالية دور هياكل النَسَب في الكثير من مناطق أفريقــيا، كمــا أبــرز المــنطق الذي تؤثر بمقتضاه هذه الهياكل. فأغلب أصحاب المصــلحة في المجتمع يفضلون التقليل من المخاطرة، بدلاً من تعظيم الربح. وهذا يدفــع الأفــراد للاســتثمار فــي العلاقــات الاجتماعية، وتنويعها، وتفضيلها على الاستثمار في رأس المال المنتج.

كذلــك لاحــظ تقرير الأوضاع الحالية أن عمل هياكل النَسَب قد عرقلته في العقــود الخــيرة مــن القرن العشرين، التأثيرات الثقافية الأجنبية التي تغلغلت في المجــتمعات الأفريقية. فقد تطورت هياكل النَسَب دون أن تحدث تأثيراً أساسياً على أنظمــة الإنتاج، فما الذي يخبئه المستقبل؟ ستظهر توازنات ثقافية جديدة ولا شك، فهــل ســتغير الطريقة التي تجمع الناس معاً؟ وعلى الأخص، هل ستحدث تغيرات عميقة في أساليب الإنتاج؟

وهــذا ولا شــك، سؤال حاسم بالنسبة لمستقبل أفريقيا، وهناك إجابات مختلفة كثــيرة محــتملة له. وقــد أبرز تقرير الأوضاع الحالية الفورة الثقافية، خاصة في المناطق الحضرية، التي تميز أفريقيا في مطلع القرن الواحد والعشرين. ويحدد هذا السؤال نقطة افتراق واضحة على الطريق.

وهــناك إجابــات كثيرة محتملة، وطرقاً متنوعة ممكنة، وقد اخترنا من بينها طريقين مختلفين اختلافاً بيّناً، وهما يشملان مجالاً واسعاً من الطرق الممكنة.

فرضان متعلقان بالسلوك

الفرض الأول: هو أن الأغلبية العظمى من أصحاب المصلحة في المجتمعات الأفريقــية سيســتمرون فــي تفضــيل الاستثمار في العلاقات الإنسانية، بدلاً من الأســاليب المخــتلفة لرفع إنتاجيتهم. وستستمر نظم النَسَب في التأقلم مع الظروف

المتغـــيرة، ولكنها ستحافظ على منطق وجودها، أو بعبارة أخرى، **سيستمر منطق العلاقات سائداً**، في مقابل ما ندعوه منطق الاقتصاد.

والفـــرض المقـــابل، أنه بالعكس سيسود منطق الاقتصاد على نطاق واسع. وسيتضـــاءل دور أنظمة النَسَب، ويقابل تفضيل الجماعة على الفرد بالتحدي. وليس مـــن الضـــروري أن تصـــير الفردية الاتجاه السائد، ولكن العائلة ستكون أكثر من مجـــرد آلـــية للإنـــتاج والاستهلاك، بل ستكون آلية لتراكم الثروة، والاستثمار في العمليات الإنتاجية.

وعليـــنا توضيح نقطة معينة لمنع أي سوء فهم، فنحن لسنا بصدد الحديث عن طريقيـــن للتفكـــير متعارضـــين في الأساس. فلا يعني الأمر، أن الأفريقيين كانوا متعلقين بأسلوب معين في التفكير حتى اليوم، وأنهم يتخلون عنه (أو لا يتخلون عنه حســـب الأحـــوال) لتبنـــي أسلوب آخر في التفكير، مقتبس من ثقافات أخرى. فمن الطبيعـــي أنه في الحالين، يوجد أسلوبا التفكير معاً، ولكن الأغلبية ستغير أهدافها، وسيعطون وزناً مختلفاً لزيادة الاستثمار في العلاقات الاجتماعية، أو لإنتاج المزيد من السلع المادية، والخدمات.

وهـــناك الكثـــير مـــن الأوضـــاع المتوســـطة الممكـــنة بين هذين الفرضين المتعارضين.

ومـــن الواضح أن الاختيار بين أحد الفرضين أو الآخر يعني اختيار طريقين مختلفيـــن تماماً، وهذا معناه وضع سيناريوهين مختلفين تماماً. فلنفترض أن منطق العلاقـــات سيستمر في السيادة بشكل أرجح، فسيقودنا هذا لسلسلة من السيناريوهات تتمشـــى مـــع الـــتاريخ الأفريقي في العقود القريبة الماضية. فإذا وضعنا الفرض الآخـــر، فســـيؤدي بـــنا ذلـــك بالضـــرورة للســـير في طرق مختلفة، أي سيؤدي لســـيناريوهات تختلف بدرجات متفاوتة مع الاتجاهات الماضية. فإذا وضعنا فرضاً يقـــع قـــرب منتصـــف الطريق، أي بافتراض قدر من التوازن بين نوعي المنطق، فسيؤدي هذا لمجموعة ثالثة من السيناريوهات.

ســـيكون التوازن بين منطق العلاقات، والمنطق الاقتصادي (كما حددناهما)، نقطـــة افـــتراق رئيسية على الطريق، وعلينا أن ندرس نقطة الافتراق هذه، لنرسم السيناريوهات.

دور الهيئات والممارسات الدينية

لقد رأينا أن التحليل الهيكلي قد أعطى دوراً أكبر من المتوقع لهذا العامل، فقد ظهـرت طوائف دينية أفريقية جديدة، وجرى الترحيب بطوائف من قارات أخرى. ولهذا يجب عدم التقليل من أهمية دور المؤسسات والممارسات الدينية. وهي قد لا تكـون نقطة افتراق على الطريق، ولكنها قد تخلق الظروف المناسبة لتفضيل أحد السيناريوهات على الآخر. فيجب مراعاة هذا العامل عند وضع السيناريوهات.

نظم الحكم

وضـح تقريـر الأوضاع الحالية أن انتهاء الحرب الباردة قد قلل من هامش المناورة أمام الحكومات الأفريقية على النطاق الدولي. والتغيرات في المناخ الدولي تقلل من فرص المرونة للسلطات الأفريقية في المستقبل.

ومـن الناحـية الأخرى، فالبحوث التحضيرية لهذه الدراسة عن أفريقيا عام ٢٠٢٥، تؤكد على موضوع نظم الحكم، فما الدور الذي تلعبه الدولة؟ وكيف تعمل؟ وهـناك هيئات كثيرة أجرت دراسات تؤكد أهمية نظم الحكم، وكان لهذه الدراسات أثرها على فكر الدراسة الحالية بشأن مستقبل أفريقيا. وتؤكد هذه الدراسات أن دور وممارسات الدولة حتى تاريخه لم تساعد على التنمية، وهي تبرز أن كيفية ممارسة السلطات السياسية لسلطاتها سيكون له أثر حاسم على مستقبل أفريقيا.

ولذلـك كان من الضروري وضع فروض بشأن نظم الحكم، وخاصة هل من الممكـن معالجـة أوجـه الضـعف الحالية في نظم الحكم؟ هل يمكن التخفيف من مسـتوى العـنف؟ (وهذا يتضمن انتشار العنف في الكثير من أرجاء آسيا) هل من الممكن إقامة إطار يساعد على النمو الاقتصادي؟

فرضان بشأن دور نظم الحكم

هناك فرضان حاسمان مختلفان ممكنان، بشأن نظم الحكم في المستقبل:

- سـتتمكن السلطات السياسية من معالجة أشكال الضعف الملحوظة في نظم الحكـم مـع مطلع القرن الواحد والعشرين. وستقوم السلطات السياسية بلعب دور إيجابي، وخاصة **ستتمكن من خلق إطار مساعد للتنمية**. وستتمكن من بناء تحالفات بـناءة مـع أصـحاب المبادرة الفردية النشطين لرفع إنتاجية أفريقيا، وقدرتها على المنافسة.

• لا يمكن تخفيف نقط الضعف في نظم الحكم بما فيه الكفاية، فيستمر الريع، والممارسات الفاسدة في السيادة. وتستمر الطبيعة الأبوية للحكومات، **ولن تلعب دوراً إيجابياً**، خاصة فيما يتعلق بالتنمية. ولن يبنى إطار مساعد للتنمية، ولن يكون هناك دافع للسلطات السياسية لبناء تحالفات مع أكثر أصحاب المبادرات الفردية نشاطاً.

الجمع بين الفروض الثقافية وتلك المتعلقة بنظم الحكم

تتمتع السلطات الحاكمة بمركز متميز في المجتمع، ولكن أعضاءها هم في الوقت نفسه أعضاء في ذلك المجتمع، ولذلك لا يجوز وضع فروض بشأن نظم الحكم لا تتسق مع فروضنا السابقة بشأن المجتمع، وإلا وقعنا في خطأ التذبذب.

وبناء عليه سنتقدم بالمجموعتين الآتيتين من الفروض:

• يسود منطق علاقات النَسَب، ولا تتمكن السلطات السياسية من وضع إطار يساعد على التنمية.

• يسود المنطق الاقتصادي، وتتمكن السلطات السياسية من وضع إطار يساعد على التنمية.

وتبدو أية مجموعات أخرى من الفروض غير محتملة، لأنها لن تكون متماسكة

وهكذا سيستخدم الفرضان السابقان كأساس لوضع السيناريوهات، وبالطبع يجب استكمالهما بفروض أخرى تتمشى معهما، على الأقل في حدود نقط الافتراق الأساسية المحددة، عند وضع الفروض التي يبنى عليها كل من السيناريوهات.

وهذه الفروض التكميلية تشمل فروضاً حول العالم المحيط بأفريقيا في المستقبل. وسنذكر الفروض التي استخدمناها قبل وضع السيناريوهات المترتبة عليها.

أفريقيا في عالم الغد

لم يعطِ التحليل الهيكلي وزناً كبيراً للمتغيرات الخارجية في المحيط العالمي الذي ستجد أفريقيا نفسها فيه في المستقبل، ولكننا يجب أن نأخذ هذه البيئة المحيطة في الاعتبار في سيناريوهات مستقبل أفريقيا. وعلينا لذلك أن نختار الفروض الأكثر احتمالاً في هذا المجال.

ومـــن الواضح أننا لا نستطيع في دراسة مستقبل أفريقيا هذه، أن ندرس البيئة العالمـــية فـــي المستقبل بعمق، ولذلك سنكتفي برسم بعض الخطوط العريضة فيما يلـــي. وهـــي خطـــوط حصـــلت على درجة كافية من التوافق، وهي الأكثر فائدة لدراستنا كما يبدو.

- قـــبل ســـقوط حائط برلين، كنا نعيش في **عالم ثنائي القطبية، وهذا العالم صـــار فـــي عـــداد الماضـــي الـــيوم**. وقد تواجه الولايات المتحدة بعض الأزمات الاقتصـــادية خـــلال الخمـــس والعشرين عاماً المقبلة، ولكن التكنولوجيا العسكرية الأمريكية متقدمة بدرجة لا تسمح بأي تحدٍ، ولا تظهر في الأفق أية قوة تستطيع أن تكون قطباً مقابلاً..

- مـــنذ انهيار الاتحاد السوفييتي، تخلفت روسيا كثيراً بما لا يسمح لها بلعب هـــذا الدور. وستتقوى أوروبا بالتأكيد، مع تحمل قدر من آلام النمو، ولكنها لا تملك الوســـائل لإعادة خلق عالم ثنائي القطبية. وتتطلع الصين لتصير قوة عظمى، ولكن لديها من المشاكل الداخلية ما يمنعها من لعب هذا الدور. بل إن بعض المراقبين لا يستبعدون أن يتعذر حل التناقضات في داخل النظام الصيني، وهذا قد يؤدي لانهيار الحكومـــة والاقتصـــاد الصـــينيين في المدى المتوسط. ونموذج النمو الياباني يفقد اندفاعـــه، وظهـــور نموذج بديل سيستغرق وقتاً طويلاً، ولذلك لن تصل اليابان هي الأخرى، لوضع القوة العظمى. وفي الأغلب، ستتعايش ستة كتل رئيسية معاً، وهي تشـــمل الولايات المتحدة، وأوروبا، وروسيا، واليابان، والصين، والهند. وستتعاون معاً بدرجات متفاوتة، حسب السيناريو المقترح.

وسيســـتمر اتجـــاه حرية التجارة، وكذلك حرية التدفق المالي، قوياً وثابتاً ولن تعكسه أية تحركات مضادة للعولمة. ولكن لا يمكن استبعاد أن تتمكن هذه التحركات مـــن حرفه نحو شكل مختلف من العولمة، فالاختلال الوظيفي للأسواق الحرة حرية كاملـــة سيصـــير غـــير محتمل بالمرة. ويبدو من المحتمل أن بعض الأسواق على الأقـــل، ســـيجري تقنينها. ولكن ليس من المحتمل في الوقت نفسه، أن تكون هناك حرية تنقل للأفراد.

- ســـيكون تقنيـــن الأســـواق مجـــرد واحد من أشكال التقنين العامة للنظام الرأســـمالي السائد، فالرأسمالية ستجد من ذاتها الوسائل لإصلاح نقط الضعف فيها، بـــل حتى تناقضاتها. ويبدو من غير المتوقع حدوث أزمة اقتصادية كبيرة، وعامة، طويلة المدى، لأن مثل هذه الأزمة ستدفع إلى اتخاذ إجراءات حمائية لا بد أن تؤثر

علـــى أفريقيا. وهذا لا يعني أنه لن يحدث تغيير، أو على الأقل، بداية تغيير. فحتى الآن كـــان الدافع الأول للنظام هو قيم المنافسة، وتعظيم الربح، وقد تحل محل هذه القيم السائدة، قيم أخرى أقل سعياً وراء الماديات. ولكن ليس من المنتظر أن تنعكس اتجاهات النظام في حدود مدة ٢٥ عاماً.

• ســـيظهر عـــدد متزايد من المشاكل العالمية، وهي متعلقة بالبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية والصحة، وأمن الكوكب بصفة عامة. وبصفة خاصة، لا ينتظر أن تنتهـــي ظاهـــرة الإرهـــاب الدولي، بل قد تشتد في قوتها، ولكنها لن تنجح في هدم استقرار النظام العالمي. وسيشتد مفهوم الصالح العام على المستوى العالمي، وتزداد فاعليـــته، ووزنه في العلاقات الدولية. ولكن سيصعب تحقيق تقدم في الحكم الصالح علـــى المســـتوى العالمي. وقد تزداد أهمية نظام الأمم المتحدة، ولكن هذا ليس أمراً مؤكـــداً. ومـــع ذلـــك، فالكتل الرئيسية ستستمر في محاولة إيجاد الحلول للمشاكل العالمية.

• ستستمر بلدان آسيا البازغة، كثيفة السكان، في التنمية، رغم بعض فترات الأزمـــات، وسيصل المزيد من سكان الصين، والهند، وجنوب شرق آسيا، لمجتمع الاســـتهلاك، وبذلك تخلق أسواق جديدة. (وكما لاحظنا أعلاه، قد تعاني الصين من أزمة كبرى، ولا يجب استبعاد هذا الاحتمال.) وستبقى في هذه البلدان موارد كبيرة مـــن الأيدي العاملة الرخيصة، وبذلك تستطيع الاستمرار في إنتاج السلع والخدمات المنافســـة، ولكـــن سيكون عليها في الأغلب أن تقيم توازناً جديداً. ما الذي ستنتجه للســـوق المحلي؟ وما الذي ستستورده، وما الذي ستصدره؟ ما هي الأسواق الجديدة التي ستنفتح بذلك أمام من يستطيع الحصول عليها؟

• لـــن تتوقف المساعدات للبلدان النامية بصفة عامة، ولبلدان أفريقيا جنوب الصحراء بصفة خاصة، بالكامل، فالبلدان المتقدمة ستخسر الكثير إذا سمحت بذلك. وعلـــى ذلـــك فـــلا ينتظر أن تتوقف المساعدات بالكامل، إلا في حالة حدوث أزمة عالمية طاحنة، طويلة المدى، ولكننا رفضنا هذا الافتراض الأخير. كذلك لا يحتمل أن تدفـــع الـــرؤية لمســـتقبل مشترك للبلدان المتقدمة والنامية، إلى زيادة كبيرة في المساعدات، بل يبدو من المحتمل أن يتذبذب حجم المساعدات. وسيتوقف ذلك على الأوضـــاع الاقتصادية والسياسية، وفي الوقت نفسه سيتخير المانحون بتدقيق أكبر، ويفرضـــون شروطاً أشد. وهناك كذلك فرصة لتحولات كبيرة، فمن الممكن إعطاء وزن أكبر للمصـــالح العامة العالمية، وهذه تهم جميع البلدان، وخاصة المتقدمة منها.

وقد يحدث هذا على حساب المساعدات المباشرة الموجهة للنمو الاقتصادي للبلدان النامية.

- سيستمر التقدم التقني، وتزداد سرعته في الأغلب. وينطبق هذا بصفة خاصة على معالجة البيانات والاتصالات، وبصفة أكبر على علوم الحياة. وسيكون لهذا نتائج عملية لا يمكن التنبؤ بها اليوم. وستستمر البلدان المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة كالمحرك الأول لهذا التقدم.

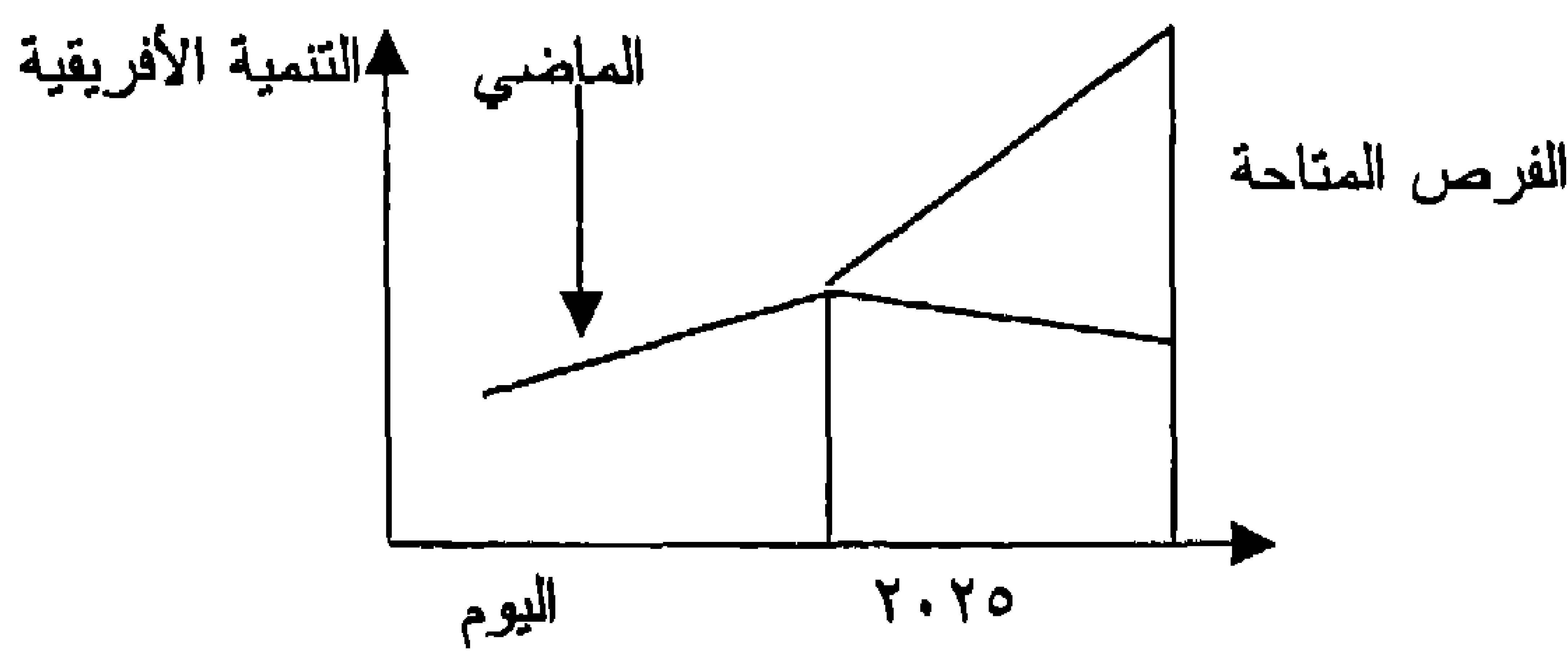
تمهيد لوضع السيناريوهات

سنركز الآن على وضع أربعةسيناريوهات استكشافية لأفريقيا جنوب الصحراء بكاملها (مع التحفظات السابقة بشأن تلك البلدان المتأثرة بوباء الإيدز بشدة). وستقوم هذه السيناريوهات على أساس الفروض التي قدمناها في الفصل السابق بشأن كل من نقط الافتراق الحرجة.

وبدأنا بإعادة تحديد مجموعة الفروض التي يقوم عليها كل سيناريو، ثم حددنا الشروط المسبقة التي تبدو ضرورية لتحقق كل سيناريو. وأخيراً، أشرنا للطريق المتوقع السير فيه، وأول الطريق هو حالة أفريقيا في مطلع القرن الواحد والعشرين. وآخر الطريق هو الصورة التي يرسمها السيناريو، وهي مرسومة في خطوطها العريضة فقط.

وتختلف السيناريوهات الأربعة فيما بينها كثيراً، وتجمع مجالاً واسعاً من المستقبلات الممكنة لأفريقيا. وبالطبع هي لا تستنفد كل الإمكانيات المطروحة، ولنكتف بالقول إن مستقبل أفريقيا جنوب الصحراء خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة سيقع ضمن هذا المجال. وبالطبع لا يمكن استبعاد حدوث تطورات غير متوقعة، وهذه قد تدفع أفريقيا إلى التطور في خارج هذا المجال.

والشكل التالي يكمل ذلك المبين في الصفحة الثانية، وهو يبين المجال الذي تستكشفه السيناريوهات الأربعة.



الفرص المتاحة لمستقبل أفريقيا حسب السيناريوهات الاستكشافية

لقد بدأنا بوضع سيناريوهات ذات اتجاهين. وكما تبين أسماء هذه السيناريوهات، فهي امتداد للاتجاهات الحاكمة في العقود الماضية، وهذا لا يعني أن التاريخ لن يحمل بعض نقط الافتراق عن الماضي. وفي هذه السيناريوهات ستتغير أفريقيا، ولكن ليس بالدرجة التي تؤدي للافتراق عن الاتجاهات الحاكمة في الماضي.

والدراسات المستقبلية تضع عادة سيناريوهات ذات اتجاه واحد، ولكننا سنشرح فيما بعد لماذا اخترنا وضع سيناريوهات ذات اتجاهين.

٧- سيناريو الاتجاه الأول: الأُسود تقع في الفخ

"هب أن أفريقيا رفضت التنمية"

أكسيل كابو [11]

أطلقـــنا على هذا السيناريو: "الأسود تقع في الفخ"، وهذا يعني أنه من الصعب علـــى المجتمعات الأفريقية أن تتخلص من أوضاعها، ومثل الأسود، قد وقعت في هـــذا الفـــخ لأكثر من قرن. وهناك إمكانية لبناء مستقبل أفضل، ولكن المجتمعات الأفريقـــية واقعة في فخ منطق العلاقات، الذي يعرقل رفع الإنتاجية. والمجتمعات الأفريقـــية واقعـــة كذلك في فخ التخصص، الذي يسير في عكس الاتجاه العالمي. وتعيش المجتمعات الأفريقية على أمل تحسن الأحوال الذي لن يحدث أبداً.

فرضان أساسيان لسيناريوهات الاتجاهات

سنضع فرضين أساسيين لتحديد سيناريوهات الاتجاهات:

- **سيســـتمر مـــنطق العلاقـــات (كما سميناه) في السيادة على المجتمعات الأفريقـــية.** فستســـتمر فـــي إعطاء الأولوية للتقليل من المخاطرة، وهي تحقق ذلك بزيادة العلاقات بين الأفراد. فهي ستعطي الأولوية لتعظيم رأس المال في العلاقات الاجتماعـــية، ولكنها لن تعطي أولوية لتعظيم الربح برفع الإنتاجية. وكما رأينا في العقـــود الأخـــيرة من القرن العشرين، فالفردية في انتشار، وهي مستمرة في القرن الواحـــد والعشرين، بل قد تكون أكثر بروزاً، بفضل الأثر المتزايد للنفوذ الأجنبي. ورغـــم ذلـــك، فهـــناك مقاومـــة قويـــة تجعل منطق العلاقات هو السائد في أغلب المجـــتمعات الأفريقية. وبالطبع هناك استثناءات، فالمنطق الاقتصادي صار السائد فـــي نظر البعض، في حين أن البعض الآخر قد نجح في الربط بين نوعي المنطق. ولكـــن عدد هذه الاستثناءات لا يكفي لإحداث تغيير جذري في موقف المجتمع من تعظيم الربح والإنتاجية.
- **الســـلطات السياسية لن تخلق الإطار الذي يساعد النمو الاقتصادي.** وهذا الفرض الثاني يتسق مع الفرض الأول، فخلق الظروف المواتية لرفع الإنتاجية ليس محـــل أولوية لدى السلطات السياسية لعدم وجود ضغط اجتماعي يدفعها لخلق مثل

---

[11] أكسيل كابو، Et si l'Afrique refusait le development?، لارماتان، باريس، ١٩٩١.

هذه الظروف. وينطبق هذا على الإطار القانوني والضريبي، والسياسات الاقتصادية والمالــية، وأنشــطة البحث العلمي، وتنمية البنية التحتية، والمساعدة على اقتناص الأســواق الخارجــية، إلخ. والسلطات السياسية لن تخلق الظروف اللازمة لظهور طبقة من أصحاب المبادرة الفردية منشغلة برفع الإنتاجية. وحيث يقل عدد أصحاب المــبادرة الفردية، لا تستطيع السلطات السياسية الاعتماد على دعمهم، فتضطر إلى البحث عن الدعم لبقائها في أماكن أخرى. وكما في السابق، تحصل على التأييد عن طــريق إعادة توزيع الريع الناتج عن الصادرات الزراعية أو التعدينية. وهي تتحكم فــي نســبة ذات شأن من هذا الريع، وتخلق أشكالاً جديدة من الريع إذا لزم الأمر. وهــي تفعــل ذلك بوضع قواعد تؤدي لحدوث اختناقات، ثم تعيد توزيع هذا الريع الجديد. ويصير خلق الريع، وإعادة توزيعه ممارسة شائعة لدى السلطات السياسية. وتــتعرض هذه الممارسات للانتقاد، ولكن المجتمع لا يعبئ قواه للقضاء عليها، بل يــتأقلم معهــا. ويحــاول الأفراد الوصول إلى نصيب من الريع إن أمكن، وتعمل الســلطات علــى استقطاب "المحاسيب"، ويكثر هذا في المجتمعات الريفية المتجهة لانتشار الحضر.

وهــذا النوع من السيناريوهات يعبر عن الاتجاهات المتسقة مع تاريخ أفريقيا فــي العقــود الأخيرة من القرن العشرين، ولكننا نكرر أن هذا لا يعني أن الخمس والعشــرون ســنة القادمة ستشبه الماضي القريب. وهناك نوعان من العوامل التي تمنع حدوث ذلك.

فمن ناحية، حتى لو استمر منطق العلاقات سائداً، فإن أفريقيا لن تقف ساكنة، فالســلوك يتغير. وكما في السابق، هناك اتجاهات رئيسية تؤثر على أفريقيا ككل، ولكــن كــل مجــتمع يــتطور بطريقته الخاصة، وبسرعته الخاصة. وهذا يؤدي لاختلافات ذات مغزى بين البلدان المختلفة، بل في داخل البلد الواحد.

ومــن الناحــية الأخــرى، فالعالم الخارجي هو الآخر، لن يقف ساكناً. وتدل أحــداث ســبتمبر ٢٠٠١ أن العالم لم يصل بعد "لنهاية التاريخ". وكنتيجة لازدياد الترابط بين الأمم، فإن تاريخ القارات الأخرى يؤثر على تاريخ أفريقيا أكثر من أي وقــت مضى. وهذا التأثير ليس بالضرورة متطابقاً بين جميع البلدان الأفريقية، إذ يختلف من بلد لآخر وفقاً للوضع الداخلي لكل بلد.

وهذا يعني أنه من الممكن بناء عدة سيناريوهات اتجاهات بناءً على الفرضين الأساســيين. ونخــتار اثنين منها: الأول هو سيناريو مبني على حالة سلام نسبي

سائد، والثاني مبني على فرض أن أفريقيا تعاني من عنف شديد. ومن المفهوم أن المناطق التي تعيش في سلام، قد لا تبقى دائماً في حالة سلام، والشيء نفسه ينطبق على المناطق التي تعاني حالياً من انتشار العنف. فمن المنتظر عودة السلام لبعض هذه المناطق على الأقل.

فرض مكمل: المجتمعات التي لا تواجه أزمات رئيسية

يؤدي الفرضان المختاران لجميع سيناريوهات الاتجاهات بالضرورة إلى الركود، **أو في أفضل الحالات، إلى تنمية اقتصادية ضعيفة**. وسيبنى هذا السيناريو، "الأسود تقع في الفخ"، على الفرض المكمل، وهو أن **المجتمع سيقبل هذه النتيجة دون أن تترتب على ذلك أية أزمة كبيرة.**

وسينتقد الكثير من الأفريقيين هذه التنمية الضعيفة، والفقر الناتج عنها، وهم يرغبون بشدة في الخروج من هذا الوضع، ويبذلون جهوداً كبيرة لذلك، ولكن جهودهم كثيراً ما تذهب هباءً. لقد سقطوا في شبكة من القيود التي تمنعهم من رفع إنتاجيتهم، وهنا يبدءون في البحث عن كبش الفداء الذي يحملونه متاعبهم. ويتطلعون إلى بعض المكاسب التي تعينهم على تحمل الأوضاع، وتوفر لهم النخب السياسية كباش الفداء، كما توفر لهم مشروعات يتوقعون أن تحقق لهم مكاسب شخصية. وتساير النخب التقليدية هذه اللعبة، ويمتدحون مزايا منطق العلاقات، خاصة وهو يقوي مراكزهم، كما يوفر لهم موارد رمزية، ومالية. وقد تبدو النخب الجديدة مختلفة عن النخب القديمة، ولكنهما في الحقيقة حليفان حقيقيان. علينا أن نذكر هذا الفرض في هذا السيناريو.

لقد حدث هذا في أغلب البلدان الأفريقية، التي لم تحقق إلا تنمية ضعيفة منذ الستينيات، بالمقارنة مع القارات الأخرى. فهذه التنمية غير مُرضية بدرجة كافية، وانتشر الفقر في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ومع ذلك لم تعانِ هذه البلدان من أزمات كبيرة تؤدي لعنف واسع النطاق. والفرض التكميلي يعني أن هذه الأوضاع ستستمر خلال الخمسة والعشرين عاماً المقبلة.

وهكذا، لا داعي للبحث عن طريق من الوضع الراهن في مطلع القرن الواحد والعشرون إلى صورة أفريقيا في العام ٢٠٢٥، التي سنرسمها في هذا السيناريو، وكل ما على المجتمعات الأفريقية أن تسير في طريقها الحالي. وبالطبع قد يكون

لهـذا الطريق عدة تنويعات، وفقاً لمناطق أفريقيا، والمناخ العالمي الذي تجد أفريقيا نفسها فيه في المستقبل.

رسم صورة أفريقيا في العام ٢٠٢٥

كيف ستبدو أفريقيا في عام ٢٠٢٥، طبقاً لهذا السيناريو؟

تستمر إنتاجية الاقتصادات الأفريقية ضعيفة ...

لـم تعـطِ المجـتمعات الأفريقـية الأولوية لرفع الإنتاجية، ولهذا كان النمو الاقتصـادي القوي بعيداً عن متناول أغلب أصحاب المصلحة الاقتصادية. وتستخدم شـركات القطاعيـن العام والخاص وسائل إنتاج حديثة، ولكنها لا تبدي ميلاً لرفع كفاءتهـا، والسـبب في ذلك هو أساليبها الإدارية، وعلاقاتها بالسلطات العامة. وقد بـرز بعض أصحاب المصلحة الخاصة لأنهم يعطون الأولوية لتحقيق كفاءة أكبر، ولكـنهم لا يسـتفيدون من بيئة معاونة، وهم مجرد استثناءات في اقتصاد بلادهم، ولذلك لم يكن لهم أثر ذو مغزى في نمو اقتصاد بلادهم.

ولـم تـتكون شركات بالمعنى الحقيقي على نطاق واسع، **ويسـتمر الاقتصاد الشـعبي يلعب دوراً سائداً** في جميع الأنشطة الاقتصادية، وهو يوفر العمل ووسيلة الحـياة للأغلبية الساحقة من الشعب. وتعطَى الأولوية لمنطق العلاقات، وهذا يعني أن أصـحاب الأعمال في مستوى القاعدة لم يجمعوا إلا القليل من رأس المال، أي أنهـم لـم يسـتثمروا إلا القليل في رفع كفاءتهم. وقد توسع الاقتصاد الشعبي، وقد يستخدم التقنيات الحديثة أحياناً، **ولكن إنتاجيته تبقى منخفضة جداً.**

... ولكن الاقتصادات الأفريقية قد تأقلمت مع الظروف المتغيرة

لقـد تأقلمـت الاقتصادات الأفريقية مع النمو السكاني، ونمو الحضر، والتقدم التكنولوجي الحديث.

لقـد نشـأ حـزام أخضر من الزراعة الكثيفة حول المدن. وكان هذا الحزام الأخضر موجوداً في مطلع القرن الواحد والعشرين، وهو يوفر أغلب الغذاء لسكان المناطق الحضرية، الذين زاد عددهم كثيراً. وقد وفر أصحاب المبادرة الخاصة ما يلزم من الاستثمارات لزيادة الإنتاج، والدافع وراء جهودهم هو فرص تحقيق الربح التـي توفرها أسواق المدن. فما هو وضع الفلاحين الذين يعيشون بعيداً عن المدن، أو يجـدون صعوبة في الوصول إليها؟ إنهم لا يبدون اهتماماً بأسواق المدن، وهم مسـتمرون فـي ممارسة الفلاحة الواسعة. ومع ذلك فقد نشأت جيوب من الزراعة

الكثيفة بفضل كثافة السكان المتزايدة في المناطق الريفية. وفي منطقة الساحل، تقدمت الزراعة المروية، خاصة الري على نطاق ضيق، وذلك جزئياً بفضل المساعدات الأجنبية، وجزئياً بفضل النقود التي يرسلها المهاجرون الأفريقيون للوطن الأم. ورغم ذلك، ففي خارج المناطق الرطبة جداً، تبقى الزراعة تحت رحمة التغيرات المناخية، وفي الظروف السيئة، تتعرض المناطق الريفية لنقص الغذاء، ولكن البلدان الغربية ما زالت لديها فوائض كبيرة في الإنتاج، وهي لا تتردد في تقديم المساعدات الغذائية. وهذا يمنع حدوث كوارث سكانية كبيرة، ولكن هذه الكوارث تحدث بسبب الإيدز في بعض مناطق أفريقيا، وقد أشرنا لذلك في الفصل السابق.

وتستمر أفريقيا في استيراد المواد الغذائية، ولكن تبعيتها متوسطة الخطورة، ولم تزد كثيراً عن السابق.

لقد تقدمت **تكنولوجيا الاتصالات ومعالجة البيانات** كثيراً خلال الخمس والعشرين عاماً الماضية، وقد ظهرت لها تطبيقات في أفريقيا. ولكن أفريقيا لا تستفيد منها كبقية القارات، وهذا بسبب العوائق التي تحدث عنها تقرير الأوضاع الحالية، ولم يجرِ التغلب على هذه العوائق.

وحقق التقدم في علوم الحياة أساليب جديدة لمعالجة الإنتاج الزراعي، وتطبق هذه الأساليب في جميع أنحاء القارة. وبدأ مؤخراً انتشار أشكال الطاقة المتجددة مثل الكتلة الحيوية، أو الطاقة الشمسية، الأمر الذي أخذ في تغيير حياة سكان المناطق الريفية التي بقيت بدون كهرباء حتى الآن. وفضلاً عن ذلك، ينتشر استخدام الغاز للأغراض المنزلية، الأمر الذي يخفف الضغط السابق على الغابات نتيجة لاستخدام أخشابها كوقود.

ونمت **صناعات تحويلية** في بعض المناطق، معتمدة على الظروف المحلية المساعدة، ومركزة على الأسواق المحلية، ولكن نموها تحدد بسرعة. وتستمر أفريقيا في الاعتماد بكثافة على السلع الصناعية المستوردة، وأغلبها يرد من آسيا.

وعلى الرغم من هذه التغيرات، **بقيت الاقتصادات الأفريقية بصفة عامة، في مكانها، أو نمت ببطء شديد**. وهناك بعض مناطق من الرخاء النسبي بالطبع، وهي ترجع للريع الناتج من تصدير الموارد الطبيعية، أو تقدم السياحة الدولية، أو بداية الارتفاع في الإنتاجية، أو الصورة الحسنة في أعين وكالات المساعدة الأجنبية، أو بعض هذه العوامل مجتمعة. ولكن هناك كذلك مناطق من الفقر الشديد، حيث لا

توجد أي من هذه العوامل. ولم يتحقق الهدف الذي وضعته الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد)، وهو معدل نمو سنوي يبلغ ٧%.

وأدت كثافة الإنتاج لتدهور التربة في بعض المناطق الزراعية القليلة، وكان هذا التدهور قد بدأ في القرن العشرين. وقد تزايد لدرجة تجعل الزراعة والرعي لا تفي بغذاء السكان، الأمر الذي دفع السكان لترك المناطق الريفية على نطاق واسع. ولكن بصفة عامة، وبغض الطرف عن هذه المناطق، لم تحدث الكثير من الكوارث التي تنبأ بها الكثير من المراقبين. ويستمر الأفريقيون في حياة تقترب من الكفاف، ولا يرتفع مستوى معيشتهم كبقية القارات، بل إنهم يزدادون تأخراً عن بقية العالم، ولم ينخفض الفقر بينهم تقريباً. وقد انخفضت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر، ولكن عددهم قد ازداد. وفي سبتمبر ٢٠٠٠، حددت قمة الألفية هدفاً لها تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وفي عام ٢٠٢٥، ما زال هذا الهدف بعيداً عن التحقيق.

لم يتحسن انخراط أفريقيا في الاقتصاد العالمي تقريباً

مرت البيئة الاقتصادية العالمية بمراحل من التطور الفوضوي منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، ولكن الاقتصادات الأفريقية لم تنخرط بعد بالكامل في الاقتصاد العالمي بغض النظر عن تقلباته.

لقد تأكد اتجاه تحرر السوق العالمي، ولم يحدث أي تشكيك جاد في هذا الاتجاه خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، ولكن الأسواق العالمية خضعت في النهاية لدرجة من التقنين. وفي نهاية المطاف، عدّلت البلدان الغربية من الدعم الذي تدفعه لمزارعيها، وهي ما زالت تساند مزارعيها بقوة، ولكن دعمها يركز الآن على نوعية الإنتاج، وحماية البيئة. ولم تعد تدفع لزيادة الإنتاج كما في الماضي، وبذلك انخفض الضغط على الأسعار العالمية لمنتجات المزارع، وهذا أقل ضرراً بالبلدان النامية.

ظهرت اتجاهات أخرى في نهاية القرن العشرين، ولم تتغير كثيراً، وهي:

- صارت الأسواق العالمية أكثر مواتاة للمنتجات الصناعية والخدمات، وأقل مواتاة للمواد الخام، وقد ناشد السياسيون في البلدان النامية المجتمع الدولي من أجل "سعر عادل" للمواد الخام، ولكن مناشدتهم ذهبت أدراج الرياح، وتغلبت قوى السوق. وقد حدث بالطبع، نقص في بعض المواد الخام في بعض الحالات، وأدى

هذا لارتفاع الأسعار، وبعض هذا الارتفاع حقق مصلحة كبيرة للمنتجين الأفريقيين، وارتفعت الآمال بعودة الأيام الخوالي السعيدة. ولكن هذا الارتفاع كان مؤقتاً ودام لبضع سنوات فقط، وعلى المدى الطويل، كان الاتجاه هو الانخفاض البطيء للأسعار العالمية. وكان لفترات التحسن أثر سلبي، فقد أعطت الوهم الزائف بالاستدامة، وهذا أخّر الجهود لرفع الإنتاجية.

- كان على الشركات أن تثبت قدرتها التنافسية لتحتل مكاناً في الأسواق العالمية، وانتهت أيام المعاملة التفضيلية، حيث يدفع المشترون أسعاراً أعلى لبعض أنواع المنتجين عن الأسعار السائدة في السوق المفتوح، ولم تعد مثل هذه الاتفاقيات للظهور مرة أخرى.
- تستمر المنافسة حامية جداً في الأسواق العالمية. وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين، استفادت البلدان البازغة من تصدير منتجات صناعاتها كثيفة العمالة للبلدان المتقدمة. ولم تتخلَّ هذه البلدان البازغة بسهولة عن نصيبها من السوق، وبعض هذه البلدان، خاصة الصين والهند، لم تتخلَّ عن نصيبها إلا بصعوبة نظراً لأن احتياطيها من الأيدي العاملة الرخيصة لم يستنفد بعد في عام ٢٠٢٥.

عانى المنتجون الأفريقيون من الاتجاه نحو انخفاض الأسعار العالمية لمنتجات الزراعة، وفضلاً عن ذلك، فقد كانت إنتاجيتهم منخفضة دائماً، ولهذا تعرضوا للمنافسة من البلدان النامية الأخرى. ولم يستفد المنتجون الأفريقيون من تطورات الأسواق تحت تأثير السياسات الزراعية الجديدة للبلدان الغربية، ولم يتغير نصيبهم من الأسواق العالمية، بل لعل نصيبهم قد مال إلى الانخفاض.

حققت الأعمال الأفريقية (في القطاعين الرسمي وغير الرسمي) إنتاجية ضعيفة سواء في قطاع الصناعة أو الخدمات، وكنتيجة لذلك فأغلب منتجاتها غير قادرة على المنافسة. ورغم الإنتاجية المنخفضة، استمرت البلدان الأفريقية في المنافسة عن طريق تخفيض عملتها. وتحصل أقلية متميزة على دخول عالية، وتستورد كميات كبيرة من السلع والخدمات، وقد عارضت اتباع معدلات تبادل العملة التي تضر بمصالحها، ووقفت السلطات السياسية إلى جانبها. وحاول أصحاب المبادرة الفردية تصدير المنتجات المصنوعة في أفريقيا، ولكن جهودهم باءت بالفشل.

في عام ٢٠٢٥، تستمر أفريقيا في تصدير المواد الخام بصفة رئيسية. وفي هــذا المجــال، يمكن تعويض الإنتاجية المنخفضة بالريع العائد للظروف الطبيعية الداعمة، ولكن الإنتاجية المنخفضة تظل عائقاً للمنتجين الأفريقيين. فهم لا يستفيدون مــن إنتاجهم مثل بقية المنتجين في القارات الأخرى، كما أنهم يتعرضون للتقلبات المؤقـــتة فـــي الأسواق العالمية، حيث تتبادل الأوقات الحسنة مع أوقات الأزمات، وأحـــياناً تكـــون هذه الأزمات حادة. وتعتمد بعض المناطق على تصدير القليل من المـــواد الخام، وتأتي الأزمات لتقضي على استقرار الاقتصاد، كما قد تقضي على استقرار المجتمع بالكامل.

وأخـــيراً، عرقلـــت الإنتاجـــية المنخفضـــة دوماً، وسياسات الحكومة، تدفق الاســـتثمار الأجنبي المباشر. وقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر عما كان عليه في مطلـــع القـــرن الواحـــد والعشرين ولكنه يظل قاصراً على القليل من البلدان (ذات الصـــورة الأفضل)، وبعض الأركان المنعزلة (حيث يحصل رأس المال المستثمر على عائد أكبر).

تستمر الخدمات العامة غير كافية، خاصة في التعليم والصحة

وهناك حالتان:

- لا تحصـــل بعـــض الـــبلدان على ريع ذي وزن على منتجاتها المُصدرة، ولذلـــك لا تـــتوفر لديهـــا فـــرص الحصـــول على موارد كافية من الجمارك على الصـــادرات. كذلـــك تـــدل الخبرة على أن الضريبة على المبيعات كثيراً ما تكون محـــدودة الأثر، بسبب أن جزءاً كبيراً من الاقتصاد يدخل في النطاق غير الرسمي، وكذلـــك بســـبب عـــزوف الـــناس عن المساهمة في موارد الحكومة. فهم ما زالوا يـــنظرون للحكومـــة على أنها تضع أيديها في جيوب المواطنين، بدلاً من أن تكون الموفـــر للخدمـــات التي يحتاجونها. وقد حدث ضغط من الجماهير، ومن المجتمع الدولـــي، ترتـــب عليه أن تعطي السلطات أولوية أكبر لتوفير الاحتياجات الصحية والتعليمية، ولكن تبقى الموارد المتوفرة غير كافية لحد كبير.
- ولا زالـــت بعـــض البلدان الأخرى تتمتع بريع كبير من الصادرات، وهذا يسمح للسلطات بالحصول على موارد مالية ذات وزن باقتطاع جزء من هذا الريع.

أي إن الأوضـــاع لم تتغير كثيراً منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين. وقليلة هي الـــبلدان التـــي تقوم بواجبها حقاً، وتعطي أولوية حقيقية لمواجهة احتياجات التعليم

والصـــحة، ولكــن الضـــغط الاجتماعي يفرض عليها اليوم أن تعطي أولوية لهذه القطاعات تزيد عما مضى. ومع ذلك، لا تجد هذه الاحتياجات العناية الواجبة.

وفي الحالتين حدث تحسن واضح، ولكن الخدمات العامة ما زالت غير كافية. وقد ارتفع طول الحياة المتوقع، ولكن معدل وفيات الأطفال لا زال يزيد كثيراً عنه في القارات الأخرى. كان معدل التحاق الأطفال بالمدارس منخفضاً في مطلع القرن الواحــد والعشــرين، في بعض البلدان وهي ما زالت بعيدة عن الاستيعاب الكامل للأطفال في سن المدرسة. وقد وضعت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيــباد) هدف الاستيعاب الكامل للأطفال في التعليم الابتدائي في عام ٢٠١٥، ولم يــتحقق هــذا الهــدف حتى اليوم. وقد تحسن مستوى التعليم، ولكن لا زالت هناك حاجــة لإصـــلاحات جذريـــة، وخاصة، وضع توازن جديد بين المعرفة النظرية والعملـــية. كذلـــك، يجب تعزيز استخدام اللغات القومية في التعليم. ولم تتحقق هذه الإصلاحات بعد.

وتسد المساعدات الدولية بعض أوجه النقص الحكومية لدرجة ما، ولكن يجب الاعــتراف بأنــه علـــى الـــرغم مـــن الوعود الطنانة في المؤتمرات الدولية، فإن السياســـيين الغربيـــن يفضـــلون توجـــيه المساعدات للمجالات التي تهم مواطنيهم بالدرجـــة الأولـــى، فهـــم يـــنظرون إلى فرص تجديد انتخابهم. ولكن هناك جديد، فالمجتمع المدني يأخذ بزمام المبادرة، ويعمل على سد الفجوة التي تنتج من تقصير الســـلطات الحكومية. وعلى سبيل المثال، تقوم الكثير من التجمعات ببناء المدارس والعـــيادات في مناطقها، وسمح هذا بجزء كبير من التقدم الذي حدث، ولكن النوايا الحسنة وحدها لا تكفي، ولا زالت الاحتياجات أكبر مما يتحقق.

وبصـــفة عامة، ما زالت الخدمات الصحية والتعليمية، أقل مما يلزم لتحسين الأوضـــاع بشـــكل ذي مغـــزى. ولهـــذا تأثير سلبي على مظاهر الحياة الاجتماعية المتـــنوعة، بمـــا فـــيها الاقتصاد. ولا زال الناس يعانون من الصحة المعتلة، ولا يحصلون على تعليم كاف، ونوعية التعليم قاصرة، الأمر الذي يصنع دائرة جهنمية، تؤثر بدورها على الإنتاجية الضعيفة.

وتســـتمر الأوبـــئة في انتشارها، وخاصة الإيدز، والملاريا. وقد تغير سلوك الناس في بعض المناطق، بفضل نشاط المنظمات غير الحكومية، بتأييد المساعدات الأجنبـــية. وفـــي هذه المناطق، جرى اكتشاف وسائل جديدة للوقاية والعلاج خلال الخمســـة والعشـــرين عامـــاً الماضـــية، وجرى تطبيقها، والإيدز صار على وشك

الاختفاء، رغم حدوث بعض الانتشار المؤقت. وقامت جهود للحد من انتشار الإيدز في المناطق المجاورة، أو على الأقل التخفيف منه، ولكنها لم تحقق الفاعلية، والوباء ما زال في توسع.

المجتمع في خضم التغيير ...

ميز صعود الفردية العقود الأخيرة من القرن العشرين، ويستمر هذا الاتجاه، ولكنه لم يتحول إلى الموجة العارمة التي تنبأ بها بعض المراقبين. وفي الواقع، كان لرفض التأثيرات الأجنبية أثر في الحد من صعودها، ولوحظت هذه الظاهرة في نهاية القرن العشرين، ولكنها صارت أكثر بروزاً اليوم.

لم تتغير **الهياكل الاجتماعية** كثيراً، فلا زالت هياكل النَسَب باقية في الكثير من بقاع أفريقيا، وهي لا تسمح للأفراد بتغيير أوضاعهم، الأمر الذي يدفع بالأجيال الأصغر، التي تطمح للمزيد من الحرية، إلى تحديها. ولكن هياكل النَسب قد تأقلمت مع الأوضاع المتغيرة، وهي باقية على قوتها بما يدفع أغلب الشباب إلى قبولها، الأمر الذي كثيراً ما يؤدي لإحباطهم، والتغيير المحدود أبعد ما يكون عن تحقيق تطلعاتهم.

والشباب ليسوا وحدهم المحبطون، **فالنساء** يتطلعن لمزيد من المساواة مع الرجال، ويشعرن بأنه لم يحدث تقدم كافٍ في قضايا النوع الاجتماعي، وأن الرجال ما زالوا مسيطرين. وهكذا تشعر النساء كذلك بالإحباط.

ويزداد الانتقاد الموجه للسلطات السياسية لعدم تحقيقها التنمية الاقتصادية التي يتوقعها أغلب الأفريقيين. لقد مرت فترة حياة كاملة (٦٥ عاماً) منذ استقلال البلدان الأفريقية، ولم يكد يحدث تغيير في هذا الصدد. ويجري تغيير السلطات السياسية بالأساليب الديمقراطية في عدد متزايد من البلدان الأفريقية، فقد تقدمت الديمقراطية خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية. ولكن يحدث في كثير من الأحوال، تغيير النظام بوسائل غير ديمقراطية، فالعسكريون لا زالوا يلعبون دوراً سياسياً في بعض البلدان. ويعد الحكام الجدد بإحداث تغييرات في السياسة الاقتصادية، ولكنهم ينتهون عادة بتكرار نفس سياسات سابقيهم.

وفضلاً عن ذلك، يحصل قطاع كبير من السكان على دخل منخفض، وإن كان يتطلع بشغف للانضمام لمجتمع الاستهلاك الشائع في القارات الأخرى. ووسائط الاتصال تعكس باستمرار هذا المجتمع الاستهلاكي حتى في أقصى البقاع

(ووسائط الاتصال ازدادت فاعليتها بفضل التقدم التكنولوجي). والاقتصاد لا يتقدم، ولهذا يضعف أمل الناس في رفع مستواهم، وبدلاً من الاستثمار في رفع إنتاجيتهم، يـتطلع الكثـيرون للإغراء بطلب الثراء بوسائل أخرى. وتختلف الآراء حول من حققوا الثراء، وهذا يزيد من الإغراء، ويضعف مقاومة البعض.

والقـوم مـا زالوا يبحثون عن الريع، ومن يملك حتى أقل القليل من السلطة، يلجـأ لأعمال الفساد الصغير بشكل يومي. ويلجأ البعض للممارسات غير القانونية، بل الإجرامية. ولم ينته السلوك الشائع في أغلب البلدان الأفريقية في العقود الأخيرة مـن القرن العشرين، بل يتجه لمزيد من الانتشار. ويسود الشعور **بفقدان الأمن** في المـدن الكـبرى، وهـذا راجع لسلوك الشباب، الذين تخلصوا من القواعد القديمة للسـلوك فـي المجتمع. وتعجز الحكومات عن إعادة الشعور بالأمن والثقة لأغلب المواطنين.

ويشـكو الكثـيرون من هذا السلوك المخرب، وينتقدونه، ولكنهم لا يفعلون شـيئاً حـياله. وتفشـل الأقلية الصغيرة في اقتلاع جذور هذا السلوك، فقد واجهها الكثيرون من الرجال والنساء بشجاعة، ولكنهم فشلوا، وانتهى بهم الأمر إلى اليأس.

وتـبدو المجتمعات في حالة جمود، وهي على الأقل، لا تتحرك بالسرعة التي تسـمح بملاقـاة تطلعـات الجماهير الشخصية. وقد لا يبدو للمراقبين وجود أزمة كبـيرة، وهـناك واجهة ظاهرة من الهدوء، ولكن هناك الكثير من أسباب الصراع الداخلي. فالغطاء محكم فوق قدر يغلي.

... ولكن هناك بعض صمامات الأمن التي تخفف الضغط بدرجة أو بأخرى

ومـع هذه الظروف غير المواتية، يهجر الكثيرون أفريقيا ليجربوا حظهم في أماكـن أخرى، إذا استطاعوا. ولم يتوقف **نزيف الأدمغة**، بل ربما اتجه للزيادة في السنوات الأخيرة. وتؤدي الهجرة للبلدان الأخرى دور صمام الأمان، وكذلك النقود التي يرسلها المهاجرون لعائلاتهم في الوطن الأم.

ولكـن أغلـب الـناس لا تواتيهم الفرص للهجرة، فالبلدان الأوروبية تضيق الخـناق على حدودها، أو تفتحها بحرص شديد، وهي تفضل استقبال مواطني بلدان شـرق أوروبا عن الأفريقيين. وهذا يقلل من فرص الهجرة، كما لا يتلقى الكثيرون أمـوالاً مـن أقـاربهم المهاجرين. وهكذا لا ينتظر الكثيرون أي حلول لمشاكلهم الحياتـية إلا بالانغماس في طقوس الجماعات الدينية الجديدة، التي يزداد انتشارها بكثرة، وهي تعد أتباعها بمستقبل أفضل في هذا العالم، أو في الآخرة.

وقــد نمــت حــركات جذابة في داخل الكنيسة الكاثوليكية. وأخذت الكنائس الإنجيلــية، أو الخمســينية، الجديدة تلعب دوراً رئيسياً في الحياة الدينية الأفريقية، علــى حســاب الكــنائس التقليدية. وتتأثر هذه الكنائس كثيراً بمثيلاتها في أمريكا الجنوبــية، خصوصاً البرازيل، حيث انتشرت مثل النار في الهشيم منذ مطلع القرن الواحــد والعشــرين. وتمــنح هذه الهيئات الدينية مريديها شعوراً بالسمو الروحي المشترك يساعدهم على تخطي متاعب الفقر، ومشاكل الحياة اليومية. وهي تمنحهم شعوراً بالأمن لا تستطيع هياكل النسَب، ولا الحكومة توفيره، كما أنها تبني شبكات للدعم المتبادل على أساس الشبكات التقليدية، أو تحل محلها عند فشلها.

وفــي المناطق التي يسودها الإسلام، تلعب الإخوانيات القديمة والجديدة الدور نفســه، وهــي مرتبطة بدرجات متفاوتة بالصوفية الإسلامية. كذلك تنمو الحركات التي تطالب بتطبيق الشريعة كبديل عن الآليات الاجتماعية المتهالكة، ولكن تأثيرها يــبقى محدوداً في مواجهة رد فعل أولئك المتمسكين بالقيم الأفريقية التقليدية. وفي بعــض المناطق يتعايش المسيحيون والمسلمون، وعندما يتزايد تأثير هذه الحركات الأصولية، يصير هذا التعايش مشكلة، وكثيراً ما يتصاعد العنف.

ويجد آخرون الملاذ في منظمات علمانية على أساس الجماعة، وهي منظمات ليست لها نقط ارتكاز دينية أو أسس معروفة.

وهــذه الأشــكال الجديدة للممارسات الدينية، أو الممارسات المدنية، تساعد علــى منع الفوران الاجتماعي العنيف. ولكنها بدعوتها للتخلي عن المنافع الدنيوية، تساعد كذلك، على استدامة الأوضاع.

وتــتخذ السلطات موقفاً ملتبساً من هذه الجماعات الجديدة، فهي تتجاهلها، أو تدعــي ذلك، بل إنها تحاول الاستفادة من وجودها. ولكن الهيئات الدينية الجديدة لا تكتفــي دائمــاً بمســاعدة أعضائها على الرضا بمتاعبها، فالبعض منها يعمل على التخفــيف مــن هــذه المتاعب. وهي تعزوها "لقوى الشر" التي تحكم البلاد، فهذه الهيئات الدينية تلعب دوراً سياسياً متزايداً.

سيناريو لا يتضمن أية تنمية، ولكنه ليس كارثياً

يعيش الأفريقيون كما عاشوا طوال القرن العشرين، وهم يتأقلمون مع العالم المتغــير. وهــم يتمكــنون كذلك من تجنب الكوارث، وعند حدوث أزمة، يعبئون

المســـاعدات الدولية العامة أو الخاصة. وهم يقفون كتفاً لكتف في جماعاتهم القديمة أو الجديدة، وعند اللزوم، يجدون الملاذ في الهيئات والممارسات الدينية الجديدة.

ولوحـــظ بعـــض الـــتقدم في بعض المجالات، فاتخذت بعض الخطوات نحو الديمقراطـــية، وينمو التكامل الإقليمي. ومع ذلك لم يؤدِ هذا التقدم للنمو الاقتصادي المـــتوقع، فالقـــيود على السلوك الإنساني، والسياسات الحكومية ما زالت أشد من اللازم. ولم ينجح الأسود الأفريقيون في تحرير أنفسهم من الفخ الذي سقطوا فيه.

وهذا لا يمنع الأقلية المتميزة من التمتع بمستوى معيشة يقارن بمثيله للطبقات المتوســـطة أو العلـــيا في القارات الأخرى. ولكن **الأغلبية العظمى من الشعب لم تتغلب على الفقر بعد، ويعيش الكثيرون من اليد إلى الفم، أي عيشة الكفاف.**

وأفريقـــيا لـــم تعـــد مهمشة للدرجة التي كانت عليها في مطلع القرن الواحد والعشـــرين، ولكـــنها لا تحتل المكان اللائق بها في العالم. فأفريقيا ما زالت مدينة، ومســـودة، وتعتمد كثيراً على المساعدات الأجنبية، كما تعتمد كثيراً على أسواق لا تســـيطر علـــيها. لقد تأخرت أفريقيا كثيراً وراء بقية العالم، الذي نما بسرعة كبيرة خلال الخمس والعشرين عاماً الماضية.

ويزداد التوتر في المجتمعات الأفريقية، ويجري التحكم في هذا التوتر، ولكن لـــيس بالدرجة الكافية دوماً. ويحافظ عدد من المجتمعات على عملية توازن دقيق، ويمكن لها في أية لحظة أن تجد نفسها وقد انزلقت للسيناريو التالي.

٨- سيناريو الاتجاه الثاني الأسود تشعر بالجوع

أطلقنا على هذا السيناريو الثاني للاتجاهات "الأسود تشعر بالجوع"، وهذا يقترح بلاداً أفريقية تفتقد القانون، ويسودها العنف، ويخربها الجوع والفقر، وتتخبط وراء رغبات سادة الحرب المتعطشين للسلطة، ولنهب الثروات.

فرض تكميلي: مجتمعات غير مستقرة

كشفت خبرة السنوات الأخيرة من القرن العشرين، كيف يمكن للركود المستمر أن يجعل المجتمعات تقف على حافة الهاوية، وتستطيع صدمة واحدة أن تلغي استقرارها. وتدل الخبرة كذلك، أن بعض البلدان قد تمكنت من الصمود بقوة في وجه الصدمات الداخلية أو الخارجية لنظمها. أما في بعض البلدان الأخرى، فقد أدت صدمة واحدة لتعرية الحكومة التي لم تستطع حل الأزمة. وهنا ضعفت سلطة الحكومة ثم اختفت، وغلت القدر، وانتشر العنف، ولم يعد من المستطاع السيطرة عليه، وعمت الفوضى البلاد. ويُخشى أن تترنح أفريقيا أكثر وأكثر على حافة الهاوية خلال الخمس والعشرين عاماً القادمة. وهناك عدد من العوامل التي تساهم في هشاشة الأنظمة التي تتسبب في ركود الاقتصاد.

عدد متزايد من الصدمات للنظام

أشرنا في السيناريو السابق إلى عدم الاستقرار الذي يحدثه **انخفاض حاد في الأسعار العالمية للمواد الخام** للبلدان التي تبقى كبيرة الاعتماد على صادرات هذه المواد، وبعض البلدان تصدر عدداً صغيراً من المواد الخام، وأحياناً واحدة فقط. وإذا لم يجر تقنين الأسواق العالمية، فمن المنتظر أن يستمر عدم استقرار أسعار الصادرات الأفريقية، بل لا يمكن استبعاد ازدياد حالة عدم الاستقرار هذه سوءاً.

وأي **انخفاض مفاجئ في المساعدات الأجنبية** يمكن أن يحدث أثراً مشابهاً في المناطق التي تعتمد على هذه المساعدات. ولا يمكن استبعاد احتمال أن مناطق بأكملها تُستبعد من المساعدات، فقد يدقق المانحون في اختياراتهم.

وقد تحدث صدمات كثيرة خلال العقود القادمة، خاصة الصدمات الداخلية، ومن المحتمل أن تكون لها نفس التأثيرات المخربة للاستقرار.

لقد ذكرنا من قبل عملية **تعرية التربة** الواسعة الانتشار في أفريقيا، ربما لعقود، وبعد تجاوز حد معين، تؤدي التعرية لانخفاض كبير في خصوبة التربة.

وهذه مأساة لمن يعيشون على إنتاج الأرض، وطالما كانت هذه الظاهرة تؤثر على مساحات محدودة فحسب، فإنها تسبب الآلام للسكان المحليين، ولكن يمكن التحكم في آثارها على المستوى القومي. ولكننا لا يمكن أن نستبعد أن تمتد التعرية إلى مساحات واسعة في بعض البلدان، وهنا سيكون من الصعب التحكم في النتائج.

نلاحظ أن الكثيرين في جميع أنحاء أفريقيا، **يؤكدون هويتهم**، ويمكن أن يتعزز هذا الاتجاه خلال الخمس والعشرين عاماً القادمة مع وجود سيناريو من الركود الاقتصادي. وفي أثناء الأزمات، تتجه الهوية للتركيز على الأصل الإثني أو القومي، وفي هذه الظروف يمكن للصدامات بين الجماعات أن تتدهور، وتقود إلى فقدان استقرار المجتمع.

الهشاشة المتزايدة

تزداد الفجوة بين أفريقيا وبقية القارات، وهذا سيزيد من أثر الصدمات المستقبلية على هز الاستقرار. ويزداد إحساس الناس بهذه الفجوة، نظراً للتقارب بين القارات الذي يحدثه التقدم في تكنولوجيا الاتصالات. وأحد نتائج هذا التقدم هو ارتفاع الإحساس بالإحباط إلى مستويات جديدة، خاصة بين الشباب، وهذا قد يؤدي لردود أفعال عنيفة، وإلى ازدياد **الفجوة بين الأجيال**. ويزداد ذلك خاصة إذا أحس الشباب بتدهور حاد في مستويات معيشتهم، ولا ننسى أن أفريقيا جنوب الصحراء ستكون بها أعلى نسبة من الشباب بين أعمار ١٥ إلى ٢٩، في العالم. وهذه هي المرحلة العمرية الأكثر ميلاً للعنف.

وأخيراً، يُخشى أن بعض مظاهر البيئة الدولية ستتفاقم بسرعة، ومن بين هذه **التوسع العالمي في التجارة المحظورة للأسلحة**. كما تشمل انتشار شبكات المافيا التي ساعدت على انتشار العنف في أفريقيا في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وتستحق تجارة المخدرات اهتماماً خاصاً، فقد كانت غير معروفة من قبل، ولكنها نمت في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وقد صارت أفريقيا الآن قاعدة الارتكاز للتجارة العالمية في المخدرات، ولكنها لم تصبح من منتجي المواد الخام لصناعة المخدرات (باستثناء انتشار زراعة الحشيش). وقد تتغير هذه الأوضاع خلال الخمس والعشرين عاماً القادمة، وسيضر هذا بالمناطق التي تنتج المخدرات. وهناك أمثلة كثيرة على هذه النتائج في أنحاء كثيرة من العالم، وأفريقيا لن تكون استثناءً من ذلك.

وهكذا، لا يمكن أن نستبعد أن تنزلق أفريقيا من السيناريو السابق "الأسود تقع في الفخ"، إلى هذا السيناريو الفوضوي "الأسود تشعر بالجوع"، خلال الخمس والعشرين عاماً القادمة. ولا شك أن هذا السيناريو المخيف لن يُغرق أفريقيا بكاملها، ولكنه قد يظهر في بلدان كانت تنعم بالسلام النسبي حتى الآن. بل قد يضم مناطق بأكملها، وستتسع هذه المناطق جداً مع انتشار الفوضى.

رسم صورة لأفريقيا عام ٢٠٢٥

كيف ستكون الحياة في مناطق أفريقيا في حالة سيناريو يوم الحشر هذا؟ ولن نحتاج للكثير من الخيال لرسم هذه الصورة، فأفريقيا قد أعطت مع الأسف، في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، الأمثلة على أشكال الفوضى الممكنة. ويمكن ببساطة أن نتوقع تكرار هذه الأوضاع، وتحولها إلى وضع ثابت. فالقوى العظمى غير مهتمة بهذه المناطق، ولا تعتبرها ذات أهمية استراتيجية. والقوى العظمى تعطي وعوداً مبهمة بإعادة النظام لأفريقيا، أو تتدخل بعد فوات الأوان، وعندئذ يهدد خطر الفوضى المناطق المجاورة. وهذه المناطق تعتبر أكثر أهمية، ولكن الوضع صار أصعب على التحكم. أما الهيئات الأفريقية الدولية فلا تملك الوسائل الكافية، وهي عاجزة عن إنهاء الفوضى، بل إنها لا تتمكن حتى من الحد من اتساع المناطق المصابة بهذا الوباء.

وهكذا لا نستطيع في سيناريو يوم الحشر، أن نستبعد وجود **بلدان بلا قانون** خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة. بلاد بلا حكومة، أو ظل حكومة ، حيث القوة تفرض الحق، والاقتصاد، في أحسن الأحوال، اقتصاد كفاف. ويجري اغتصاب البيئة لمصلحة من يملكون السلطة حالياً. وترتبط هذه البلدان بالعالم الخارجي عن طريق الأنشطة الإجرامية وحدها، وخاصة تجارة السلاح. وبعيداً عن هذه الحالات المتطرفة، لا نستبعد ازدياد المناطق غير المحكومة، أي تلك البلدان التي تهتز حكوماتها، لأنها لم تعد لها علاقة بالمجتمع، فيما عدا القطاع الحديث الذي نبتت منه، وتتحكم فيه.

ويهرب الناس من مناطق العنف الشديد هذه، إذا استطاعوا، وتمتلئ مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة. ويرتفع نزيف الأدمغة بدرجة لم تُعهد من قبل.

ولكن أغلب السكان لا يستطيعون الهرب، فيلتفون حول الزعماء التقليديين، أو الزعماء الذين فرضوا أنفسهم ويعدونهم بالأمن، ويتبين أن هذا الأمن وهم في

معظـم الأحـوال. وينظم رؤساء العشائر عصابات مسلحة بهدف حماية مناطقهم، ولكـنها تهاجم العشائر المجاورة للحصول على موارد جديدة. وترتكب العصابات المسلحة أسوأ الانتهاكات، ولا أحد يضع حداً لانتهاكاتهم.

والحالـة الصحية في هذه المناطق كارثية، وحيث تكون هناك خدمات صحية عامـة باقية، فهي لا تملك الموارد. وتوقفت المنظمات غير الحكومية عن محاولة الـتدخل، فهـي تخشى من أن تؤخذ رهائن لدى من بيدهم السلطة الحالية. وينتشر وباء الإيدز في هذه المناطق حيث لم يعد سلوك الناس يخضع لأي إشراف.

ونظـراً لظـروف تعليم الصغار، لم يعد التعليم يعدهم لمواجهة المستقبل، بل لعلـه يهـدد هذا المستقبل. فالصبيان الصغار ينضمون للعصابات المسلحة في سن مبكرة جداً، وهناك يتلقون تعليماً مضاداً، وهذا يعرقل عودتهم للمجتمع مرة أخرى.

إلى أين يقود هذا السيناريو؟

ولكـن مثل هذه الأوضاع لن تستمر بلا نهاية، فالصراعات ستنتهي يوماً ما، فـالموارد سـتنتهي، ويحل التعب بالمتحاربين. وسينشط التدخل الأجنبي في نهاية الأمر، ولكن كم من الوقت سيمضي قبل وقف العنف؟

قد تكون هذه هي المقدمة لإعادة تنظيم المؤسسات، بل حتى تعلم كيفية العيش معـاً. وهـذا قد يعني البداية من جديد، ولكن في مقابل كم من الآلام البشرية؟ وكم سيستغرق من الوقت إعادة بناء المجتمعات بعد الاضطرابات التي حدثت؟

أفريقيا تُهمش

وفـي هـذا السيناريو أكثر من السابق، تأخرت أفريقيا وراء بقية العالم خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، وصارت أكثر تبعية وتهميشاً.

وفي هذه الظروف، لا يمكن أن نستبعد **الشعور بأن أفريقيا قد تعرضت لغبن كبـير**. وقد رأينا هذا الشعور يظهر في القرن العشرين. وجذور هذا الشعور تكمن فـي الماضـي: أولاً تجارة العبيد، ثم الاستعمار، ثم سيطرة الاقتصادات المتقدمة. وينتشـر هـذا الشعور لا فقط في المناطق الموبوءة بالعنف، بل حتى في المناطق المجـاورة، وهـو يزداد قوة. وقد يصبح هذا الشعور **التربة الملائمة لجميع أنواع التطرف**، ابتداءً من الأشكال المختلفة للأصولية الدينية، وانتهاءً بالإرهاب الدولي.

٩- سيناريو أفضل: الأسود تخرج من وكرها

"أفريقيا في القرن الواحد والعشرين، إما أن تكون عقلانية
أو لا تكون"
أكسيل كابو[١٢]

عنـــي اســم هــذا السيناريو أن الأفريقيين سيتوقفون عن السير في المسالك القديمة المألوفة، وسيخرجون لغزو أسواق جديدة.

ثلاثة فروض أساسية

يقوم هذا السيناريو "الأسود تخرج من وكرها"، على ثلاثة فروض أساسية:

- **مــنطق العلاقــات يتراجع** خلال الخمس والعشرين سنة القادمة. سيستمر جــزء كبــير مــن السكان، بل ربما الأغلبية، يتحكم فيهم منطق يركز على تأكيد العلاقات الشخصية. ولكن تظهر بالتدريج كتلة من السكان تفضل منطقاً آخر، يركز علــى البحــث عــن عملــيات إنــتاج ذات فاعلية (وهذا هو ما يعنيه أكسيل كابو بالعقلانــية). ويظهــر جيل جديد من أصحاب المبادرة الفردية، وهو يجد عدداً من المؤيديــن لجهــوده لرفع الإنتاجية. ويحقق هذا الجيل الجديد من أصحاب المصلحة الاقتصــادية الكــتلة الحــرجة. وهكذا يحقق أثراً ملموساً على الاقتصاد، بل وعلى السلوك الاجتماعي بصفة عامة.
- **وهــنا يظهــر جيل جديد من السياسيين يتباعد عن الجيل السابق**. وهنا تطلــب الســلطات السياســية الدعم من أصحاب المصلحة الاقتصادية الجدد، فهي تعــرف جيداً جميع الفوائد التي ستجنيها. وبالطبع لن ينتهي البحث عن الريع، ولكن الأكثر نشاطاً من بين أصحاب المبادرة الفردية سيُسمعون صوتَهم للسلطات العامة. وسيجري اختيار رجال الخدمة العامة على أساس مؤهلاتهم، وهم يؤيدون السلطات العامــة، ويشــتركون معهــا في الأهداف ذاتها. ويؤلف السياسيون حكومات قوية، ويضــعون سياســات اقتصادية، ومالية. ويقيمون الأطر التشريعية والقانونية، التي تشــجع الادخــار، والاســتثمار، والبحث عن الإنتاجية المرتفعة. ويدعم السياسيون الشــركات ذات القــدرة التنافسية المرتفعة، وخاصة التي تعمل على كسب أسواق

---

[12] المصدر السابق

أجنبـــية، ولا يـــترددون في القيام بتحرك مباشر لمساعدة الشركات على كسب هذه الأسواق.

• ولكـــن حـــتى أولـــئك المرتـــبطون بالمنطق الاقتصادي، **لا ينسون القيم التقلـــيدية**، بـــل قد يمجدونها، ولكنها لا تتدخل في شئون عالم الأعمال، أو بدرجة قلـــيلة جداً. ويعيش بعض الناس حالة من الازدواجية: ففي شئون الإنتاج، يسيرون وراء المـــنطق الاقتصـــادي، وهنا لا تلعب التقاليد "الأفريقية" إلا دوراً ثانوياً، ولكن عـــندما يخلعون ملابس العمل، ويلبسون الملابس التقليدية، يعودون معها إلى الكثير من قيمهم التقليدية. وتقود هذه التقاليد حياتهم الشخصية جزئياً على الأقل.

ويجب أن نضيف هنا، أن هذا السيناريو يفترض ضمناً فرضاً سابقاً عن البيئة الدولـــية، وهـــو عـــدم حـــدوث أزمة اقتصادية عالمية طويلة المدى، وإلا فإن هذا السيناريو سيتضرر من ذلك.

ويمكـــن القول إن هذا السيناريو، "الأسود تخرج من وكرها"، هو الذي مرت بمثله عدد من الدول الآسيوية ــ اليابان أولاً، ثم عدد من بلدان شرق وجنوب شرق آســـيا، والهـــند لدرجة ما في السنوات الأخيرة. ومنذ بضعة عقود، كان الكثير من المراقبيـــن يعـــتقدون أن حدوث مثل هذا السيناريو في أغلب هذه البلدان الآسيوية، أمر مستبعد. وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، كان هذا النوع من التشكيك قائماً بالنسبة لمستقبل أفريقيا. ولكن ها هي السيناريوهات المفترض أنها غير متوقعة قد حدثـــت في آسيا، فلماذا لا يحدث نفس الشيء في أفريقيا جنوب الصحراء؟ لماذا لا يستطيع أسود أفريقيا أن يتبعوا المسار الذي اتبعه نمور آسيا؟

بعض الشروط المسبقة

سنضـــيف بعـــض الشروط المسبقة للفروض الأساسية لهذا السيناريو، والتي يمكن أن نعتبرها فروضاً تكميلية. وقد فصلناها عن الفروض الأساسية، فهي ليست حاسمة مثل تغيير المنطق السائد، أو تغيير سلوك السلطات السياسية.

والواقع، أن هذا السيناريو: "الأسود تخرج من وكرها"، لن يتحقق في الأغلب، دون حـــدوث تغيرات رئيسية في المجتمعات الأفريقية. وبالتأكيد يمكن للمجتمعات الأفريقـــية أن تتطور من حالتها الراهنة لهذه الحالة المستقبلية، حيث يسود المنطق الاقتصـــادي. ويجب أن نعترف أن هذا التطور لم يحدث بعد، وهو لن يحدث دون تحقـــق بعض الشروط المسبقة. وهذه الشروط المسبقة مرتبطة بدرجة أو بأخرى،

بفروضنا الأساسية، وسنذكر على الأقل، بعض هذه الشروط المسبقة، في محاولتنا لرسم السيناريوهات هذه.

استكمال التعليم العام، وتحسن الأحوال الصحية

أكــدت جميع البحوث التي أجريت لهذه الدراسة المستقبلية عن أفريقيا، الدور الحاســم للتعلــيم بالنســبة لمســتقبل أفريقيا. وهذا لا يعني مجرد استكمال التحاق الصــبيان والبــنات بالتعلــيم، وإنما نوعية التعليم الذي يتلقونه في المدارس كذلك. ولكنــنا نؤكــد هنا، أنه لا يوجد ارتباط مباشر بين استكمال التعليم المدرسي، وبين تبني المنطق الاقتصادي.

والــنظام المدرسي هو واحد فحسب بين روافد التعليم للشباب الأفريقي، فأي أفريقــي مر بالنظام التعليمي، قد تعرض في الوقت ذاته لبعض المؤثرات الأخرى. والكثير منهم قد احتفظوا بمنطق العلاقات القوي الذي نشأوا في كنفه، وفي المقابل، فقــد شــهدت العقود الأخيرة، ظهور عدد من الأفريقيين أصحاب المبادرة الفردية، الذيــن لــم تمــنعهم أميتهم، أو نقص تعليمهم، من العمل بفاعلية. ولكن الخبرة في الــبلدان المــتقدمة، أو الــبازغة، تبيــن علــى ما يبدو أن التغيرات المؤدية للنمو الاقتصادي لا تحدث قبل حصول الناس على الحد الأدنى من التعليم (ربما أن يزيد عدد المتعلمين جيداً عن نصف المرحلة السنية).

كذلــك يمكــن اعتبار تطوير نظام التعليم شرطا مسبقا ضروريا، فلا بد من التحول إلى العلم، والتدريب الفني. "تحدث التنمية عندما يصير العلم هو الثقافة".[13]

ويجــب أن تتمــتع أغلبية السكان بالصحة الجيدة بشكل واضح، ويجب على الأقــل، وقف انتشار الإيدز، كما يجب انخفاض الإصابة بالملاريا. فهذه التطورات وغيرها يجب أن تحدث، وإلا لن يتحقق هذا السيناريو، "الأسود تخرج من وكرها" على الأرجح.

انغماس الجماعات الدينية

حتى الآن، لم تلعب الجماعات الدينية المسيحية أو الإسلامية إلا دوراً صغيراً في تطوير المنطق الاقتصادي، ولكن هذا قد يتغير في المستقبل. لقد رأينا عدداً من الجماعات المسيحية الجديدة تظهر في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ومنها

[13] رينيه ماهو، المدير العام السابق لليونيسكو.

"كنيسة المنتصرين" في نيجيريا، ومدغشقر، و"الكنيسة العامة لمملكة الله"، و"كنيسة المربعات الأربعة الإنجيلية". وهذه الهيئات الجديدة تؤكد على المسئولية الفردية، كما تفعل بعض الهيئات الأقدم، مثل "إخوانية المريدين" الإسلامية في السنغال، وهي تعطي الأهمية للعمل والجهد، والادخار. وهي ترى في نجاح ذوي المبادرة الفردية دليلاً على البركة السماوية. وتعلن "الكنيسة العامة لمملكة الله" أن الفقر من عمل الشيطان، وأن الله يريد لأبنائه أن يتمتعوا بالرخاء والثروة، بشرط أن يستخدموا ثروتهم بحكمة. وهي تعلن أن البحث عن الرخاء، يعني البحث عن الله. وتدعو حركة "Izala" [؟] في النيجر لهذه المبادئ ذاتها.

وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، تنمو هذه الحركات بسرعة كبيرة، وإذا استمر هذا النمو، فلا يمكن التقليل من أهمية مساهمته في توفير الشروط المسبقة لهذا السيناريو: "الأسود تخرج من وكرها".

وأيا ما كانت أهميتها في المستقبل، فلن تكون هذه الحركات الوحيدة على الساحة الدينية، فستبقى الكنائس القديمة الراسخة، والجماعات الإسلامية التقليدية، مؤثرة. وهي لن تكون بدرجة تطرف الجماعات الدينية التي أشرنا إليها، ولكنها قد تنشر رسالة تنادي بتخفيض الفقر، وبذلك لن تقلل من شأن البحث عن الإنتاجية المرتفعة، وتقرب بذلك، من تحقق هذا السيناريو.

التأكيد على تطوير البنية التحتية والمحافظة عليها

تطورت البنية التحتية كثيراً خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، في أفريقيا، في إنتاج الطاقة، وتوزيع المياه، ووسائل النقل المختلفة، ولكن الاستثمارات في هذه المجالات لم تتوفر دائماً بالقدر الكافي.

ويدفع النمو الاقتصادي لنمو التجارة بوتيرة أسرع، وهذا يخلق الطلب المتزايد على وسائل النقل، وكذلك الطلب المتزايد على الطاقة والماء. ودون بذل جهد مستمر لبناء البنية التحتية، والمحافظة عليها، يتعرض النمو الاقتصادي للاختناق.

بيئة دولية مواتية لحد ما

ولا يكفي ظهور الفاعلين من ذوي المبادرة الفردية لكي يستمر سيناريو "الأسود تخرج من وكرها" ولا يواجه طريقاً مسدوداً، كما لا يكفي لاستمرار التنمية

الاقتصـــادية بعد ابتدائها. فلا بد من تحقيق ذوي المبادرة الفردية درجة من النجاح تسمح لعملية التراكم أن تبدأ وتنمو.

ويعـــتمد أصحاب المبادرة الفردية الأفريقيون على الأسواق الداخلية أكثر من اعـــتماد نظرائهم الآسيويين عليها، ولكن لا بد من قدر من التصدير لتمويل استيراد الســـلع الرأســـمالية التي لا تصنع في أفريقيا. وتختلف الظروف العالمية كثيراً في العقـــود الأولـــى من القرن الواحد والعشرين عن تلك التي واجهتها البلدان البازغة (وبدرجـــة أكـــبر تلك المتقدمة اليوم)، عند بداية عملية التنمية لديها. فقد كانت تلك البلدان قادرة على حماية صناعاتها الناشئة لحين قدرتها على الوقوف أمام المنافسة الدولية في الأسواق المحلية والدولية.

فهـــل ستســـمح منظمة التجارة العالمية بالإعفاء من قواعد حرية التجارة التي تفرضها في العقود القادمة؟ وهذه الإعفاءات ضرورية لكي تتمكن الأنشطة الجديدة مـــن الـــتقدم. وسنفترض أن المبالغة في التحرير ستدفع إلى رد فعل عالمي، وهذا سيســـاعد على تعديل قواعد منظمة التجارة العالمية. ولكن هذا ليس بالأمر المؤكد، وعلـــى الحكومـــات الأفريقـــية أن تطالب بكل قوة بالإعفاءات الضرورية لحماية صـــناعاتها الناشـــئة. ولا بد أن يلعب الاتحاد الأفريقي دوراً فاعلاً في هذا السبيل، وهو يتحدث باسم جميع البلدان الأفريقية مجتمعة.

طريق ممكن

فـــي مطلـــع القـــرن الواحد والعشرين، كان أغلب المراقبين يرون أن أفريقيا جـــنوب الصـــحراء، لم تستوفِ جميع الشروط المسبقة لكي يتحقق هذا السيناريو. ولكن عند النظر للوراء، وقد وصلنا العام ٢٠٢٥، يرون أن العملية قد بدأت للتو.

ولـــم تحقـــق الشـــراكة الجديـــدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد)، جميع التغـــيرات الجذرية التي كان القائمون عليها يأملون في تحقيقها، ولكنها كانت نقطة الـــبدء "لنهضـــة أفريقية". وقد أحيت هذه الحركة الثقة في المستقبل، وأدت لظهور طبقة حقيقية من أصحاب المبادرة الفردية الأفريقيين، كذلك أدت لتغيير العلاقة بين هـــذه الطبقة والسلطات السياسية. ونجحت هذه الحركة كذلك، في تغيير نظرة العالم لأفريقيا، كما أثارت اهتمام دوائر الأعمال في البلدان المتقدمة بالاستثمار في أفريقيا مـــرة أخـــرى. وكذلـــك أثـــارت اهـــتمامهم بإقامة مشاركات حقيقية مع نظرائهم الأفريقيين.

وبمجـــرد بـــدء العجلـــة في الدوران، حدث التحول، وكانت نقطة البدء هي الوضـــع السائد في مطلع القرن الواحد والعشرين، والنتيجة هي أن الفروض التي قدمناها عند رسم هذا السيناريو، "الأسود تخرج من وكرها"، صارت حقيقة واقعة. وأكملـــت بعـــض المناطق هذا التحول بسرعة، وصارت **أقطاباً حقيقية للنمو** (ولم تكـــن بالضـــرورة المـــناطق التي بدت في وضع أفضل في بادئ الأمر). وتبعتها المـــناطق المجـــاورة بالـــتدريج، وكانت مناطق أخرى لم تكد تبدأ التحول في العام ٢٠٢٥. وكانـــت بعـــض المـــناطق قـــد نجحت في استعادة السلام بعد سنوات من الفوضـــى، وتغلبـــت علـــى العوائق بصعوبة شديدة، ولكن بدأ بعضها في التحول بسرعة مدهشة، وأخذت في اللحاق بعد سنوات من التأخر.

وكـــان الهـــدف الـــذي وضـــعته الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيـــباد)، هو معدل للنمو الاقتصادي قدره ٧% سنوياً. ولم يتحقق هذا الهدف فوراً فـــي جمـــيع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء، ولكنه تحقق في عام ٢٠٢٥، بل أمكن تجاوزه في بعض السنوات خلال ربع القرن الأخير.

وقـــد حدثت خلال المرحلة عدة أمور قوت العملية التي بدأت، فقد حدث تقدم كبـــير في التعليم من حيث الكم والكيف، وتحسنت صحة الناس بشكل ملحوظ. كما حـــدث تقدم واضح في البنية التحتية. وكان الفضل في ذلك للمساعدات المالية من وكـــالات المساعدة، وخاصة من المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص. وشعروا جمـــيعاً بالتغـــير في مناخ العلاقات مع أفريقيا. ولم ينجح جميع أصحاب المبادرة الفـــردية، ولكن الناجحين منهم جمّعوا رؤوس الأموال، ونموا شركاتهم، أو أنشأوا شركات جديدة.

كذلـــك كان هناك تقدم في **التكامل الاقتصادي**، وساعد هذا التقدم على توسيع الأســـواق أمـــام ذوي المـــبادرة الفردية، كما ساعد على ذلك تطوير البنية التحتية وحسن صيانتها. وساعد هذا على مزيد من التكامل الاقتصادي، وكان الحديث عن الـــتكامل لا يلقـــى آذانـــاً صاغية طوال سنوات كثيرة، فقد كان أصحاب المصلحة السياســـية والاقتصادية غير معنيين بتحقيق أية نتائج ملموسة. وقد تأقلم الكثير من أصحاب المبادرة الفردية مع السياسات الاقتصادية القومية المختلفة، سواء منهم من انـــتموا للاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي، وقد استفادوا من التفاوت بين السياسات الاقتصـــادية المخـــتلفة، لينموا تجارة مربحة عبر الحدود. وصارت طبقة أصحاب المـــبادرة الفردية حقيقة قائمة، وهي شغوفة بتنمية أسواقها، ولذلك تجادل من أجل

الـتكامل الحقيقي. وهي قادرة على إسماع صوتها، وتعرف كيف تستفيد مما تحقق مـن تقـدم، ولم يعد التكامل من مشاغل الحكومات وحدها، بل أصبح من مشاغل أصحاب المصلحة الاقتصادية كذلك.

رسم صورة أفريقيا في عام ٢٠٢٥

أفريقيا تحقق النمو الاقتصادي الموجه للإنتاج

وهكـذا تحققـت التنمية الموجهة للإنتاج، وهي **التنمية التي تعطي الأولوية لإنـتاج السـلع والخدمات**. وحدثت هذه التنمية بشكل غير متكافئ حسب المناطق، ففـي بعض المناطق، لم تكد العملية تبدأ، بل ربما لم تبدأ بعد. وفي مناطق أخرى، حدث تقدم سريع، ولكن يمكن القول إنه في طول أفريقيا وعرضها، قد بدأت أخيراً، عملية تراكم رأس المال الإنتاجي، وهي مستمرة، وتتسارع.

وتتشـابه هـذه العملية بدرجة أو بأخرى، بالعملية التي مرت بها بلدان شرق وجـنوب شـرق آسيا. وهذا لا يعني أن تنمية أفريقيا هي صورة طبق الأصل من الـنموذج الغربـي، كمـا لم تكن التنمية في آسيا صورة من التنمية في أوروبا أو الولايات المتحدة.

ومنطق الاقتصاد هو السائد الآن، ولكن المجتمعات الأفريقية تحاول الاحتفاظ بقـيمها الروحية الخاصة، وهي ترفض التفرقة بين الجماعة والفرد، أو بين الحياة والمـوت (لا زلنا نسمع المثل القائل: "الموتى ليسوا بموتى"). فالتنمية الأفريقية لها مميزاتها الخاصة.

وظهـر جـيل جديـد من أصحاب المبادرة الفردية الأفريقيين، وانضم إليهم أمـثالهم من الأجانب والطرفان يدفعان التنمية معاً. وقد بدأت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد) في تغيير فكرة العالم عن أفريقيا، ولكن هذه الفكرة كانـت سـيئة بدرجـة جعلـت الشـركات الأجنبية تأخذ وقتاً طويلاً قبل أن تقتنع بالاسـتثمار فـي أفريقيا. ولكن الحكومات ثابرت، واعتمدت على وسائل الاتصال لإعـلام المستثمرين، كما وفرت إطاراً قانونياً، واقتصادياً أكثر استقراراً. ووفرت قـوة عاملـة كبـيرة وأفضـل تدريباً، كما وفرت أسواقاً واعدة. وظهر الشركاء المحلـيون، الذيـن أبدوا الثقة في المستقبل، ووظفوا مواردهم الخاصة. وساد جو ودي رغـم التغيرات الاجتماعية. وفي النهاية اجتذبت جميع هذه العوامل الشركات الأجنبـية، وازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر. وصارت الشركات متعدية الجنسية

الكـــبرى تذكر أفريقيا عندما تفكر في إقامة مواقع جديدة للإنتاج. وقامت مشاركات بيـــن الشـــركات الأجنبـــية وأصحاب المبادرة الفردية المحليين، ولم تنجح جميعها، ولكن ما نجح منها كان كافياً لضمان نقل الخبرة الأجنبية على نطاق واسع.

فهـــل من الممكن أن نتوقع تنمية أسرع خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة من القرن الواحد والعشرين؟ وهل ستكون قابلة للمقارنة مع التنمية التي حققها عدد مـــن البلدان الآسيوية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي؟ وهل ستكون القوة الدافعة لها تصدير السلع المصنعة للبلدان المتقدمة؟ وهل على الأقل، ستضيق جزئـــياً الفجـــوة بيـــن أفريقيا وبقية القارات؟ يمكن عمل عدد من الفروض، وهي تتوقف على مدى ملاءمة البيئة العالمية لأصحاب المبادرة الفردية الأفريقيين الجدد، كما تتوقف على كيفية تطور المجتمعات الأفريقية.

وأفضـــل الفـــروض هو أن تزداد إنتاجية الزراعة والاقتصاد الشعبي، فتنتج السـلع الاســـتهلاكية، والخدمـــات بأســـعار رخيصـــة نسبياً. وهذا بدوره سيسمح للصناعيين بالحصول على بعض مدخلاتهم على الأقل بأسعار رخيصة كذلك، كما يعطيهم قدرة تنافسية أفضل.

والمنافسة في الأسواق العالمية للمنتجات المصنعة عنيفة جداً، ولكن عدداً من الصـــناعيين الأفريقيين نجحوا في التصدير، مستفيدين من **المغتربين الأفارقة عبر الـــبحار**، كمـــا استفادوا من **شبكات التوزيع الأفريقية**. وهذه الشبكات أنشئت حول العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وتستخدم لاستيراد السلع بأقل الأسعار الممكـــنة، وهـــي تستخدم الآن في الاتجاهين، حيث تنوب عن الشركات المصدرة. **ولم تعد أفريقيا مجرد مصدر للمواد الخام دون معالجة أو بالقليل منها فقط.**

وينـــتج الأفريقـــيون الآن نسبة كبيرة من السلع المصنعة والخدمات المطلوبة لأســـواقهم المحلية، ولعل هذه أهم نقطة يجب التأكيد عليها. **لقد خرجت أفريقيا من اقتصاد الريع.**

لقـــد تقدمت الزراعة بأسرع من حالة السيناريو الأول: "الأسود تقع في الفخ"، وانتشـــرت روح المـــبادرة الفـــردية في القطاع الزراعي، ورفع هذا من الإنتاجية كثـــيراً. ولكـــن الواردات الغذائية لم تنخفض، فقد ظهرت طبقة متوسطة ذات دخل مـــرتفع، وهذا أدى لاستهلاك أكبر من أنواع من الأغذية التي لا تُنتج في أفريقيا. ومـــن الناحـــية الأخرى، صارت أفريقيا أكثر إنتاجية، وتوقف نصيبها من السوق العالمي للمواد الغذائية عن الانخفاض، بل إنه يرتفع ثانية.

ولا زالــت أفريقــيا مدينة في عام ٢٠٢٥، ولكن طبيعة جزء كبير من دَينها الخارجــي قد تغيرت فقد استخدم لتمويل استثمارات منتجة، وهذا أنتج ما يكفي من الصادرات لخدمة الدين، وترك فائضاً للبلدان الأفريقية. ويعاد استثمار هذا الفائض، ويقوي بذلك عملية التراكم. لقد كسرت أفريقيا الدائرة المفرغة، وتخلصت من الفخ الذي سقط فيه الأسود الأفريقيون.

ويبقى دور الاقتصاد الشعبي مهماً

لقــد نما الاقتصاد المتجه للإنتاج بسرعة، ولكنه غير قادر على توفير العمل للجمــيع. ويفــتقد الــبعض المؤهلات التي تسمح لهم باحتلال ركن خاص في هذا الاقتصــاد، ويستمرون في تحصيل أسباب الحياة في الاقتصاد الشعبي كيفما اتفق. والاقتصـــاد الشـــعبي لا زال يلعــب دوراً مهمـــاً في الاقتصاد الأفريقي في المدن والـــريف. وهــو يبقى الملاذ لأولئك الذين يشعرون أنهم سقطوا من عملية تحديث أفريقــيا، ولكـــن أداءه ما زال ضعيفاً، وأصحاب المصلحة فيه يحصلون على دخل ضعيف، ويكادون لا يستفيدون من الرخاء الجديد.

ولكن المنظمات غير الحكومية الأفريقية بدأت في تطوير الاقتصاد الشعبي، وتعــزز جهودهـــا حكومات البلدان المتقدمة ومنظماتها غير الحكومية. وقد نشأت أنظمـــة للائـــتمان تتناســـب مع مميزات الاقتصاد الشعبي، وهي تسمح لأصحاب المشاريع أن يقوموا باستثمارات صغيرة، ولكنها كافية لتغيير عمليات الإنتاج.

وقــد حســـن عدد من الأعمال في الاقتصاد الشعبي من إنتاجيتها، كما حسنت مـــن نوعية منتجاتها وقد تحولوا إلى منتجين من الباطن للشركات الرأسمالية. وهذه الأعمـــال تنتج الآن في ظروف أفضل، وبذلك ترفع من القدرة التنافسية للشركات الرأسمالية.

حدثت التنمية دون أي اهتمام حقيقي بالبيئة

ويجـــب أن نعـــترف أنه في عام ٢٠٢٥، حدثت التنمية الاقتصادية دون أي اهتمام حقيقي بالبيئة.

لقـــد حصـــل الاقتصـــاد على أولوية واقعية، وهذا يفسر لماذا كان السياسيون يعـــبرون باستمرار عن القلق على أوضاع البيئة، وخاصة المحافظة على الموارد الطبيعـــية، ولكن دون وضع أية قيود فعلية على أصحاب المبادرة الفردية. والقليل

مـــن هؤلاء الأخيرين ينشغلون بقضايا البيئة، وفي المقابل، تابع الباقون الاستغلال غـــير المقيد للموارد الطبيعية، وباركت السلطات السياسية تصرفاتهم، فهي تستفيد مـــن هذا الاستغلال. كذلك قام آخرون بتشغيل عمليات ملوثة للبيئة، دون اتخاذ أية إجراءات وقائية.

ويشـــتغل بعض الفلاحين بالإنتاج للسوق، والقاعدة بالنسبة لهؤلاء هي تعظيم الـــربح. وغيرهم يعملون في ظروف سيئة، وهمهم الأول هو البقاء، والمجموعتان تهـــتمان قبل كل شيء بالمشاغل العاجلة، وأنشطتهم المترتبة على ذلك تضر بحالة الأراضي الزراعية، وكذلك أراضي الرعي.

لقـــد رأيـــنا تدهور البيئة في عدد من البلدان البازغة، على الأقل في المراحل الأولى للتنمية، وفي مناطق غيرها حل هذا التدهور بسرعة أكبر.

جرى استيعاب بعض التأثيرات الأجنبية بالكامل، وبعضها الآخر رُفض

جرى استيعاب بعض القيم الكامنة في المنطق الاقتصادي، وتمثلها بالكامل، لا من جانب النخبة وحدها، وإنما من جانب الطبقات المتوسطة. وفي الواقع يُنظر إلى هـــذه القـــيم علـــى أنها عالمية وليست غربية فحسب، ويشار إلى تقبلها من جانب المجتمعات غير الغربية، وخاصة الآسيوية، كمبرر لهذا الرأي.

ويُـــنظر لقـــيم أخرى على أنها غربية تماماً، ولا تتسق مع الثقافة الأفريقية، ويرفضها المجتمع، الذي يختار على هواه بين التأثيرات الأجنبية.

الفساد والتحالف بين السلطات وأصحاب المبادرة الفردية

كونـــت الســـلطات السياســـية تحالفـــاً فعلياً مع الأكثر ديناميكية بين أصحاب المـــبادرة الفـــردية، وإن كـــان هذا لم يضع حداً للفساد، وقد عرضنا ذلك من قبل، باســـتخدام بعض الأمثلة من البلدان البازغة. ولكن يمكن القول إن طبيعة الفساد قد تغيرت، جزئياً على الأقل، فقد حل محل المشاركة في الريع، الاشتراك في حصاد المكاسب المترتبة على ارتفاع الإنتاجية.

وفضلاً عن ذلك، تتضاعف الفرص الجاذبة للاستثمار في أفريقيا، ولذلك يقل تهريـــب مكاسب الفساد للخارج، كما كان يحدث في الماضي، فهي توظف الآن في أفريقيا مرة أخرى، وتساعد على المحافظة على التنمية الاقتصادية.

وبتطبيق قواعد الاقتصاد الضيقة، صارت نتائج الفساد أقل سلبية مما في الماضي. والفساد ما زال يدفع البعض لاتخاذ قرارات باستثمارات غير مبررة، وهو يعتبر مرفوضاً أخلاقياً، وهو يسيء لصورة السلطات السياسية أمام المجتمع. وقد قامت بعض المنظمات غير الحكومية بحملات لمحاربة الفساد، ولكنها لم تنجح في اقتلاع جذوره.

ازدياد التوتر في المجتمعات الأفريقية، الوجه الآخر للنجاح الاقتصادي

واستمرار الفساد ليس السبب الوحيد وراء التوتر في المجتمع، وتدل أمثلة البلدان البازغة أن التنمية الموجهة للإنتاج لا تتحقق دون حدوث توترات في المجتمع، وأفريقيا لا تشذ عن هذه القاعدة.

ولا يستطيع الكثير من الأفراد أن يقتطعوا لأنفسهم ركناً خاصاً في الاقتصاد الجديد، فهم **مستبعدون**، وهذا بالطبع مصدر آخر للتوتر، وهناك مصادر أخرى كثيرة.

فبعض العمال قد وجدوا مكانهم في الاقتصاد الجديد، وهم يلحون في المطالبة بنصيب أكبر من الثروة المنتَجة. ونمت الطبقة المتوسطة بشكل كبير، وهي تطالب بشدة بنصيب أكبر في تسيير الشئون العامة.

وفي عام ٢٠٢٥، لا زالت القيم التقليدية قوية، ويشعر الكثيرون بالقيود التي يفرضها عليهم العمل داخل نظام الإنتاج، فالقيم ذات التوجه الإنتاجي تفرض عليهم سلوكاً معيناً، وهذا يضايقهم. ويحقق لهم الوصول إلى مجتمع الاستهلاك الكثير من الرضا، ولكن الكثيرين لا يجدون ما كانوا يتوقعونه. ويصح هذا على أولئك الذين لا يجدون لهم مكاناً، ويصح على المهمشين الذين لا يحصلون إلا على الفتات من مائدة السادة. ولكنه يصح كذلك على من يجنون مكاسب كبيرة، فهم يشعرون بالعزلة، فقد كان المجتمع القديم أكثر لطفاً وحناناً، وكان يعطي معنى لحياتهم. وبمرور الوقت، يشعرون بالحنين للمجتمع القديم الذي يتصورونه مثالياً، وأجمل من صورته الحقيقية.

وفضلاً عن ذلك، فالمنافسة بين أصحاب المصلحة الاقتصادية، كانت وتبقى الدافع الرئيسي وراء التنمية ذات التوجه الإنتاجي، وهذه المنافسة تتعارض والقيم الأفريقية، التي ما زالت قوة يحسب حسابها. فقد كان وضع الإنسان يتحدد عند ولادته، ونادراً ما كان يستطيع الارتقاء فوق هذا الوضع. وبالطبع فقد انتهت هذه

الأوضـــاع للأبد، ولكن لا زالت المنافسة يُنظر إليها كشر لا بد منه، وهي مصدر توتر للأفراد، وللمجتمع.

ولكـــي يســـتدام هذا السيناريو "الأسود تخرج من وكرها"، يجب التغلب على جميع هذه التوترات.

وهـــذا ممكن، ولكنه قد يكون صعباً، فالمجتمعات الأفريقية قد تكون أقل تقبلاً لهـــذه التوترات من المجتمعات في القارات الأخرى التي مرت بطرق مشابهة. ولا يمكن لنا استبعاد هذا الفرض. في العقود الأخيرة من القرن العشرين رسمت برامج التكـــيف الهيكلـــي طـــريق التنمـــية ذات التوجه الإنتاجي، وتعرضت المجتمعات الأفريقـــية لضـــغط شـــديد لاتـــباعها، ولكنها تمنعت كثيراً عن ذلك. كذلك قاومت المجتمعات الأفريقية خصخصة الأرض.

فـــي عام ١٩٦٠، كتب روائي وسياسي أفريقي يقول: "قبل أن نرتدي ملابس الدخـــول في الغلاية، علينا أن نضع أرواحنا في مكان آمن".[14] وقد يكتشف الكثير مـــن الأفريقيين، أنهم بعد أن يرتدوا ملابس الدخول في الغلاية، لا يوجد مكان آمن تماماً ليضعوا أرواحهم فيه، وقد يتساءلون إن كان ثمة سيناريو آخر يمكن تصوره.

انضمت أفريقيا للتيار العام، ولكن بأي ثمن؟

لقـــد صحا الأسود الأفريقيون، وبدأوا السير في طريق صعب، وتغلبوا على أغلـــب العوائـــق التي قابلتهم. لقد خرجت أفريقيا من اقتصاد الريع، ومن عملية التهميش التي كانت أسيرة لها، وصارت أقل تبعية. وهي تستعيد مكانها بالتدريج، لا فـــي نســـبة عـــدد السكان وحسب، وإنما في الاقتصاد العالمي كذلك. ولا توجد صـــراعات خطيرة إلا في المناطق الهامشية التي لم تلحقها التنمية بعد. وتغيرت صورة أفريقيا في عالم عام ٢٠٢٥، وصارت قوة يجب أن يعمل لها حساب.

ولكن يجب النظر لهذه النتائج ضمن الصورة الكاملة، فأفريقيا آخر المناطق الرئيســـية في العالم التي أخذت طريق التنمية الاقتصادية. وهي ما زالت متخلفة كثـــيراً عـــن بقـــية القارات، وقد يرى الكثير من الأفريقيين أنهم دفعوا ثمناً غالياً لتحقيق ذلك.

لقـــد خـــرج الأسود من الوكر، وتجاسروا على استكشاف أراض مجهولة، وتحســـنت ظـــروف الحياة. ولكنهم يحنون أحياناً لأرض الأجداد، لقد كانت الحياة هناك قاسية في كثير من الأحيان، ولكن وكر الأسود كان دافئاً وناعماً!

---

[14] شيخ حميدو كان، Laventure ambigue، جوليار، باريس، ١٩٦١.

١٠- سيناريو جديد: الأُسود تحدد اتساع إقليمها

"مجتمع أفريقي يفضل أن يكون مختلفاً، وليس مجرد صورة باهتة من الغرب."

أميناتا تراوري [١٥]

"نحن لا نريد إحياء مجتمع ميت ... يجب أن نخلق مجتمعاً جديداً ... غني بجميع القدرات الإنتاجية لأيامنا، ودافئ بفضل مشاعر الإخاء القديمة."

إيميه سيزير [١٦]

أطلقنا على هذا السيناريو اسم "الأسود تحدد اتساع إقليمها"، لماذا؟

تثير عبارة "الإقليم" مادة التنمية بأبعادها البيئية والاقتصادية، وهي تثير كذلك القسمات الثقافية، والسياسية، والرمزية، للتنمية. ويعني "الأسود تحدد اتساع إقليمها"، أن الأفريقيين ينظرون لجانبي قطعة النقود، فهم يقبلون قيود التنمية، ولكنهم لا يريدون إنكار تاريخهم الماضي. وهم مخلصون لأرض الأجداد، ولكنهم يستخدمون معرفة القرن الواحد والعشرين لتغيير صورتها.

الفروض الأساسية لهذا السيناريو

هل أسلوب التنمية الغربية أو شبه الغربية هو الطريق الوحيد المتصور الخروج به من سيناريوهات الاتجاه؟ ربما لا. هناك أساليب أخرى ممكنة حتى وإن كان من الصعب وصفها بدقة اليوم.

ويقوم هذا السيناريو: "الأسود تحدد اتساع إقليمها" على فرضين أساسيين، الأول هو أن التنمية ذات التوجه الإنتاجي، تخلق توترات يصعب تحملها (وقد رسمنا هذا النوع من التنمية في الفصل السابق: "الأسود تخرج من وكرها"). **ويحاول البعض دمج هذين النوعين من المنطق، فهم لا يختارون المنطق الاقتصادي الصرف في المجال الإنتاجي، مع التأكيد على منطق العلاقات خارج مكان العمل. وبدلاً من ذلك يحققون توازناً ناجحاً، فهم لا يفصلون بين أنشطتهم الاقتصادية وحياتهم الخاصة.**

---

[15] من حديث لصحيفة ليموند في ٢٦ يونيو ٢٠٠١.

[16] من خطاب بشأن الاستعمار، من بريزانس أفريكين، باريس، ١٩٥٠.

والثانـــي، هـــو أن الســلطات السياسية منغمسة في هذه التنمية، وهي **تكون تحالفـــاً مـــع مـــا يمكن تسميته السلطات الرمزية**، أي السلطات الدينية والتقليدية. وتعـــتقد أغلب السلطات السياسية أن مجرد التقليد السلبي للغرب، والبقاء في وحل الماضـــي، هـــو طريق مسدود. ولديها من الثقة في شرعيتها ما يسمح لها باقتراح استكشـــاف أساليب جديدة. وفضلاً عن ذلك، فبعضها لديه **رؤية مستقبلية للمجتمع** تقترحها، وهذه الرؤية قادرة على اجتذاب نظرائها والمجتمع ككل.

ونفـــترض هـــنا أن القـــيم الأفريقـــية الأصـــلية ستمزج بمنطق العلم الرشيد (والمـــنطق الاقتصـــادي هو مجرد أحد أوجه العلم الرشيد). وهذا يتسق تماماً مع الاتجـــاه المزدوج الذي يميز العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وأوائل القـــرن الواحد والعشرين، فهذا عهد العولمة، ولكن الثقافات الإقليمية تفرض نفسها كذلك. والربط بين القيم الأفريقية والعلم الرشيد يتسق مع هذا الخط تماماً، ولكن هل هذا واقعي؟

والســـؤال فـــي محله، فبعد تحقيق الاستقلال، حاولت الدول الأفريقية المختلفة اتـــباع "الطريق الأفريقي للتنمية"، ولكن هذه الجهود لم تنجح، وجرى التخلي عنها عـــاجلاً أو آجـــلاً. ولكـــن أفريقيا والعالم قد تغيرا كثيراً منذ ذلك الوقت، فهل من الممكـــن وجود طريق يمكن تصوره الآن، يمكن أن يقود إلى سيناريو مبتكر يتحقق خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة؟

طريق ممكن

دعنا نرسم مخططاً لمثل هذا الطريق، ولا شك في أنه سيكون طويلاً وصعباً، ولكن هذا لا يعني أنه غير واقعي.

فـــي نهايـــة القـــرن العشـــرين، نادى بعض الرواد بدمج هذين النوعين من المـــنطق، فقـــد راهنوا على أن جماعة صغيرة قد تستطيع رفع إنتاجيتها، وتحسين نوعـــية حياتها، وأن ذلك يمكن أن يتحقق بالاعتماد على ثقافتها، والموارد المتوفرة لديها. وهناك بعض الأمثلة على ذلك، من السنغال، إلى بوتسوانا، ولكنها أمثلة قليلة ومـــتفرقة، على مستوى أفريقيا ككل. وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، استمرت الـــتجارب الســـابقة، وتستكشـــف تجارب جديدة طرقاً أخرى بدرجات متفاوتة من النجاح. ولكن لم تحرك أي من هذه التجارب الاقتصادات الأفريقية الأخرى. وعند النظر إلى هذه التجارب القديمة يمكن اعتبارها كبذور التغيير.

وفي هذه السنوات ذاتها، بدأ هذا السيناريو "الأسود تحدد اتساع إقليمها" يتحول إلـى حقيقة واقعة، وبدأت التنمية ذات التوجه الإنتاجي تحدث في بعض المناطق. ولكـن لـم يلبث أن تبين أن هذه التنمية ذات التوجه الإنتاجي، أقل قبولاً مما كان متوقعاً، وواجهت صعوبات خطيرة، خاصة عند محاولة التغلغل في أسواق جديدة.

وحاول أصحاب المبادرة الفردية، ومسئولو المنظمات غير الحكومية، ومديرو الخدمات العامة ــ وكانوا قلة في مبدأ الأمر ــ أن يجمعوا بين نوعي المنطق على مستوى أوسع. ولكن الزمن قد تغير، وبدأ يُنظر إلى تجاربهم باهتمام أكبر، خاصة من جانب السلطات السياسية الجديدة، الذين بدءوا يبتعدون أكثر وأكثر عن سابقيهم. وأخـذت أعداد أكبر تعمل على الجمع بين نوعي المنطق، وبصفة خاصة، زاد عدد الـروابط وحجمها (وكانت بدأت تتكون في السنوات الأخيرة من القرن العشرين). وحققت التجارب الناجحة الكتلة الحرجة (اللازمة للاستمرار)، وأخذ الناس ينسجون علـى مـنوالها. وفـي النهاية، قاد ذلك المجتمع في اتجاه جديد، نحو طريق جديد للتنمية.

وبدأت فكرة معينة ترسخ في الأذهان، ألا وهي أن التنمية يجب ألا يُنظر إليها علـى أنها مجرد إنتاج مزيد من السلع والخدمات، وهو الاتجاه الشائع في سيناريو التنمـية ذات الـتوجه الإنتاجـي. واتسع تعريف التنمية، وتقرير الأوضاع الحالية يقتبس تعريف أمارتيا سين للتنمية والقائل إنها تعني **المزيد من الحرية لجميع أفراد مجتمع ما**. وهذا التوسع يعني توافر المزيد من السلع والخدمات في القطاعين العام والخـاص، ويفـترض أنهـا تـوزع بعدالـة بين الناس، كما يفترض المزيد من الديمقراطـية. وهـو يفترض كذلك الحفاظ على العلاقات الاجتماعية، التي يحتاج الجميع إلى تنميتها.

بعض الفروض المسبقة

وكما في السيناريو السابق "الأسود تخرج من وكرها"، يحتاج الأمر إلى بعض الشـروط المسـبقة التـي تكمل الفروض الأساسية السابقة. وهنا أيضاً، فالشروط التكميلية ليست في درجة الحسم التي للفروض الأساسية.

الحاجة إلى رؤية جديدة لمستقبل أفريقيا

السيناريوهات السابقة لا تحتاج لرؤية خاصة لمستقبل أفريقيا، وكل المطلوب هــو الاستمرار في الطريق المتبع منذ الاستقلال، أو يمكن السير في الطريق الذي ســارت فــيه الــبلدان الســائرة في طريق التنمية. وقد رأينا أنه في بعض البلدان البازغة، لم تتبع التنميةُ أيةَ رؤية للمستقبل (وليس جميعها، فقد كانت بعضها تعرف جيداً أين تريد التوجه).

وهــذا الســيناريو "الأســود تحدد اتساع إقليمها" يختلف تماماً، فلا توجد هنا خــريطة، أو أي تخطيط للمستقبل، ويجب تصور الغد ضمن رؤية لمستقبل أفريقيا. وهــذه الرؤية هي الدليل للتحرك، وبدونها تتعرض أفريقيا لخطر التشتت في جميع الاتجاهــات. وبالتأكيد يمكن لدراسة مستقبلية أن تلعب دوراً حاسماً في ظهور هذه الرؤية.

الاختيار بين القيم

قــام الســيناريو الســابق "الأســود تخرج من وكرها" بانتقاء فعلي بين القيم الأفريقــية، أما السيناريو الحالي فيجمع بين منطق العلاقات، والمنطق الاقتصادي، وهذا أيضاً اختيار بين القيم. فلا يمكن الاحتفاظ بجميع القيم الأفريقية التقليدية، وفي هــذا السيناريو سيكون الاختيار مختلفاً. لقد كانت بعض القيم الأفريقية مناسبة لعالم لا يتغــير، أو يتغــير ببطء شديد، وكانت هذه القيم تعمل على الاحتفاظ بالأوضاع الراهــنة، أو تغيــيرها بحذر. وقد حققت هذه القيم التي توارثتها الأجيال المتعاقبة حــتى الــيوم، هدفهــا، فقــد مكنت الثقافة الأفريقية من البقاء رغم الصدمات التي تعرضــت لهــا علــى مر التاريخ. ولكن هل ما زالت هذه القيم مناسبة في عصر العولمة؟

تركز الأيديولوجية الأفريقية كثيراً على الثقافة الأفريقية، وعلينا أن نقاوم هذه الأيديولوجــية. علينا أن نشرح للناس أن الثقافة هي قبل كل شيء، كائن حي، وأن بقاءهــا حــية مرهون بأمانتها مع نفسها، وعلى قادة الرأي العام دور كبير في هذا الصدد.

كذلك تلعب الجماعات الدينية، مسيحية كانت أم إسلامية، دوراً حاسماً في بناء المــزيج المركب من نوعي المنطق. وهذا يقتضي إعادة قراءة النصوص التي تقوم

عليها، وسيزداد هذا الأثر مع تطور الديانات الرئيسية، فالجماعات الدينية الأفريقية هي فروع لهذه الديانات.

ويمكن أن نفترض أن الكنائس الأفريقية لن تكتفي بذرف الدموع على تدهور العقائد والممارسات الدينية في أوروبا، فهي لن تكتفي بالصراخ في البرية، والتبشير بالمبادئ الأبدية. وبالأحرى، ستعمل على إعادة فهم رسالتها، وإعطاء الإنسانية في مطلع القرن الواحد والعشرين، مفهوماً لم تعد تجده في العالم الحاضر المادي. وستحاول إيجاد علاقة أكثر قبولاً بين قيمها الخالدة وقيم عالمنا الراهن. والبحث عن هذه العلاقة سيكون له أثر ولا شك، على الكنيسة وعلى المجتمع الأفريقي في الوقت نفسه.

ويمكن أن نتوقع ظهور اتجاه لإيجاد علاقة مشابهة في العالم الإسلامي كذلك، وهذا سيكون له أثره على الإسلام في أفريقيا بالطبع.

وأياً ما كان الأمر، فجميع الديانات، ومهما اختلفت العبارات، تقدم الرسالة: "ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان". وجميعها تؤكد على الرسالة الروحية، وتنمية البشر، والتضامن بين الناس. وهذا يدعم اتجاهات السيناريو الحالي "الأسود تحدد اتساع إقليمها"، فهو يعطي أهمية لقيم المعرفة والكيان البشري.

على السلطات السياسية تكوين تحالفات جديدة

كان للسيناريو السابق "الأسود تخرج من وكرها" شرط مسبق، وهو أن تقيم السلطات السياسية تحالفات مع أصحاب المبادرة الفردية. والسيناريو الحالي "الأسود تحدد اتساع إقليمها" له شرط مسبق مماثل، وهو أن تبني السلطات السياسية التحالفات مع أصحاب المصلحة الثقافية.

وهذا السيناريو ليس مجرد نهضة اقتصادية، وإنما يعني نهضة ثقافية أيضاً، وهذه الأخيرة تسمح للمجتمعات الأفريقية أن تنظر إلى تاريخها في ضوء إيجابي جديد. إنها تسمح للأفريقيين بتحديد إقليمهم، وباستثمار ذواتهم في عالم القرن الواحد والعشرين.

الاستثمار في التدريب والمعلوماتية

يحتاج الأمر لأكثر من مجرد النخبة لتحقيق الرؤية، ووضع الخطط، وتنفيذها. فلنجاح الخطة يجب أن تحقق توافقاً في الرأي بين جمهور واسع. كما

يجب أن يستوعب عدد أكبر من أصحاب المصلحة تكنولوجيا الإنتاج، ولتحقيق ذلك عليهم الجمع بين حكمة الآباء، وبين المعرفة المكتسبة من القارات الأخرى، أو مراكز البحوث في البلدان الأفريقية. وهذا يفترض أن تستثمر السلطات العامة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، في التدرب على التكنولوجيات الجديدة ونشرها، وهذا تحدٍ رئيسي. والشباب يكونون نسبة كبيرة من السكان في أفريقيا، وتدريبهم يكلف كثيراً، وهذا يعني بذل جهد مالي في أفريقيا يزيد عن اللازم في أماكن أخرى.

وفي هذه السيناريو، يمكن أن نتوقع أنه بعد بدء المجهود الأولي، فسينمو ويتطور بعد ذلك. فالمجتمع سيعطي اهتماماً أكبر للتدريب والمعلوماتية، وسيبتكر قواعد جديدة لزيادة فاعليتها.

هذا السيناريو "الأسود تحدد اتساع إقليمها" يعني مجتمعاً يهتم بالمعرفة والكينونة.

فاعلية هذه الجهود تزداد إذا ما نُميت محلياً، وقومياً، وإقليمياً

أفريقيا جنوب الصحراء مجزأة سياسياً، ولكنها مترابطة بقوة في المجال الثقافي، ولذلك فهناك بعض الجهود التي يجب أن تُطور على مستوى الجامعة الأفريقية. وإعادة تفسير التاريخ الأفريقي أحد الأمثلة على ذلك.

ولكن لا يمكن النجاح في رسم طرق للتنمية على مستوى جميع أفريقيا فقط، فلعل التنوع الأفريقي لن يسمح بذلك، واحتمالات النجاح أكبر على المستوى القومي. وأغلب البلدان الأفريقية نتائج جانبية غير طبيعية للاستعمار، فهي تضم جماعات ذات تاريخ، وتقاليد مختلفة. وفي العقود القريبة، بدأت بعض البلدان الأفريقية على الأقل، في بناء وعي قومي، والبعض الآخر آخذ في تقوية هذا الوعي، فقد أشعروا الأفريقيين بأن عليهم أن يعيشوا معاً قبولاً بالأمر الواقع. وهكذا يجري القبول بالأمة كالواقع الذي تبنى فيه الرؤية المشتركة للمستقبل. ويبدو الآن أنه على هذا المستوى، تجد التجارب المجدّدة فرصة ألا تكون مجرد جهود متفرقة، وتجد الفرصة لتأثير ذي مغزى على الاقتصاد الوطني.

وهذا لا يعني استحالة إجراء التجارب على المستوى المحلي، فاللامركزية قد تساعد كثيراً هذه التجارب، التي يمكن بعد ذلك تكرارها على المستوى الوطني، بل حتى الإقليمي.

وتزداد فرص هذه التجارب في النجاح إذا ما تطورت ثقافة التكامل

وثقافة التكامل ذات طبيعة مزدوجة، الأولى أنها ثقافة ديمقراطية مشتركة، فالتكامل لا يتحقق إلا بين بلدان تسودها قوة القانون.

وهي كذلك اقتناع متبادل وواسع الانتشار بأن التكامل هو الطريق إلى المستقبل. وباختصار، ستنمو ثقافة التكامل حول رؤية للمستقبل على المستوى الإقليمي كذلك.

وتزداد فرص هذه التجارب في النجاح إذا ظهرت أشكال أخرى للتنمية في القارات الأخرى

إذا بحثت أفريقيا عن طريق جديد للتنمية، وحاولت السير فيه وحدها، فقد تقابل من العقبات ما يصعب، أو يستحيل التغلب عليه. ويكفي أن نتذكر كيف تحكم توافق واشنطن، وهو واحد من النتائج الجانبية للنموذج النيولبرالي، في رسم برامج التكيف الهيكلي، وفي تنفيذها. وهذا يشعرنا بصعوبة السير منفردين.

ولكن الأوضاع تتغير، فلوقت طويل كانت قلة من الأفراد المنعزلين هي وحدها التي تتحدى نموذج التنمية الذي يتبعه الغرب، ولم يكن لها أثر يذكر على السلطات السياسية والاقتصادية. أما اليوم، فيتعرض النموذج الغربي للتنمية للتحدي لا من قِبل أقلية مرتفعة الصوت فقط، بل من أعضاء السلطات الحاكمة: وعلى سبيل المثال، يقترح نائب رئيس سابق للبنك الدولي "البدء في وضع الأساس لنموذج بديل".[17] وفضلاً عن ذلك، تؤكد المنظمات غير الحكومية، والسلطات الأخلاقية،[18] على الجوانب السلبية للتنمية كما تمارس حتى اليوم، وهي تبحث عن طرق أخرى، وتخطط لها.

لنفترض أن الاتجاه العالمي نحو شكل آخر من التنمية يصير أكثر من مجرد حركة احتجاج، ولنفترض أنه ينجح في تعديل (إن لم يغير جذرياً) رؤيتنا للمستقبل،

---

[17] جوزيف ستيجليتس، Vers un nouveau paradigme pour le developpement، مجلة الاقتصاد السياسي، الربع الأول ٢٠٠٠.

[18] والمثل على ذلك هو ملك تايلاند الحالي، فهو ملك دستوري ليس له سلطات سياسية، ولكن له سلطة أخلاقية كبيرة. وخلال المؤتمر العاشر لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأنكتاد) في بانكوك ٢٠٠٠، تحدث عن إمكانية اختيار طريق جديد للتنمية. وهذا الطريق سيرفض بالتأكيد استهداف تعظيم الربح.

فـإن هـذا سيجعل من الأسهل كثيراً البحث عن نموذج أفريقي، وتحقيقه. فستتمكن أفريقيا من استلهام هذه الطرق الجديدة لحد ما، وقبل كل شيء، سيمنح هذا الشرعية لرغـبة أفريقيا في التحرر من النموذج الغربي، أو شبه الغربي للتنمية. وقد يؤدي ذلـك لنتـيجة أخـرى إيجابية، وهي تجديد التضامن بين البلدان المتقدمة، والبلدان النامية، وتظهر طرق جديدة أكثر فاعلية لإظهار هذا التضامن.

رسم صورة أفريقيا في عام ٢٠٢٥

يمكـن بالتأكـيد تخيل عدد كبير من السيناريوهات على أساس الفروض التي وضعناها، فكيف يمكن تخيل أحدها؟ بل هل يمكن تخيلها أصلاً؟ أليس بطبيعته غير قـابل للتخـيل؟ أليس هناك تناقض بين اقتراح سيناريو في دراسة مستقبلية، وبين تطـور هذا السيناريو تحت تأثير عدد كبير من المبادرات المستقلة؟ ومع ذلك فعلى سـبيل التوضـيح، سـنحاول أن نرسم الصفات العامة التي قد تميز هذا السيناريو "الأسود تحدد اتساع إقليمها".

صار الاقتصاد الشعبي أعلى إنتاجية

صار رفع الإنتاجية الشاغل الرئيسي للاقتصاد الشعبي، وهو الذي يوفر، كما فـي الماضي، فرص العمل لأغلب العاملين. وقد ساعدت الجهود لتوفير التدريب، ونشر المعلوماتية، على خلق الظروف المواتية لتنمية التكنولوجيا. ولكن لم تستخدم التكنولوجـيا الأعلى إنتاجية فعلاً، بل جرى إيجاد التوازن بين المنطق الاقتصادي، ومنطق العلاقات. فلم يعد الفائض الناتج عن النشاط الاقتصادي يُستهلك بالكامل، أو يُسـتثمر فـي العلاقـات الإنسـانية، بل يُرصد جزء منه للاستثمار في العمليات الإنتاجية. ويمر الاقتصاد الشعبي بمرحلة تغيير، وتلعب النساء اليوم دوراً حاسماً.

وينـتج كل من الأصول الموظَفة سلعاً وخدمات أجود نوعاً، وهذا ساهم بقوة في رفع مستوى معيشة السكان بصفة عامة. وهناك نتيجة مهمة أخرى، فالإنتاجية المـرتفعة، ونوعـية السلع المحسنة، قد سمحت للشركات الصغيرة من الاقتصاد الشـعبي، بالعمل كموردين من الباطن للشركات الرأسمالية الكبيرة. وهذا رفع من القدرة التنافسية لهذه الأخيرة.

ولم يعد الاقتصاد الشعبي مجرد وسيلة لأصحاب المصلحة لكي يحققوا معيشة الكفـاف، بـل صار من المتصور لهم أن يساهموا في تمويل النفقات العامة، حتى

وإن كـــانوا قاوموا هذه الفكرة بشدة. وقد وضعت السلطات العامة، بعد التشاور مع ممثلـــي هـــذا القطـــاع، نظاماً مبسطاً لفرض الضريبة عليهم، وهذا النظام بدأ في الحصـــول على القبول لديهم. وهكذا تحقق للسلطات قدر من السيطرة، وفي الوقت ذاتـــه، صـــار أصحاب المصلحة في الاقتصاد الشعبي مواطنين كاملي الأهلية. فهم يســـاهمون الآن في إيرادات الحكومة، وأصبحوا مهتمين بالرقابة على أوجه إنفاق هذه الإيرادات.

أصحاب المبادرة الفردية في المجال الثقافي يلعبون دوراً متزايداً

أعطـــى الســـيناريو السابق "الأسود تخرج من وكرها"، الأولوية لإنتاج السلع الماديـــة، أمـــا في السيناريو الحالي، فتحتل المنتجات الثقافية وضعاً أكثر أهمية في الاقتصـــاد. وهكـــذا يصير أصحاب المبادرة الفردية في مجال الثقافة قوة تعمل من أجـــل التغيـــير، ويلعـــبون دوراً أكـــبر بكثير، ولديهم منبر واسع لعرض قدراتهم الخلاقة. ومن هؤلاء الموسيقيون، والرسامون، والنحاتون، والكتاب، والسينمائيون، والفـــنانون فـــي بقية مجالات الإبداع. والحدود بين مجالات الفن والإنتاج الأخرى ليست بهذا القدر من الوضوح.

وبعض هذه المنتجات تتميز بالقسمات الواضحة للثقافة الأفريقية، وهي تُصدر لأســـواق الـــبلدان الأكـــثر تقدمـــاً، والتي تطلبها بإلحاح أكبر. وعلى سبيل المثال، الأنواع المسجلة لمصممي الأقمشة والملابس الأفريقيين، فقد اكتسبت شهرة دولية، وإن كان عليها أن تنافس منتجات الآسيويين.

كذلك ارتفعت إنتاجية الاقتصاد الأكثر رأسمالية

كيف يختلف نمو الاقتصاد الحديث الأكثر رأسمالية في هذا السيناريو "الأسود تحدد اتساع إقليمها"، عما رسمناه في السيناريو السابق "الأسود تخرج من وكرها"؟

تســـتخدم الشركات في هذين السيناريوهين نفس وسائل الإنتاج أساساً، والفرق بيـــنهما يظهـــر فـــي مجال تنظيم الشركات، وإدارتها. ويؤدي الجمع بين المنطق الاقتصـــادي ومـــنطق العلاقـــات، إلـــى أساليب في الإدارة يتقبلها جميع أصحاب المصـــلحة بسهولة. وبذلك تقل أسباب التوتر، وهذا يؤدي لزيادة الفاعلية. يقول أحد

مديـــري الشركات الأفارقة، والرائد في هذا المجال، إن تبني القيم الأفريقية يساعد على "إطلاق القوى المحركة للشركات الحديثة". [19]

وتدار الشركات بكفاءة أكبر، وتستفيد من تشغيل الاقتصاد الشعبي من الباطن، وبذلـــك تـــزيد قدرتها التنافسية. وتقل حاجتها للاستثمار في معدات متطورة جداً، ولذلـــك مرتفعة الثمن. وحيث إن رأس المال المتوفر محدود، فإن هذا يعطي مزيداً من الفرص لنمو الصناعة الحديثة.

إعطاء مزيد من الاهتمام للمحافظة على الموارد الطبيعية

لـــم تعـــد الدوافع الاقتصادية البحتة هي الدافع الأساسي للمجتمعات الأفريقية، كمـــا كان الحال في حالة السيناريو السابق "الأسود تخرج من وكرها". وهي تعطي اهـــتماماً أكـــبر للمحافظة على الموارد الطبيعية، وتخصص الحكومات المركزية، والسلطات المحلية موارد أكبر للمحافظة على التربة، وعلى الموارد المائية، وعلى إعادة التشجير.

كذلـــك قَوِيَ الدافع لدى المجتمعات الأفريقية لحماية البيئة، وهي لذلك تحارب الـــتلوث، وتعتـــبر أن البيئة الجميلة هي أحد مظاهر التنمية، مثلها مثل إنتاج السلع الماديـــة. وتوضع القواعد القانونية التي تفرض على الشركات الحد من الملوثات. ولا تتبع هذه القواعد في جميع الأحوال، ولكن هناك تقدم في هذا المجال.

وأخـــيراً، تعـــي المجتمعات الأفريقية دور أفريقيا في المشاكل العالمية، ومن أهمها التغيرات المناخية، وضرورة المحافظة على التنوع الحيوي. على أفريقيا أن تتحمل مسئولياتها أمام المجتمع الدولي.

تحسنت الخدمات العامة

الحكومـــات لديهـــا موارد أكبر، ولكنها تخضع لضغوط المجتمع، وهي لذلك، تخصص المزيد من الموارد للخدمات العامة. وهي لا تزال غير كافية، ولكنها تسد الاحتياجات أكثر مما مضى.

كذلـــك تعـــيد الحكومات الأفريقية تنظيم نفسها، فهي لم تعد صورة باهتة من مثيلاتها الأوروبية. وتتقدم نظم التعليم، والرعاية الصحية، بسرعة فائقة، وتتجاوب

---

[19] مارســـيل زادي كيســـي، Culture Africaine et gestion de lentreprise moderne، نشـــر CESDA، أبيدجان، ١٩٩٨.

بشكل أكبر مع الاحتياجات الحالية للمجتمعات الأفريقية. وتستخدم اللغات المحلية الآن على نطاق واسع في التعليم الابتدائي، وبذلك تحسنت نوعية التعليم كثيراً. وتتحكم الجماعات بشكل أكبر في الوقاية من الإيدز، وغيره من الأمراض المتوطنة، وهي تتحكم فيها بفاعلية أكبر وأكبر.

اللامركزية صارت حقيقة واقعة

مع تطور المجتمعات الأفريقية، ارتفعت المطالبة بإعطاء سلطة حقيقية للآليات المحلية، وطولب السياسيون بتحقيق اللامركزية الفاعلة. وصارت الجماعات المحلية مسئولة اليوم عن إدارة عدد من الخدمات العامة، مما يؤدي لتقريب الخدمات ممن يستفيدون منها.

روح المواطنة الفاعلة تطورت، وتعطيها الرؤية المشتركة للمستقبل معناها

في مطلع القرن الواحد والعشرين، ركزت دوائر المثقفين الأفريقيين اهتمامها على بناء روح المواطنة، حيث رأوا فيها الخطوة الأولى على الطريق لبناء الديمقراطية. وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين، كان السائد هو الشعور بالمواطنة لدى النخبة المستنيرة، وكان من الضروري تطوير نوع مختلف من المواطنة. وكان هذا يعني إعطاء المواطنة معناها عن طريق آليات مشاركة جماعية، وهذه الآليات تشارك بالرأي في شئون التنمية مع الحكومات، ودوائر الأعمال.

وبُنيت هذه المواطنة الجديدة مع اتجاه التنمية نحو الديمقراطية، وهي لا تخشى من الاختلافات بين القوى السياسية والثقافية المتعددة. وهذه التعددية التي تدفعها الكثير من التطلعات، قد ثبتت أقدامها في الساحة.

الديمقراطية تثبت جذورها في أفريقيا

كان جزء من سكان أفريقيا يتطلعون للديمقراطية في مطلع القرن الواحد والعشرين، وكانت وكالات المساعدة تفرضها ضمن شروطها السياسية، ومع ذلك كان من الصعب إقامة الديمقراطية في أفريقيا. ثم أخذت السلطات السياسية تقيم تحالفات جديدة؛ وتقوت المركزية؛ وبدأ الناس يتعلمون كيف يكونون مواطنين؛

وقيمت نتائج البحوث بشأن النظم السياسية؛ وحدث تقدم في الاتصالات والتعليم. وغيرت جميع هذه العوامل من الأوضاع.

واتخذت الديمقراطية أشكالاً جديدة، واتبعت قواعد جديدة. وصار التبادل بين الأحزاب هو القاعدة وليس الاستثناء كما كان الحال في مطلع القرن الواحد والعشرين. وهكذا وجدت الديمقراطية جذورها في أفريقيا، وتطورت الحكومة نحو حكم القانون. وكان نظام سياسي حديث قد بدأ في الظهور في أعوام التسعينيات من القرن الماضي، وتدعم الآن.

مستقبل أكثر غنى

يجري بناء مستقبل غني ومركب في أفريقيا في عام ٢٠٢٥، وهو لم يعد مسئولية الحكومة وحدها، وهذا هو مصدر غناه، وتعقيده. ويجري بناء المستقبل على مستويات مختلفة، وفي أوقات مختلفة. ويقوم أصحاب مصلحة مختلفون ببناء هذا المستقبل، وتدفعهم في ذلك رؤى مختلفة.

ولم يعد الأفريقيون يقفون على هامش التاريخ، بل إنهم صاروا من الرواد في بعض المجالات.

لقد حافظ الأسود على إقليم آبائهم، ولكنهم حددوه كذلك.

١١ - الطرق المؤدية لدراسات مستقبلية جديدة

حددنا في التمهيد لهذه الدراسة، أصحاب المصلحة الموجهة لهم هذه الدراسة المستقبلية عن أفريقيا. وفي الختام، نود أن نوضح كيف يمكن لأصحاب المصلحة المتنوعين هؤلاء، أن يحققوا أعظم فائدة منها. وسنقترح ثلاث طرق:

- استكمال هذه الدراسة بناءً على احتياجات كل من أصحاب المصلحة.
- تحديث الدراسة بناءً على التطورات في أفريقيا والعالم.
- استخدام الدراسة بعد تحديثها كمرشد للتحرك.

استكمال هذه الدراسة

وبعد الانتهاء من هذا العمل، يشعر القائمون به بنقائصه بشدة، فهناك موضوعات كثيرة لم تناقش، أو نوقشت باختصار مخل:

- **الصحة.** يحد انتشار الملاريا من نشاط المصابين بها، ولهذا تأثير مؤكد على المجتمع، وقوة العمل (رجالاً ونساء)، وبالتالي التنمية الاقتصادية. ولا بد من دراسة انتشار الملاريا في المستقبل بدقة
- **المؤثرات الأجنبية.** كيف ستتطور منظمة التجارة العالمية في المستقبل؟ وكيف سيؤثر تطورها على الاقتصادات الأفريقية؟ هذا أمر يستحق المزيد من الدراسة
- **السياسات.** لنفترض أن السلطة السياسية في بلد ما قررت إعادة النظر في سياساتها، ولنفترض أن هذا يحدث بانتظام وبفاعلية من بقية شركائها في البلدان الأخرى، كما تنصح الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد). كيف ستؤثر هذه الآلية على الاتجاهات السياسية؟

على كل جماعة متميزة من أصحاب المصلحة أن تضيف معلومات جديدة حسب ما تراه مناسباً.

تحديث الدراسات المستقبلية بانتظام

حتى عندما تتم جيداً، فأية دراسة مستقبلية ستصير بالضرورة قديمة بمرور الوقت، ولا بد من تحديثها حتى تبقى مناسبة للواقع الحالي.

ونأمل أن تقيم أفريقيا المراصد اللازمة للقيام بهذا العمل، حيث لم تكن هناك مثل هذه المراصد مع مطلع القرن الواحد والعشرين. ولا يوجد نقص في الجهات التي ترصد اقتصاد أفريقيا، والمؤسسات المالية الدولية، تخصص تمويلاً كافياً لهذا

الغــرض، ولعلـــه مـــن المؤســف أنها لا تركز مزيداً من الاهتمام على الاقتصاد الشــعبي. وقــد ركــز تقريـــر الأوضاع الحالية على أهميته، وتدل السيناريوهات المختلفة أن الاقتصاد الشعبي ليس بسبيله للاختفاء. وبالعكس، فمهما حدث سيستمر يلعــب دوره. وهناك مراقبة كذلك لمجالات أخرى بدرجات متفاوتة، ومنها الشئون الديمغرافية، وانتشار الإيدز، والتعليم، والبيئة.

ومــع ذلــك، فهــناك مجــالات مهملــة، وخاصة لا توجد ملاحظة منظمة للمجــتمعات الأفريقــية، وكيفية تنظيمها، وما هي قيمها، وكيف يتصرف أفرادها، وكــيف يجري حكمها. وبالطبع تنشر الجامعات الأفريقية، وغير الأفريقية، كثيراً، دراســات مهمــة بشــأن هــذه الموضوعات، ولكنها غير مستوفاة، كما أنها قليلة ومتفرقة. وأكدت جميع البحوث التي أجريت في إطار هذه الدراسة المستقبلية بشأن أفريقــيا، علــى دور المنظمات، وعلى المنطق الذي يسلك الناس بمقتضاه، ودور المؤسســات والممارســات الدينية، وكيفية سير نظم الحكم. وربما كان من الواجب دراسة بعض المظاهر الأخرى للحياة في المجتمع.

ويمكــن استخدام تقارير دقيقة وحديثة عن الأوضاع لتطوير رؤى للمستقبلات الممكــنة، كما يمكن استخدامها لوضع الاستراتيجيات. وإذا أراد أصحاب المصلحة الأفارقــة الحصــول علــى مثل هذه التقارير، فإنهم يحتاجون لبناء نظام لمتابعة البيانات الاجتماعية.

كذلــك مــن المستحسن أن يقيم أصحاب المصلحة الأفارقة آلية دائمة لجمع البــيانات حــول الديمغرافية، والاقتصاد، والمجتمعات، ونظم الحكم. وستوفر هذه الآلية نظرة عامة حول المجتمعات وكيفية تطورها. وقد أنشأت "مستقبلات أفريقيا" آلــية مــثل هــذه مــن أجل هذه الدراسة المستقبلية بشأن أفريقيا. وكما كررنا في التمهيد، لا يمكن الحصول على رؤية مفيدة للمستقبل، بدون هذه النظرة العامة.

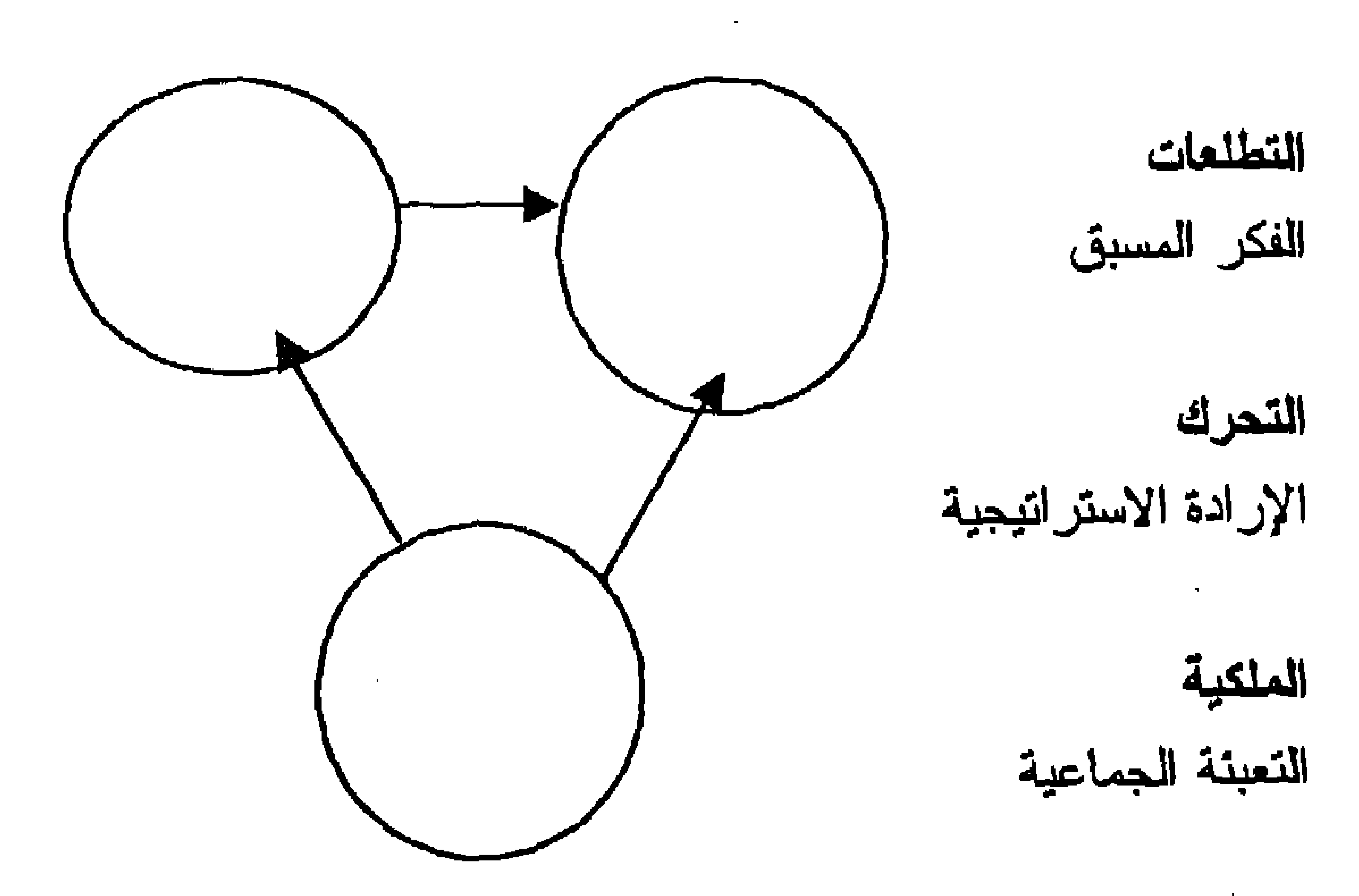
امتلاك الدراسات المستقبلية

نعــرف جمــيعاً أنـــه لا يكفي أن نتخيل المستقبل الذي نريده بأية درجة من الوضوح لكي يتحقق. ونحن نعرف أن الفكر الرشيد دافع قوي للناس، ولكن الدافع الأقوى لهم هو رغباتهم وعواطفهم.

ويذكـرنا أحـد الباحثين في المستقبل، [20] أن اليونانيين القدماء عبروا عن هذه الحقيقة عن طريق مثلث:

- الركن الأول من المثلث هو الكلمة، أو الفكر، أو العقل
- والركن الثاني هو الرغبة في أشكالها الدنيا والسامية
- والركن الثالث هو التحرك، والتحقق

ويمكـن التعبير عن هذا المثلث اليوناني بلغة القرن الواحد والعشرين بالشكل أدناه.



وهو يصل إلى النتيجة أنه لا يمكن لدراسة أن تؤدي لتحرك ملموس من أجل التغير، ما لم يتبنّ من يهمهم الأمر تلك الدراسة.

وتنطبق هذه الملاحظة بالتأكيد على أفريقيا في مطلع القرن الواحد والعشرين، وقـد قامت بعض بلدان أفريقيا فعلاً بدراسات طويلة المدى على المستوى القومي. والدراسـة المسـتقبلية الحالـية تتعلق بأفريقيا ككل، وشراكة النيباد، مبادرة أخرى كذلك. وجميع هذه الدراسات تدخل في دائرة التطلعات في المثلث السابق، وقد تؤثر بقـوة علـى دائـرة الـتحرك. ولكنها لا تستطيع بدء التحرك، فهذا يحتاج لتأثير **التطلعات والملكية معا**، والملكية يجب أن تؤدي **للتعبئة الجماعية**.

ولذلـك فكـل من ساهموا في بناء هذه الدراسة المستقبلية يأملون بحرارة أن تستمر، كما يأملون أن يحظى تحليلهم بالمناقشة والمعارضة. وهم يأملون أن يجري

[20] ميشيل جوديه، Manuel de prospective strategique، دينو، باريس، ٢٠٠١.

فحص السيناريوهات المقترحة بروح انتقادية، وكذلك الشروط المسبقة لسيناريو المستقبل الأفضل.

وإذا ساعدت هذه الدراسة على تقوية الاتجاه المميز في مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث نرى الأسود الأفريقيين ينفضون عنهم الشعور بالاستسلام والسلبية، ويقررون أخذ أمورهم بأيديهم، فإنها تكون قد حققت هدفها بدرجة عالية.

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية والأفريقية
١٩٨٧- ٢٠٠٤

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٨٩/١٩٥٣.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. محمد عبيد غباش ، من لايعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط ، ١٩٩١.
١٣. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٤. محمد على دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٥. أحمد نبيل الهلالى وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٧. سمير أمين،من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٨. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر:أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.

١٩. جويـــل بنين، زكارى أوكمان ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج،١ ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢
٢٠. إشـــكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان ، ١٩٩٢.
٢١. أحمـــد يوســـف أحمـــد : مـــنطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلســـطينية فـــى دراســـة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢.
٢٢. ليلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢.
٢٣. أحمد محمد البدوى ، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢
٢٤. مركـــز دراســـات المـــرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢.
٢٥. إدريس سعيد، عظام من خزف ، ١٩٩٣.
٢٦. دارام جـــاى (تحريـــر)، صـــندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣.
٢٧. مـــايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٨. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.
٢٩. ناديـــة رمســـيس فـــرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.
٣٠. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.
٣١. لجـــنة الدفـــاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٢. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.
٣٣. حلمـــى شـــعراوى وعيســـى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى،١٩٩٤.
٣٤. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٥. جـــودة عـــبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٦. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.
٣٧. صـــادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٨. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.

٣٩. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.
٤٠. سـمير أميـن (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٦.
٤١. سـمير أميـن (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٢. مصـطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٣. سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٤. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦.
٤٥. جويـل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.
٤٦. عـبد الغفـار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٧. سـمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٤٨. سـمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧ .
٤٩. كمـال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٠. عـبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨.
٥١. عاصـم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨ .
٥٢. محمـد أبـو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٣. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٤. لايـف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.

٥٥. نجاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
٥٦. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.
٥٧. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٨. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٥٩. محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٦٠. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.
٦١. عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.
٦٢. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل، ١٩٩٩.
٦٣. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.
٦٤. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.
٦٥. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٦. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠
٦٧. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة،٠الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٨. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.

٦٩. شـــهيدة الـــباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقـــية – عربـــية : مخـــتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.
٧٠. أحمد مختار منصور، الجراحة في الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.
٧١. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثانـــية– نوفمـــبر ٢٠٠٠ (دراســـات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٧٢. شـــهيدة الـــباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقـــية – عربـــية : مخـــتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٣. أديـــب ديمـــترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٤. حلمـــى شـــعراوى، أفريقـــيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠
٧٥. مصـــطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٦. عـــبد الغفـــار شـــكر (تحريـــر)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٧. فرانســـوا أوتـــار وفرانســـوا بولـــيه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٨. عـــبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٩. كويســـى بـــراه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شـــعراوى، بالـــتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين.
٨٠. فيتيـــنو بيكيلى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. أحمـــد القصـــير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشـــيوعية المصـــرية حـــتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.

٨٢. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠١.
٨٣. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.
٨٤. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٥. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثالثة- مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٨٦. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢
٨٧. أكيكي بي موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٨. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٩. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٩٠. د. فخرى لبيب (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩١. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٢. د.عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٣. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٤. حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية

المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٥. عـــريان نصيف (تحرير)، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عـــام ١٩٦٥، الورشـــة الـــرابعة، بالـــتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٦. شـــهيدة الـــباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقـــية – عربـــية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٧. ســـمير أميـــن وآخـــرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٣.

٩٨. عـــبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

٩٩. عـــبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.

١٠٠. مدحـــت أيـــوب (تحرير)، الأمن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.

١٠١. طـــايع آصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفـــاق، نشـــر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.

١٠٢. فخرى لبيب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠٣.

١٠٣. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الـــرابعة- مـــايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

١٠٤. هويـــدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٥. شـــهيدة الـــباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقـــية – عربـــية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٦. سمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشـــعبية فـــى العالم، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٧. أحمد برقاوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٨. رمسيس لبيب(تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة السادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١٠٩. د. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١١٠. عبد الغفار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة فى مصر وآفاق تطويره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.
١١١. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.

كراسات المركز

١- أحمد هنئ، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣- أشرف حسين ، ببليوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨
٤- عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩
٥- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
٦- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البيريسترويكا فى عيون الآخرين، ١٩٩٠
٧- نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى
٨- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٩- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
١٠- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١- حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين

٢٠٠٠.
١٢- أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١ .
١٣- عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٤- أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٥-عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠
١٦-د.محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، في مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٧ - مدحت أيوب، قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٨- كلود كاتز وآخرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا١٩٩١، .
٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.
٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٥- أديمولات - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣.
٦- م. مامدانى ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا.
٧- ثانديكا مكانداويرى ، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا . .
٨- مومار ديوب، ممادوديوف، تداول السلطة السايسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٥- ماقادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية،

.١٩٩٩
١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلي، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلي ميبمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩-تشـيكيلاك. بـيايا، الشـباب والعـنف والشارع فى كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
٢٠-سـليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيـز التواصـل بيـن مؤسسـات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .
٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية..
٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
٨- تعبـئة القطـاع غـير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- أعمـال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا .

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا.
٢- دراسة حالة فى أوغندا.
٣- كـيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
٤- المـبادئ الأساسـية لـتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.

٥- دراسة حالة فى جامبيا.
٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.
٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات .
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.
٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- نشرة البحوث العربية

من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد الرابع عشر شتاء ٢٠٠٢.

٢- نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا): من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الرابع والأربعون، ٢٠٠٣.

٣-نشرة العلوم السياسية الأفريقية: من العدد الأول إلى العدد السابع والثلاثون، يناير- مارس ٢٠٠٢.

٤- نشرة الذاكرة الوطنية- مع لجنة التوثيق- العدد الثانى-أكتوبر ١٩٩٦.

٥- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار:

العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ١٩٩٧.

٦- نشرة المنتدى العالمى للبدائل: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

تحت الطبع

١. حدود التغيير فى جنوب أفريقيا.
٢. المياه.
٣. المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية.
٤. التعليم العالى والتنمية.
٥. سنوات اليسار فى مصر.
٦. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧. الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة السودان- الجزائر- تونس - المغرب.
٨. المرأة فى القطاع غير الرسمى.
٩. الحريات الفكرية فى شمال أفريقيا.

Africa 2025

What Possible Futures for Sub - Saharan Africa?

EDITED BY ALIOUNE SALL

FOREWORD BY THABO MBEKI



AFRICAN FUTURES